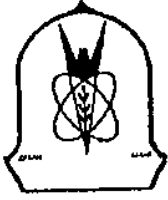


بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

**أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي
في اليمن
دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2001م)**

إعداد

عادل قائد فارح العامري

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين علي الطلافحة

2003م

أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي

في اليمن

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2001م)

إعداد

عادل قائد فارح سالم

بكالوريوس اقتصاد، جامعة صنعاء 1996م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد، الأردن .

وافق عليها

- حسين علي الطلافحة مشرفاً ورئيساً
أستاذ في الاقتصاد، عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.
- سعيد سامي الحلاق عضواً
أستاذ في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.
- عاطف محمد خليل عضواً
أستاذ مساعد في الاقتصاد، رئيس قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.
- منى ممدوح المولا عضواً
أستاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية، رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك.

10 شوال 1424هـ

تاريخ تقديم الرسالة 12/4 / 2003م

الإهداء

للأمة

والديّ الكريمين...

وطني الغالي.. اليمن.

أخواتي الأعزّاء.

رفيقة الدرب انطوي.. زوجتي الفاضلة.

شموع دربي.. أبنائي أمل ومحمد والطيب.

الذين اثبتوا بدمائهم أن اليمن واحد-

لا يقبل القسمة على اثنين... شهداء الوحدة.

كل باحث في القطاع المالي والمصرفي في اليمن.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا الجهد العلمي المتواضع. وأود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور حسين علي الطلافحة عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الذي أحاطني بكل الرعاية والاهتمام أثناء إشرافه على إعداد هذه الرسالة، مقدرا له الجهود التي بذلها في توضيح جوانب البحث ومتابعته جزءا جزءا وكان لي نعم المعلم والناصح، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أشكر الأستاذ الدكتور سعيد سامي الحلاق على ملاحظاته العلمية القيمة التي أثرت الرسالة، وأود أن أشكر الدكتور عاطف محمد خليل رئيس قسم الاقتصاد، والدكتورة منى ممدوح المولا رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، مستفيدا من توجيهاتهما العلمية التي دون شك ستزيد الرسالة قيمة وثراء.

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي أعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد على ما قدموه لي من العلم والنصح والإرشاد خلال سنوات دراستي في هذه الجامعة العامرة، كما أشكر زملائي في قسمي الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية وأشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

والشكر موصول إلى جامعة تعز ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور محمد عبد الله الصوفي ونائبه والأمانة العامة، وكذلك إلى عميد كلية العلوم الإدارية ورئيسي وأساتذة قسمي الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية، وشكر خاص إلى الدكتور أحمد الأميري على جهوده واهتمامه وتعاونيه المستمر.

كما لا أنسى في هذا المقام أن أشكر محافظ البنك المركزي اليمني الأستاذ أحمد السماوي ووكلاء البنك والأخوة موظفي إدارة الرقابة على البنوك والقائمين على مكتبة البنك المركزي وغيرهم من موظفي البنك؛ الذين لا يتسع المقام لذكرهم، وإلى كل من أبدى تعاوننا من الأخوة مدراء البنوك التجارية وأخص بالذكر الأستاذ عبد الناصر نعمان نائب المدير العام للعمليات المصرفية في البنك اليمني للإنشاء والتعمير.

والسلامة
على الجميع

2003/12/4م

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	* الإهداء
ج	* شكر وتقدير
د	* فهرس المحتويات
هـ	* فهرس الجداول
ح	* فهرس الملاحق
ط	* ملخص باللغة العربية
ي	
26-1	الفصل الأول : تمهيد
2	1-1 المقدمة
5	2-1 هدف الدراسة
6	3-1 أهمية الدراسة
6	4-1 فرضيات الدراسة
7	5-1 الإطار النظري ومراجعة الأدبيات
14	6-1 منهجية الدراسة
22	7-1 مصادر البيانات
23	8-1 تسلسل الدراسة
24	* هوامش ومراجع الفصل الأول
53-27	الفصل الثاني: الجهاز المالي والمصرفي في اليمن
28	1-2 تطور الجهاز المالي والمصرفي في اليمن
29	2-2 هيكل الجهاز المالي والمصرفي في اليمن
29	1-2-2 المؤسسات المالية المصرفية
30	أولاً: البنك المركزي
31	ثانياً: البنوك التجارية
32	ثالثاً: البنوك الإسلامية
32	رابعاً: البنوك المتخصصة
35	2-2-2 المؤسسات المالية غير المصرفية
35	أولاً: شركات التأمين
36	ثانياً: الصناديق المالية
37	ثالثاً: شركات الاستثمار والتمويل
37	3-2 المؤشرات الرئيسية لتطور نشاط الجهاز المالي والمصرفي اليمني
38	1-3-2 المؤشرات الكمية
38	أولاً: تطور موجودات البنك المركزي اليمني
39	ثانياً: المؤشرات الكمية لتطور نشاط البنوك التجارية
39	أ- تطور إجمالي الموجودات
42	ب- تطور إجمالي الودائع
43	ج- تطور إجمالي القروض
43	د- تطور نسبة القروض إلى الودائع

44	ه- تطور عدد البنوك التجارية وفروعها
45	ثالثا المؤشرات الكمية لتطور نشاط البنوك المتخصصة
45	أ- تطور إجمالي الموجودات
45	ب- تطور إجمالي القروض
46	2-3-2 المؤشرات النوعية لتطور نشاط البنوك التجارية
47	2-4-2 دور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي
47	2-4-1 دور البنك المركزي اليمني
48	2-4-2 دور البنوك التجارية
48	2-4-3 دور البنوك الإسلامية
50	2-4-4 دور البنوك المتخصصة
51	* هوامش ومراجع الفصل الثاني
97-54	الفصل الثالث: الائتمان المصرفي والسياسة النقدية في اليمن
55	3-1 تعريف الائتمان المصرفي
55	3-2 أسواق الائتمان
55	3-3 أنواع التسهيلات الائتمانية
56	3-3-1 التسهيلات الائتمانية المباشرة
56	أولاً: القروض والسلف
57	ثانياً: الجاري مدين
57	ثالثاً: الكمبيالات المخصومة
58	3-3-2 التسهيلات الائتمانية غير المباشرة
58	أولاً: الاعتمادات المستندية
58	ثانياً: الكفالات (خطابات الضمان)
58	ثالثاً: بطاقات الائتمان
59	رابعاً: التأجير التمويلي
59	3-4 أسس منح التسهيلات الائتمانية
59	أولاً: الربحية
60	ثانياً: السيولة
60	ثالثاً: الضمان
61	3-5 توزيع الائتمان المصرفي في اليمن
61	3-5-1 حسب نوع الائتمان
64	3-5-2 حسب القطاعات الاقتصادية
67	3-5-3 حسب أجل الائتمان
70	3-6 الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
72	3-7 مقارنة حجم الائتمان الممنوح بالناتج المحلي الإجمالي
73	أولاً: قطاع الزراعة
74	ثانياً: قطاع الصناعة
75	ثالثاً: قطاع البناء والتشييد
75	رابعاً: قطاع التجارة
76	خامساً: قطاع الخدمات

77	3-8 السياسة النقدية في اليمن
77	3-8-1 تطورات السياسة النقدية خلال الفترة 1990-1994م
82	3-8-2 تطورات السياسة النقدية خلال الفترة 1995-2001م
88	3-9 مشكلة التمويل الاستثماري في اليمن
94	* هوامش ومراجع الفصل الثالث
114-98	الفصل الرابع: التحليل الإحصائي القياسي
100	4-1 نتائج تقدير النموذج القياسي
100	أولاً: نتائج تقدير دوال الائتمان المصرفي
103	ثانياً: نتائج تقدير دوال الإنتاج
105	ثالثاً: أثر الائتمان المصرفي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي
107	4-2 نتائج اختبار التكامل المشترك
107	أولاً: نتائج تحليل التكامل المشترك لدوال الائتمان المصرفي
109	ثانياً: نتائج تحليل التكامل المشترك لدوال الإنتاج
110	4-3 تحليل الفترة الزمنية القصيرة
110	أولاً: تحليل مكونات التباين لدوال الائتمان المصرفي
110	ثانياً: تحليل مكونات التباين لدوال الإنتاج
111	ثالثاً: دالة الاستجابة الفورية لدوال الائتمان
112	رابعاً: دالة الاستجابة الفورية لدوال الإنتاج
114	* هوامش ومراجع الفصل الرابع
122-115	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
116	5-1 النتائج
121	5-2 التوصيات
123	* قائمة المراجع والمصادر
132	* الملاحق
161	* ملخص باللغة الإنجليزية

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	المعادلتين الهيكليتين للنموذج القياسي	1-1
18	متغيرات النموذج القياسي	2-1
39	تطور موجودات البنك المركزي اليمني خلال الفترة 1990-2001م	1-2
40	تطور بعض المؤشرات الكمية للبنوك التجارية خلال الفترة 1990-2001م	2-2
40	معدلات نمو بعض المؤشرات الكمية للبنوك التجارية خلال الفترة 1990-2001م	3-2
41	متوسط معدلات نمو بعض المؤشرات الكمية للبنوك التجارية للفترة 1990-2001م	4-2
45	تطور موجودات البنوك المتخصصة للفترة 1990-1999م	5-2
62	القروض والسلفيات الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص للفترة 1990-2001م	1-3
65	توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من البنوك التجارية حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 1990-2001م	2-3
68	توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية حسب الأجل للفترة 1990-2001م	3-3
69	استثمارات البنوك الإسلامية خلال الفترة 1998-2001م	4-3
73	نسبة الائتمان المصرفي ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2001م	5-3
83	أدوات السياسة النقدية وأثرها على الودائع والقروض للبنوك التجارية خلال الفترة 1995-2001م	6-3
89	تطور حجم الادخار والاستثمار في اليمن خلال الفترة 1990-2001م	7-3
92	المساهمات الرأسمالية للبنوك التجارية خلال الفترة 1990-2001م	8-3
101	نتائج تقدير دوال الائتمان المصرفي في الاقتصاد اليمني والقطاعات الاقتصادية	1-4
104	نتائج تقدير دوال الإنتاج في الاقتصاد اليمني والقطاعات الاقتصادية	2-4
108	المتجه التكاملي الأول في اختبار التكامل المشترك لدوال الائتمان المصرفي	3-4
109	المتجه التكاملي الأول في اختبار التكامل المشترك لدوال الإنتاج	4-4

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
133	العمالة في القطاعات والعمالة الكلية في الاقتصاد اليمني للفترة 1990-2001م	1
134	طريقة تقدير رأس المال (ICOR)	2
136	البيانات اللازمة لتقدير رأس المال على المستوى الكلي والقطاعي خلال الفترة 1990-2001م	1/2
137	رأس المال المقدر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2001م	2/ب
138	الجهاز المصرفي اليمني كما في نهاية عام 2001م	3
139	شركات التأمين العاملة في اليمن حتى عام 2000م	4
140	تطور الناتج المحلي غير النفطي حسب القطاعات ومعدلات نموه ونسب المساهمة خلال الفترة 1990-2001م	5
141	العرض النقدي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1990-2001م	6
142	طريقة ديز Diz Approach	7
143	نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع لمتغيرات النموذج القياسي	8
145	نتائج اختبار التكامل المشترك لدوال الائتمان المصرفي	9
146	نتائج اختبار التكامل المشترك لدوال الإنتاج	10
147	تحليل مكونات التباين في دوال الائتمان المصرفي	11
148	تحليل مكونات التباين في دوال الإنتاج	12
154-149	دالة الاستجابة الفورية في دوال الائتمان المصرفي	18-13
160-155	دالة الاستجابة الفورية في دوال الإنتاج	24-19

ملخص الرسالة

Abstract

أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2001م)

إعداد:

عادل قائد العامري

إشراف:

الأستاذ الدكتور حسين علي الطلاحة

يحتل القطاع المالي والمصرفي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني باعتباره أهم المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية من خلال منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية لتمويل المشاريع الاستثمارية الداعمة للنمو الاقتصادي.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية اليمنية على النمو الاقتصادي (ممثلاً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) على مستوى الاقتصاد ككل وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية (الزراعة، والصناعة، والبناء والتشييد، والتجارة، والخدمات) خلال الفترة 1990-2001م، واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي الوصفي لبيانات الائتمان المصرفي وإجراء المقارنة بين نسبة الائتمان الممنوح لكل قطاع اقتصادي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد.

كما طبقت الدراسة نموذجاً إحصائياً قياسياً لاختبار الفرضيات المتعلقة بقياس مستوى أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي، وتكون النموذج من معادلتين الأولى تقيس العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي وهي دالة الائتمان، أما الأخرى فهي دالة الإنتاج واستخدم فيها الائتمان المصرفي بعد تقديره كأحد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي، وباستخدام قاعدة بيانات ربعية للفترة 1990-2001م، جرى تقدير المعادلتين أنياً باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين 2SLS على مستوى الاقتصاد ككل، وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية كل على حدة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم الائتمان المصرفي في اليمن يتمثل في شكل قروض وسلفيات معظمها قصير الأجل، وأنه لا توجد سياسة ائتمانية واضحة للمصارف التجارية حيث منحت 60% من إجمالي الائتمان لقطاع التجارة الذي بلغ متوسط نسبة مساهمته 11% فقط في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، بينما ظلت القطاعات الإنتاجية تعاني من عدم كفاية الائتمان الممنوح لها حيث لم تتجاوز نسبه لقطاعي الزراعة والصناعة 14.8% من إجمالي الائتمان علما أن نسبة مساهمة القطاعين معا في الناتج المحلي الإجمالي بلغت في المتوسط 36.4% خلال فترة الدراسة. كما بينت الدراسة أن الائتمان المصرفي في اليمن يتأثر بشكل إيجابي بحجم الودائع الإجمالية لدى البنوك، والناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، في حين يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.

كما أسفرت نتائج القياس عن وجود أثر إيجابي محدود للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعات، مما يدل على تواضع مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي وتبين ذلك الأثر من خلال مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للائتمان المصرفي والتي تثبت معنوياتها الإحصائية في كل دوال الإنتاج ماعدا في قطاعي الزراعة والخدمات. وبفسر ذلك انخفاض نصيب القطاع الزراعي من الائتمان نتيجة تخوف البنوك من ارتفاع مخاطر الاستثمار فيه بسبب تذبذب الإنتاج الموسمي والاعتماد على الوسائل التقليدية وعلى مياه الأمطار، في حين يعتقد أن جزءا من الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات يسخر للإنفاق الاستهلاكي غير المثمر أو أن الائتمان الممنوح لهذا القطاع لا يستثمر بالشكل الصحيح في مشاريع خدمائية تدعم النمو في الناتج، بالإضافة إلى صغر حجم ونشاط المؤسسات الخدمائية مما يجعلها غير قادرة على تمييز الضمانات التي تطلبها البنوك عند منح الائتمان. وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين مستوى مساهمة القطاع المصرفي اليمني في النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

تمهيد

© Arabic Digital Library - Harmouk University

الفصل الأول

تمهيد

(1-1) المقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر هدفا رئيسا للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم ويحتل مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية للدول النامية عموما أكثر من البلدان المتقدمة. وتحقيق النمو الاقتصادي ليس بالأمر السهل، إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروطا مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل والمعدل المطلوب، ولعل من بين أهم العناصر الأساسية توفر الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الدخل والإنتاج.

وتنقسم مصادر التمويل إلى قسمين، مصادر داخلية ومصادر خارجية، وتمثل المصادر الداخلية في الادخارات التي يحققها الأفراد وتطاع الأعمال والحكومة وقروض المؤسسات المالية الوسيطة وأهمها الجهاز المصرفي، أما المصادر الخارجية للتمويل فتكون عن طريق القروض والمساعدات الأجنبية أو الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر الجهاز المصرفي أهم مصادر التمويل الداخلية ويمثل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية في أي دولة ولا شك أن من أولويات عمله توفير الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة بصورة تسهم في دفع عملية التنمية والنمو الاقتصادي.

واجه الاقتصاد اليمني أزمة مالية حادة برزت ملامحها منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وامتدت حتى منتصف التسعينات، وبرزت تلك الأزمة بشكل واضح خلال النصف الأول من عقد التسعينات بفعل العديد من الأحداث والصدمات الداخلية والخارجية كان أولها إعادة تحقيق وحدة البلاد في منتصف عام 1990م حيث تطلبت عملية دمج الهياكل الإدارية تكاليف باهظة، كما ترتب على تحقيق الوحدة ارتفاع رصيد الديون الخارجية على اليمن والتي بلغت 11 مليار دولار تقريبا (ضعفي الناتج المحلي الإجمالي) عام 1991م (البنك المركزي، 1991) ⁽¹⁾، ثم كان لحرب الخليج الثانية التي اندلعت بعد تحقيق الوحدة اليمنية بثلاثة أشهر أكبر الأثر في تفاقم مشكلة النقد الأجنبي، فعلى إثرها عاد ما يقرب من مليون عامل يمني من منطقة الخليج العربي والسعودية بسبب سوء تفسير موقف اليمن من الأزمة آنذاك، ويعودتهم فقدت اليمن موردا هاما من موارد النقد الأجنبي كتحويلات للعمال، فضلا عن تقليص

حجم القروض وقطع المساعدات التي كانت اليمن تحصل عليها من تلك الدول، ثم تدهورت الأوضاع الاقتصادية بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني خلال الفترة الانتقالية وانتهت باندلاع حرب تثبيت الوحدة في منتصف عام 1994م والتي حملت ميزانية الدولة تكاليف كبيرة كان يمكن الاستفادة منها في تمويل التنمية الاقتصادية .

لقد أدت تلك الأحداث والمتغيرات إلى ضعف هيكل الإنتاج المحلي وارتفاع معدل الاستهلاك الكلي وضعف معدلات الادخار والاستثمار واتساع فجوة الموارد المحلية بالإضافة إلى ارتفاع عجز الميزانية العامة والميزان التجاري وارتفاع معدلات التضخم والبطالة .

كما اتسم الجانب المالي والنقدي بارتفاع العرض النقدي نتيجة للإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الميزانية العامة طوال الفترة 1990-1994م مما أدى إلى اختلال العلاقة بين نمو العرض النقدي الذي بلغ بالمتوسط 26% خلال تلك الفترة وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي نما بمعدلات سالبة؛ الأمر الذي أدى إلى انتشار الضغوط التضخمية في الاقتصاد وتدهور قيمة العملة المحلية وشيوع حالة عدم الاستقرار⁽²⁾ (Saleh,2000). وكانت نتيجة تلك الاختلالات في الجانبين الإنتاجي والنقدي هي التباطؤ في النمو الاقتصادي والانخفاض النسبي في مستويات المعيشة.

وأدركت الحكومة اليمنية خطورة استمرار تلك الأوضاع وأهمية تصحيح جوانب القصور في سياستها الاقتصادية، فسارعت إلى الدخول في برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بحلول عام 1995م بالتعاون مع البنك وصندوق النقد الدوليين.

وفي الجانب المالي والنقدي استهدف البرنامج إصلاح سياسة أسعار الصرف وإصلاح السياسة النقدية من خلال تعديل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وأسقف الائتمان والحد من الإصدار النقدي الجديد لتخفيض معدل نمو العرض النقدي ونفيع دور النظام المصرفي لضمان تحقيق الاستقرار النقدي وتشجيع الادخار والاستثمار. وتضمنت خطتا التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996-2000م، و 2001-2005م، برامج وفرص استثمارية متنوعة بغرض تعزيز مصادر النمو في الاقتصاد، وإصلاح الهياكل المالية والنقدية المختلفة بغية تأهيل الجهاز المالي والمصرفي للقيام بدوره التمويلي لمشاريع الاستثمار الداعمة للتنمية الاقتصادية، كما استهدفت تلك الخطط إنشاء السوق المالية لغرض إيجاد قاعدة تمويلية لعملية التنمية خاصة للمشاريع التي تحتاج للتمويل طويل الأجل.

وخلال النصف الثاني من التسعينات شهد الجهاز المصرفي اليمني تطوراً كمياً ونوعياً، حيث زاد عدد المصارف المرخصة من قبل البنك المركزي إلى ستة عشر مصرفاً منها ثمان

مصارف تجارية وطنية وأربعة فروع لبنوك أجنبية وثلاثة مصارف إسلامية حديثة تأسست بعد عام 1996م. هذا بالإضافة إلى التنوع في طبيعة الخدمات المصرفية المقدمة والتي كان من أبرزها البنك الناطق والصراف الآلي وبطاقات الائتمان.

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية (1990-2001م)، وذلك لان اليمن شهدت أحداثاً ومتغيرات اقتصادية وسياسية خلال النصف الأول من هذه الفترة، كان لها بالغ الأثر على أداء قطاعات الاقتصاد الكلي المختلفة وتأثر بها القطاع المصرفي، من تلك المتغيرات ما هو داعم للاقتصاد كتحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م، ومنها ما هو ضار به كحرب الخليج الثانية في نفس العام وحرب تثبيت الوحدة في عام 1994م؛ أما النصف الثاني من فترة الدراسة فقد شهدت فيه اليمن الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وتطورت في ظلها السياسات المالية والنقدية؛ كما أنها فترة التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تم خلالها تنفيذ الخطة الخمسية الأولى 1996-2000م والسنة الأولى من الخطة الخمسية الثانية 2001-2005م؛ وكان لهاتين الخطتين أهدافاً اقتصادية ومصرفية، كما شهدت الفترة ذاتها سياسات البنك المركزي التي كان لها أهميتها وانعكاساتها وأبعادها الاقتصادية على مدى توفير سبل الائتمان وعلى مدى قدرة الجهاز المصرفي على التجاوب مع احتياجات الاقتصاد.

إن اليمن كغيرها من الدول النامية تسعى إلى النمو الاقتصادي بإمكاناتها المتواضعة، والنمو الاقتصادي يتطلب القيام باستثمارات تنموية كبيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أن شح مصادر التمويل هي المشكلة الحقيقية التي تواجه تلك الاستثمارات، وتبدأ مشكلة التمويل في اليمن من انخفاض وتدني مستويات الادخار المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار بسبب انخفاض الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك؛ ولعل الأهم من ذلك إن ما يتوفر فعلاً من ادخار فإنه في الغالب لا يستثمر في مشاريع إنتاجية تخدم النمو الاقتصادي، ويذهب معظمه للاستثمار المضارب في الأراضي والعقارات واكتناز العملات الأجنبية والذهب خاصة في النصف الأول من عقد التسعينات ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي وزيادة حالة عدم التيقن من المستقبل.

إذا فمشكلة النمو في انخفاض الاستثمار، وانخفاض الاستثمار بسبب شح التمويل نتيجة تدني مستوى الادخار، وانخفاض الادخار ناتج عن انخفاض الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وهذا ما يعرف في الاقتصاد بالحلقة المفرغة للفقر The Vicious Circle of Poverty (الحبيب، 2000م)⁽³⁾.

ونظرا لأهمية الادخار في الاستثمار وفي عملية النمو الاقتصادي، فيكون ضروريا أن تتوافر مؤسسات مصرفية كفؤة وقادرة على تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمارات الداعمة للنمو الاقتصادي وان تتوفر الشروط اللازمة لقيام هذه المؤسسات بإعمالها بكفاءة.

وبناء على الأهمية المعطاة لنشاط الجهاز المالي والمصرفي والاعتماد الكبير عليه، برزت ضرورة التعرف على جوهر نشاطه وهو منح الائتمان المصرفي وتطوره ومساهمته في النمو الاقتصادي، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي وهو:

إذا كان الاستثمار هو الأساس في عملية النمو الاقتصادي وكان هذا الاستثمار محدودا وغير كاف، وإذا كان معدل الادخار - وهو مصدر تمويل الاستثمار - منخفضا، فما مدى مساهمة الجهاز المصرفي بمختلف مؤسساته وسياساته النقدية والائتمانية في تجميع تلك المدخرات القليلة وترشيدها ومن ثم توجيهها نحو الاستثمار الداعم للنمو الاقتصادي من خلال منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة؟ وهل من اثر لذلك الائتمان في إحداث النمو الاقتصادي؟

(1-2) هدف الدراسة

إن وجود قطاع مصرفي متكامل يعمل على توفير التمويل اللازم سواء للمؤسسات أو للأشخاص أو حتى الحكومة في بعض الأحيان، يساهم في زيادة الاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي. ونظرا لضالة مساهمة المصارف المتخصصة في إجمالي التسهيلات الائتمانية وعدم توفر أي بيانات رسمية أو غير رسمية عن دور المؤسسات المالية غير المصرفية في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاقتصاد اليمني، فقد هدفت هذه الدراسة إلى:

1. تحليل وقياس اثر حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية إلى الاقتصاد اليمني ككل

خلال الفترة (1990-2001م).

2. تحليل وقياس اثر حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية إلى القطاعات الاقتصادية

على النمو الاقتصادي (مقاسا بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي فيها) ومقارنة

حجم الائتمان الممنوح لكل قطاع بناتج ذلك القطاع ومساهمته في الناتج المحلي

الإجمالي وذلك خلال الفترة (1990-2001م).

(3-1) أهمية الدراسة

تعود أهمية هذه الدراسة إلى أنها تعالج موضوعاً هاماً وحيوياً في الاقتصاد اليمني، حيث يعتبر النظام المالي والمصرفي هو حجر الأساس في التنمية الاقتصادية، فيؤكد الاقتصاديون على وجود علاقة إحصائية موجبة بين معدل النمو الاقتصادي وبين حجم الائتمان المقدم من النظام المالي والمصرفي .

كما تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لعدم وجود دراسات منهجية تطبيقية حول الموضوع على مستوى اليمن ولعلم الباحث توجد بعض الكتابات النظرية تناولت بحدود ضيقة القطاع المصرفي وركزت معظمها على الجانب التاريخي له، إلى جانب بعض التقارير والتعليقات الصحفية .

ويضيف إلى أهمية هذه الدراسة توقيتها وتركيزها على الفترة (1990-2001م) أي فترة ما بعد الوحدة اليمنية وفترة الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى أنها تأتي متزامنة مع استمرار الجهود والتوجهات الجادة للحكومة اليمنية في الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تطبيقها في عام 1995م؛ والتي تؤثر في الجهاز المصرفي عن طريق إصلاح السياسات النقدية والمالية من ناحية، ومن ناحية أخرى يعول على الجهاز المصرفي والمالي في اليمن الدور الكبير في توفير التمويل اللازم لإحداث الإصلاحات الاقتصادية المذكورة وتمويل المشاريع الاستثمارية الأمر الذي يعني زيادة الأهمية لدور المصارف التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي خصوصاً في ظروف غياب سوق رأس المال التي تقدم الائتمان طويل الأجل.

(4-1) فرضيات الدراسة

انطلاقاً من طبيعة مشكلة وأهداف هذه الدراسة فإنها تسعى إلى اختبار الفرضيات التالية بشكلها العدمي كما يلي:

1. لا يتأثر حجم الائتمان المصرفي على المستويين الكلي والقطاعي بحجم الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الودائع الإجمالية، وعدد السكان، ومعدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.
2. لا يوجد للائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية إلى الاقتصاد اليمني أثر على النمو الاقتصادي ممثلاً في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
3. لا يوجد للائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية إلى قطاعات الاقتصاد اليمني أثر على النمو الاقتصادي فيها ممثلاً في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

(1-5) الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

هناك العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع اثر القطاع المالي والمصرفي على القطاع الحقيقي المتمثل في الإنتاج الذي تعبر الزيادة فيه عن النمو الاقتصادي، فيعمل الجهاز المصرفي على تحقيق التوازن بين الموارد الادخارية ووجه الاستثمار، كما يساهم القطاع المالي في عملية التطور الاقتصادي عن طريق تقديم الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية وهو ما يعني زيادة في عرض النقد والذي اعتبره الكثير من الباحثين عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج إلى جانب العمل ورأس المال إذ يسمح الائتمان المصرفي بالتوسع الاقتصادي وتكوين رأس المال والزيادة في درجة التعمق المالي.

من هنا أمكن للكثير من الباحثين دراسة موضوع دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي من خلال دالة الإنتاج والتي تفترض أن الإنتاج الكلي (Q) يتحدد بعنصري العمل (L) ورأس المال (K) ، كما يلي:

$$Q = f(L, K) \dots \dots \dots (1)$$

ويتفق معظم الاقتصاديين على أن استخدام نموذج كوب - دوجلاس Cobb-Douglas لدالة الإنتاج أكثر ملائمة في الدراسات المصرفية على الشكل التالي:

$$Q = A L^{\alpha} K^{\beta} \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

Q : هي كمية الإنتاج.

L : هي كمية عنصر العمل المستخدم

K : هي كمية عنصر رأس المال.

A : الحد ثابت ويمثل الكفاءة الفنية.

β, α : هي مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال على التوالي.

واستناداً إلى نظرية الثروة The Wealth View والتي ركزت على دور عرض النقد Money Supply (MS) في التنمية الاقتصادية وترى انه يمثل عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج إلى جانب عنصري العمل ورأس المال⁽⁴⁾ (Shaw,1973) وذلك حسب المعادلة التالية:

$$Q = f(L, K, Ms) \dots \dots \dots (3)$$

فقد استخدم (نجوين) (Nguyen, 1986) النقود في دراسة تطبيقية على الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1930-1967)، كأحد عناصر الإنتاج في دالة كوب دوجلاس وقدرة الصيغة التالية:

$$Y = L^\alpha K^\beta M^\gamma e^{\lambda t} e^u \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

M : هي عرض النقود.

t : ترمز للزمن (time).

U : الخطأ في التقدير.

γ : مرونة الإنتاج بالنسبة للنقود.

e : الأساس للوغاريتم الطبيعي

واستنتج (نجوين) من دراسته إن للنقود دوراً هاماً كعامل إنتاج وإن زيادة معدل نمو النقود يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج.

وأجرى Alexander دراسة على عدد من الدول النامية (Alexander, 1994)⁽⁶⁾ في محاولة لمعرفة محددات عملية النمو الاقتصادي فيها وأدخل النقود كمتغير ثالث إلى جانب العمل ورأس المال واستخدمت طريقة دالة إنتاج الثلاث قطاعات (الحكومي، التصدير، وباقي قطاعات الاقتصاد)، حسب المعادلات التالية:

$$G = G(K_g, L_g, M_g) \dots \dots \dots (5)$$

$$X = X(K_x, L_x, M_x, G) \dots \dots \dots (6)$$

$$N = N(K_N, L_N, M_N, G, X) \dots \dots \dots (7)$$

حيث ترمز G للقطاع الحكومي، X لقطاع الصادرات، N للقطاعات الأخرى في الاقتصاد، أما K, L, M فهي عناصر رأس المال والعمل والنقود على التوالي. واستنتج Alexander أن هناك علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين متغير النقود ومعدل النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي لتلك الدول.

و استخدم القحطاني (القحطاني، 1991)⁽⁷⁾ نموذج كوب دوجلاس في تقدير دالة الإنتاج للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية للفترة 1973-1987م لاختبار أثر الأرصدة النقدية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي واعتبر الأرصدة النقدية الخارجية كعنصر إنتاج مستخدماً طريقة OLS في تقدير الدالة التالية:

$$Y = A K^{a1} L^{a2} F^{a3} e^{\lambda t} \dots\dots\dots(8)$$

حيث:

F: هي الأرصدة النقدية الخارجية:

وأظهرت نتائج الدراسة أهمية عنصر النقود إلى جانب العنصرين الآخرين العمل (L) ورأس المال (K) وأوصت الدراسة السلطة النقدية بأن تأخذ في اعتبارها تأثير السياسة النقدية على الأرصدة النقدية الخارجية.

ولما كان للائتمان المصرفي علاقة بعرض النقد ويمثل أهم العوامل المؤثرة فيه فقد استخدمت العديد من الدراسات التطبيقية الائتمان المصرفي في دالة الإنتاج كمتغير ممثل (Proxy variable) لعرض النقد على النحو التالي:

$$Q = f(L, K, BC) \dots\dots\dots (9)$$

حيث:

BC: ترمز إلى الائتمان المصرفي الممنوح من الجهاز المالي والمصرفي إلى الاقتصاد.

فقدم احمد ملاوي (ملاوي، 1989م)⁽⁸⁾ دراسة عن دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني واستخدم دالة إنتاج كوب دوجلاس في قياس أثر الائتمان المصرفي على الاقتصاد الأردني ككل وعلى القطاعات الاقتصادية حيث قام بتقدير المعادلة التالية بطريقة OLS العادية:

$$GDP = L^{\alpha} K^{\beta} GG^{\gamma} e^{\lambda t} e^u \dots\dots\dots (10)$$

حيث GG: هي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي في الأردن إلى الاقتصاد ككل وإلى القطاعات الاقتصادية كل على حدة.

وكانت نتائج الدراسة مطابقة لنظرية الثروة، حيث تبين أن الإنتاجية الحدية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية كانت موجبة وان زيادتها تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي في الأردن،.

ويرى مقابلة (مقابلة، 1995)⁽⁹⁾ أن للتسهيلات الائتمانية المقدمة من بنك الإنماء الصناعي ومن البنوك التجارية في الأردن أثر إيجابي على الناتج المحلي لقطاعي الصناعة والسياحة، وذلك باعتبار كل من تلك التسهيلات عنصرا في دالة إنتاج كوب دوجلاس على النحو التالي:

$$GDP_{it} = e^c . L^{b1} . K^{b2} . CD_{idbit}^{b3} . CD_{cbit}^{b4} \dots\dots\dots(11)$$

حيث:

CD_{idbit} : حجم التسهيلات الائتمانية للقطاع i في السنة t من بنك الإنماء الصناعي.

CD_{cbit} : حجم التسهيلات الائتمانية للقطاع i في السنة t من البنوك التجارية.

وكان أثر تسهيلات بنك الإنماء الصناعي على ناتج هذين القطاعين أكبر من أثر تسهيلات البنوك التجارية.

أما (أوديد كون)⁽¹⁰⁾ (Odedocun, 1998) قام بدراسة هدفت لقياس أثر القطاع المالي على النمو الاقتصادي لتسعين دولة نامية خلال الفترة (1970-1990م)، استخدم دالة إنتاج كوب - دوجلاس كانت عناصر الإنتاج فيها العمل (L)، ورأس المال (K)، والائتمان المصرفي وموجودات القطاع المالي (F/Y). وقسم تلك الدول إلى مجموعتين، الأولى دول ذات دخل منخفض، والأخرى دول ذات دخل مرتفع، واستخدام طريقة (OLS) في التقدير، ووجد أن للائتمان المصرفي والنمو الحقيقي في حجم إنتاج القطاع المالي في الدول ذات الدخل المنخفض أثر إيجابي على النمو الاقتصادي أكبر منه في الدول ذات الدخل المرتفع.

بالإضافة إلى الدراسات السابق عرضها، أكد كثير من الباحثين الاقتصاديين على وجود العلاقة الموجبة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي من خلال دراسات استخدمت نماذج خطية في قياس تلك العلاقة، حيث كان الائتمان المصرفي متغيرا مستقلا والنمو في الناتج المحلي الإجمالي متغيرا تابعا.

ويرى شامية (شامية، 1989م)⁽¹¹⁾ وجود أثر إيجابي للائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي على إنتاجية الاقتصاد الكلي وإنتاجية القطاعات المختلفة في الأردن للفترة 1968-1989م. وباستخدام طريقة (OLS) تم تقدير نموذج مؤشري مكون من معادلة واحدة كما يلي:

$$GDP_{it} = e^{\beta0} CD_{it}^{\beta1} . CD_{(it-1)}^{\beta2} e^u \dots\dots\dots(12)$$

حيث:

CD_{it} : هي حجم القروض المقدمة للاقتصاد (للقطاع i في السنة t).

$CD_{(t-1)}$: تعني وجود فترة انتظار للتأثير بين وقت صدور القرض وظهور أثره على الإنتاجية.

كما أشار السويدي (السويدي، 1998)⁽¹²⁾ إلى وجود أثر إيجابي للائتمان المصرفي على الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة، واعتمد نموذجاً قياسياً مكون من معادلة واحدة كان فيها حجم الائتمان المصرفي متغير مستقل وحجم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي متغير تابع، واستخدم طريقة ALMON في تقدير معاملات النموذج باستخدام بيانات نصف سنوية للفترة (1975-1992) وفقاً للصيغة التالية:

$$\ln Y_{it} = a + \sum b_1 \ln R_{1t} + \sum b_2 \ln R_{2t} + \sum b_3 \ln R_{3t} + \sum b_4 \ln R_{4t} + \sum b_5 \ln R_{5t} + E_{it} \dots \dots (13)$$

حيث:

$\ln R_1, \ln R_2, \ln R_3, \ln R_4, \ln R_5$: حجم الائتمان المصرفي المقدم لقطاعات الزراعة والصناعة والتشييد والتجارة والخدمات على التوالي.
 E_{it} : هو المتغير العشوائي.

وتم تقدير معالم النموذج كمرونة إنتاج قطاعية في الأجلين القصير والطويل في كل قطاع على حدة، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن تأثير الائتمان المصرفي إيجابي في النمو الاقتصادي ويتوزع على أكثر من فترة وإن أثره في الأجل الطويل أعلى من أثره في الأجل القصير في قطاع الصناعة وعلى عكس ذلك في القطاعات الأخرى.

أما الكشي (الكشي، 1997)⁽¹³⁾ قام بدراسة أثر تطور النظم المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي (ممثلاً برقم قياسي تم حسابه من أربعة مقاييس من بينها حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) على النمو الاقتصادي (ممثلاً بنمو الناتج المحلي) باستخدام اختبار جرانجر (Granger) لاختبار العلاقة السببية، لكل دولة على حدة حسب العلاقة التالية:

$$Ggdp = B_0 + B_1 F_{t-1} + B_2 F_{t-2} + U_{it} \dots \dots (14)$$

حيث

$Ggdp$: هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الدولة.

F_{t-1} : هو الرقم القياسي لفترة إبطاء واحدة لتطور النظام المصرفي في الدولة.

F_{t-2} : هو الرقم القياسي لفترتي إبطاء لتطور النظام المصرفي في الدولة.

B : المعاملات المعتادة

U_i : حد الخطأ العشوائي.

وبينست نتائج القياس عدم وجود اثر إيجابي لدرجة تطور النظام المصرفي على نمو الناتج المحلي في تلك الدول ما عدا الكويت، حيث وجد اثر لتطور النظام المصرفي فيها على نمو الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء واحدة. وعزي السبب إلى أن معظم البنوك في هذه الدول قامت في البداية بتقديم القروض التتموية للقطاع الخاص بدون عمولات وبعض الأحيان كانت العمولات بالسالب حيث يسدد المقرض جزءا من القرض فقط، كما أن المصارف قد استثمرت أموالها في الخارج أو في تمويل التجارة في قروض قصيرة الأجل، وخلال الأزمة المالية الممتدة من منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات في تلك الدول، شاركت هذه المصارف في تمويل العجز في الموازنة العامة لبعض الدول. وان الإقراض للقطاع الخاص يعتمد على طلبه من الوحدات الاقتصادية، وأدى ارتفاع مخاطر الإقراض إلى إحجام المصارف عن تقديم القروض مما أدى إلى محدودية مساهمة المصارف في النمو الاقتصادي في معظم تلك الدول.

ووفقا لنظرية الأرصدة القابلة للإقراض فان حجم الائتمان يعتمد على مدى توفر الأموال القابلة للإقراض (عرض الائتمان) وعلى مقدار الطلب على تلك الأموال (الطلب على الائتمان)، استنادا إلى ذلك ظهرت كتابات تتناول العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاع الحقيقي وتركز في نفس الوقت على الائتمان المصرفي كعامل إنتاج وتتناول محدداته والعوامل التي تؤثر فيه كالدخل، حجم السكان وكذلك التضخم (الحمزاوي، 1997)⁽¹⁴⁾ وأسعار الفائدة، حجم الودائع المصرفية (الزبيدي، 2000)⁽¹⁵⁾. وكذلك معدل التضخم المتوقع والظروف السائدة (الخطيب، 1996)⁽¹⁶⁾.

فيرى الخطيب (الخطيب، 1996)⁽¹⁸⁾ أن هناك اثر إيجابي للائتمان الموجه من المؤسسات المالية إلى قطاع الصناعة في الأردن يتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع حسب المعادلة الآتية:

$$g = a_0 + a_1 CR \dots \dots \dots (15)$$

حيث:

g : هي الناتج المحلي للقطاع الصناعي.

CR: القروض والتسهيلات المقدمة من المؤسسات المالية لقطاع الصناعة.

أما العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة فتم تحديدها في المعادلة التالية:

$$CR = b_0 + b_1g + b_2I + b_3R + b_4F + b_5Dum.....(16)$$

حيث:

CR: حجم الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة.

G : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

I : الاستثمار.

F : معدل التضخم المتوقع.

Dum: المتغير الوهمي والذي يأخذ بالاعتبار ظروف عدم الاستقرار التي عاشها الأردن وكان لها أثر سلبي على الائتمان المصرفي. واستخدمت طريقة (OLS) في تقدير المعادلتين كل على حدة وأظهرت النتائج أن العلاقة إيجابية بين كل من معدل نمو الناتج المحلي وحجم الاستثمار من جهة وبين حجم الائتمان المقدم لقطاع الصناعة من جهة أخرى في حين كانت العلاقة عكسية بين الائتمان المصرفي وبين باقي المتغيرات.

كما قدم عامر العتوم (العتوم، 2002م)⁽¹⁷⁾ دراسة هدفت إلى قياس دور الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الأردني في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1985-2000م. من خلال تقدير نموذج أني يتكون من معادلتين الأولى دالة إنتاج متغيراتها المستقلة العمالة (L) ورأس المال (K) والتسهيلات الائتمانية (CF) والمتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي. أما المعادلة الثانية فهي دالة الائتمان والتي توضح أن الائتمان المصرفي يعتمد على حجم السكان (POP) وحجم الودائع الإجمالية لدى الجهاز المصرفي (TDEP) بالإضافة إلى سعر الفائدة (RI). وكانت الصورة الهيكلية للنموذج على النحو التالي:

1- دالة الإنتاج:

$$\text{LnGDP} = A + \alpha \text{LnL} + \beta \text{LnK} + \gamma \text{LnCF} + U1..... (1)$$

2- دالة الائتمان المصرفي:

$$\text{LnCf} = A + \alpha_1 \text{LnPop} + \beta_1 \text{LnTdep} + \gamma_1 \text{LnRi} + U2..... (2)$$

وبعد تقدير النموذج أنيا باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية والنتائج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات، أظهرت النتائج وجود تلك العلاقة الإيجابية بين الناتج من كل قطاع وبين التسهيلات لكنها كانت معنوية فقط في قطاع الزراعة فيما لم تكن كذلك في باقي القطاعات .

وبالنسبة لدالة الائتمان بينت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الائتمان المصرفي وحجم السكان (POP) على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات عدا قطاع الإنشاءات أما إجمالي الودائع (Tdp) فقد ارتبط إيجابيا مع حجم التسهيلات الائتمانية لكن لم تكن معلتها معنوية إحصائيا لا على مستوى الاقتصاد ولا على مستوى القطاعات، أخيرا معدل سعر الفائدة فقد ارتبط بعلاقة عكسية مع الائتمان المصرفي وثبتت معنوية معلتها على مستوى الاقتصاد وعلى المستوى القطاعي.

(6-1) منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، والقياسي الإحصائي على النحو التالي:
(1-6-1) التحليل الوصفي:

تقدم الدراسة في الفصل الثاني منها تحليلا وصفيا مفصلا لمؤشرات تطور الجهاز المصرفي اليمني من خلال تحليل الأهمية النسبية لأهم عناصر الموجودات (الأصول) والمطلوبات (الخصوم) من الميزانية المجمعة للبنوك العاملة بالإضافة إلى الوصف التحليلي للائتمان الممنوح حسب النوع والأجل والقطاعات الاقتصادية، واستخلاص نتائج المقارنة بين الائتمان الممنوح لكل قطاع اقتصادي وما يساهم به في الناتج المحلي الإجمالي. كما يهتم الجانب الوصفي التحليلي بتطورات السياسة النقدية للبنك المركزي خاصة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية والمالية فهناك التحليل الدقيق لاتجاه الأدوات النقدية ومتابعة أثرها على المتغيرات الاقتصادية وحصر النتائج المترتبة عليها.

(1-6-2) التحليل القياسي والإحصائي:

استنادا إلى ما تم عرضه في الدراسات السابقة من توضيح لطبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، تتميز هذه الدراسة في أنها تستخدم نموذجا إحصائيا يتكون من دالتين، الأولى دالة الائتمان وتهدف إلى توضيح محددات الائتمان المصرفي في اليمن وستستخدم للحصول على القيمة المقدرة للائتمان المحدد (المخطط) BC ، كما سيتم الحصول على بواقسي الانحدار للمعادلة ويعرف بالائتمان الغير محدد (غير مخطط)، وسيتم إدخال المتغيرين في دالة الإنتاج إلى جانب العمل ورأس المال، وهكذا سيتم معرفة اثر الائتمان المصرفي المخطط وغير المخطط على النمو الاقتصادي في شكل مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي وهو ما تهدف إليه الدراسة. ولتحقيق هذا الهدف يقوم المنهج التحليلي القياسي والإحصائي المستخدم على:

أولا: تحديد شكل النموذج The Structural Form

يتطلب تحديد الشكل الرياضي والإحصائي للنموذج الرجوع إلى الأصول النظرية والتطبيقية لكل من دالة الائتمان المصرفي ودالة الإنتاج.

1. دالة الائتمان المصرفي Banking Credit Function

لقد تم الاعتماد في صياغة دالة الائتمان المصرفي في المستويين الكلي والقطاعي على نظرية الأرصد القابلة للإقراض والتي توضح أن حجم الائتمان يعتمد على مدى توفر الأموال القابلة للإقراض (عرض الأموال) Credit Supply وعلى (مقدار الطلب) على تلك الأموال Credit Demand، ومن أهم العوامل التي تؤثر على الائتمان المصرفي، الدخل Income ويعبر عنه على المستوى الكلي والقطاعي بالمنتجات المحلي الإجمالي (GDP) (الحمزاوي، 1997م)⁽¹⁹⁾، وعدد السكان (Pop) ويمثل مستوى الطلب الكلي ويرتبط إيجابيا بالائتمان (هاجن، 1988م)⁽²⁰⁾، ويرتبط الائتمان المصرفي إيجابيا أيضا مع حجم الودائع الإجمالية (Tdep)⁽²¹⁾ (Simpson, 1976). ويمثل سعر الفائدة الحقيقي (RI) تكافة الإقراض وهو عبارة عن سعر الفائدة الاسمي بعد استبعاد معدل التضخم منه لذلك فهو يرتبط عكسيا مع الائتمان كما عند (Fischer, 1993)⁽²²⁾. وبناء على ما سبق تعطى دالة الائتمان المصرفي على النحو الآتي:

$$BC = GDP + POP + TDEP + RI \dots \dots \dots (1)$$

ولغرض قياس دالة الائتمان المصرفي في اليمن نقوم بأخذ الصورة اللوغاريتمية

للمعادلة رقم (1) لتصبح كما يلي:

$$LN\hat{C} = LNB_0 + B_1LN\text{GDP} + B_2LN\text{POP} + B_3LN\text{TDEP} + B_4LN\text{RI} + U_i \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

B_0 : الحد الثابت.

B_1, B_2, B_3, B_4 : تمثل المرونات المقدرة لكل من الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، حجم الودائع الإجمالية لدى البنوك التجارية، وسعر الفائدة الحقيقي على الائتمان على التوالي.

U_i : متغير حد الخطأ العشوائي.

2. دالة الإنتاج: Production Function

تبين النظرية الاقتصادية أن الإنتاج بشكل عام (Q) يتحدد بعنصري الإنتاج العمل (L) ورأس المال (K) حسب المعادلة التالية:

$$Q = q(L, K) \dots \dots \dots (3)$$

ويتفق معظم الاقتصاديين على استخدام نموذج كوب-دوجلاس Coob Douglas لدالة الإنتاج وهو على الشكل التالي:

$$Q = AL^\alpha K^\beta \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

Q : هي كمية الإنتاج:

L : هي كمية عنصر العمل المستخدم

K : هي كمية عنصر رأس المال.

A : معامل الكفاءة الكلية ويمثل التقدم التكنولوجي

β, α : هي مروونات الإنتاج بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال على التوالي.

وتفترض الدراسة أن تأثير عنصري العمل ورأس المال إيجابيا على الإنتاج.

يرى Schumpeter أن القطاع المصرفي يساعد في عملية التطور الاقتصادي عن طريق المساهمة في زيادة عرض النقد بواسطة خلق الائتمان Credit الذي يؤدي إلى التوسع الاقتصادي بزيادة الاستثمارات وتكوين رأس المال⁽²³⁾ (Schumpeter, 1959). نتيجة للتوسع والتطور في النشاط الاقتصادي أصبح من غير الممكن لعملية الإنتاج أن تعمل بشكل فعال بدون توفر الائتمان⁽²⁴⁾ (Odedokun, 1998). وعليه تعطي دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$Q = AL^\alpha K^\beta BC^\gamma \dots \dots \dots (5)$$

ولما كان الائتمان المصرفي أحد مكونات رأس المال فلا بد من استثنائه من رأس المال المقدر في الاقتصاد وفي القطاعات الاقتصادية وذلك تجنباً لحدوث مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity عند عملية التقدير.

ولغرض استخدام الدالة رقم (5) في قياس دالة الإنتاج في الاقتصاد اليمني وقطاعاته المختلفة، ولتقدير مرونة هذه الدالة فقد تم أخذ الصيغة اللوغاريتمية لها كما يلي:

$$LNGDP = LNA + \alpha LNL + \beta LNK + \gamma LNBC + UBC + U_i \dots \dots \dots (6)$$

حيث

GDP : الناتج المحلي الإجمالي.

A : الحد الثابت ويمثل الكفاءة الفنية.

L : حجم العمالة (انظر الملحق رقم 1).

K : رأس المال المقدر الذي سيتم تقديره اعتماداً على طريقة ICOR بالنسبة لسنوات الدراسة في الاقتصاد ككل وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة (انظر الملحق رقم 2).

BC[^] : حجم الائتمان المقدر من دالة الائتمان.

UBC : الائتمان المصرفي غير المخطط. (بواقي انحدار دالة الائتمان)

U_i : متغير حد الخطأ العشوائي

α, β, γ هي مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال والائتمان المصرفي على التوالي.

ثانياً: معادلات النموذج و متغيراته

النموذج الآتي Simultaneous Model الذي تم تطويره لتقدير مرونة الائتمان المصرفي بالنسبة لمحدداته ومرونة الإنتاج بالنسبة للعمل (L) ورأس المال (K) والائتمان المصرفي المقدر (BC[^]) على التوالي، يتكون من المعادلتين اللتين تم التوصل إليهما مسبقاً وبوضوحهما الجدول رقم (1-1) أدناه

جدول رقم (1-1)

المعادلتين الهيكليتين للنموذج القياسي

الشكل الرياضي	الدالة
$LN\hat{BC} = LNB_1 + B_2LNGDP + B_3LNPOP + B_4LNTDEP + B_5LNRI + U_i$	دالة الائتمان
$LNGDP = LNB_6 + B_7LNL + B_8LNK + B_9LN\hat{BC} + B_{10}UBC + U_i$	دالة الإنتاج

وتفترض الدراسة إيجابية العلاقة بين كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعدد السكان (POP) وحجم الودائع الإجمالية (TDEP) من جهة وبين الائتمان المصرفي المقدر (\hat{BC}) من جهة أخرى، كما تكون العلاقة سلبية بين معدل سعر الفائدة الحقيقي (RI) والائتمان المصرفي (\hat{BC}). كما تفترض الدراسة العلاقة الإيجابية بين كل من العمل (L) ورأس المال (K) والائتمان المصرفي (\hat{BC}) من جهة وبين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من جهة أخرى.

أما متغيرات النموذج فكما يوضحها الجدول رقم (1-2) فهي متغيرين داخليين Endogenous Variables وخمسة متغيرات خارجية Exogenous Variables، كما يوضحها الجدول رقم (1-2).

جدول رقم (1-2)

متغيرات النموذج القياسي

المتغيرات الداخلية (Endogenous Variables)	
\hat{BC}	الائتمان المصرفي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
المتغيرات الخارجية (Exogenous Variables)	
POP	عدد السكان
TDEP	حجم الودائع الإجمالية
RI	معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض
L	العمل
K	رأس المال المقدر

ثالثا: مشكلة التشخيص أو التحديد Identification problem

تتلخص هذه المشكلة في إمكانية التعرف على ما إذا كان النموذج مصاغا بشكل فريد Unique مما يتيح الحصول على تقديرات وحيدة لمعالم النموذج (نجم الدين، 1991م)⁽²⁵⁾، ولبحث هذه المشكلة ينبغي البحث في شرطين:

الأول: شرط لازم غير كافي Necessary But Not Sufficient وهو (شرط الدرجة) Order Condition: حيث يشترط أن تكون عدد المتغيرات الخارجية المحذوفة من المعادلة المراد تشخيصها لا يقل عن عدد المعادلات المضمنة ناقصا واحد وهذا يعني إن المعادلة الهيكلية تكون مشخصة Identified وبالتعبير الرياضي:

$$K-k>g-1$$

حيث:

K: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج.

k: عدد المتغيرات الخارجية في المعادلة.

g: عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة.

ويعتمد هذا الشرط في تحديد درجة التشخيص فقط، وهناك شرط ثاني يعتمد على تحديد فيما إذا كانت المعادلة قيد البحث مشخصة أم لا.

الثاني: شرط لازم وكافي Necessary & Sufficient وهو شرط الرتبة Rank Condition كما يلي:

$$P(\pi_{12})=g-1$$

حيث:

() P : معامل الرتبة والقائل بان رتبة المصفوفة π_{12} يجب أن تساوي (g-1) وهذا لا يتحقق إلا إذا أمكن الحصول على عدد واحد غير صفري من درجة (g-1) للمصفوفة π_{12} غير أن هذه الطريقة تصبح عسيرة وبالتالي فقد اقترح كل من (تشاو) و(انتريلقاتور)⁽²⁶⁾ (Chow,1983)،⁽²⁷⁾ (Intriligator,1978)، طريقة بديلة تقوم على إجراء الخطوات التالية:

1. إنشاء مصفوفة للمتغيرات بوضع صفر في حالة عدم وجود المتغير في المعادلة وواحد في حالة وجوده.

2. يتم شطب الصف الذي يرتبط بالمعادلة المراد بحث تشخيصها.

3. يتم فصل الأعمدة التي ترتبط بالمدخلات الصفرية

4. إذا أمكن إيجاد (g-1) عامود غير صفري بحيث (g) عدد المتغيرات الداخلية فتكون المعادلة محددة.

رابعاً: مشكلة العلاقة الآنية والارتباط التسلسلي بين المتغيرات Simultaneity Problem
إذا لم تكن هناك علاقة آنية بين المتغيرات الداخلية في النموذج فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ستعطي نتائج كفاءة، وبالالتجاه الآخر فإن وجود هذه العلاقة يعني عدم كفاءة طريقة (OLS) غير أن بحث العلاقة الآنية ينبع من كون بعض المتغيرات داخلية مما يعني ارتباطها بحد الخطأ وبمعنى آخر فإن بحث العلاقة الآنية هو بحث في ارتباط المتغيرات الداخلية بحد الخطأ، ومن هنا تظهر فكرة استخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) وعلى ثلاث مراحل (3SLS) (Gujarati,1995)⁽²⁸⁾.
لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن التعامل مع كل من مشكلتي العلاقة الآنية والارتباط التسلسلي (Serial Correlation) هو أمر عسير وبالتالي فإن معظم الباحثين يلجئون إلى معالجة إحدى المشكلتين وإهمال الأخرى (القرعان، 1989م) (Quraan,1989)⁽²⁹⁾.
وفي هذا الصدد قدم (فير) (Fair,1970)⁽³⁰⁾ تعديلاً على الطريقة الاعتيادية لتقدير المعادلات الآنية باستخدام مجموعة من المتغيرات الوسيطة Instrumental Variables، بحيث تعمل على معالجة مشكلة الارتباط التسلسلي Serial Correlation، حيث إن الطريقة الشائعة في تقدير المعادلات الآنية باستخدام 2SLS تستخدم جميع المتغيرات الخارجية كمتغيرات وسيطة.

خامساً: تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك وتحليل الفترة الزمنية القصيرة

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية Stationary Test- Unit Root Test:

تعد مشكلة عدم استقرار بيانات السلاسل الزمنية Non stationary من المشاكل الرئيسية في التحليل القياسي، وتعاني معظم البيانات الاقتصادية من هذه المشكلة بسبب وجود عامل الاتجاه Trend الذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة ويعود ذلك إلى أن الوسط الحسابي والتباين للسلاسل الزمنية يتغيران عبر الزمن (Maddala,98)⁽³¹⁾ وبالتالي فإن الانحدار الذي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية غير مستقرة غالباً ما يكون زائفاً Spurious Regression بالرغم من

كون معامل التحديد (R^2) مرتفعاً وكذلك قيم (T) و (F) ذات دلالة إحصائية ولكنها لا تعطي تفسيراً اقتصادياً ذا قيمة وتعود إلى استنتاجات مضللة⁽³²⁾ (Chermza & Deadman). ولاختبار استقرار البيانات سيتم استخدام اختبار ديكي - فولر (Dikey-Fuller) في حالة قبول فرضية وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) (السلسلة غير مستقرة) عند مستوى معنوية مرتفع، أما في حالة قبول هذه الفرضية عند مستوى معنوية ضعيف فإننا سنلجأ إلى اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dikey-Fuller)⁽³³⁾ (Gujarati, 1995)، ويعتمد هذان الاختباران على تقدير المعادلة التالية⁽³⁴⁾ (Dikey&Fuller).

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + (\rho - 1)Y_{t-1} + E_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

Y_t : المتغير المراد اختباره.

T: الزمن

E_t : حد الخطأ العشوائي غير المرتبط بمتوسط صفر وبتباين σ^2

Δ : معامل الفرق.

α, β, ρ : معاملات.

ولتحديد درجة التكاملية Order of Co integration، التي تصل السلسلة عندها إلى وضع الاستقرار، فإننا نعيد الاختبار بعد اخذ الفرق الأول First Difference، فإذا استقرت فهذا يعني أن البيانات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهكذا حتى (d) من الاختبارات.

2. اختبار التكامل المشترك Co integration Test

إذا كانت بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة لكنها متكاملة من نفس الدرجة، عندئذ يمكن الحصول على أخطاء مستقرة من الدرجة صفر I(0) في حالة تقدير النموذج الذي يشتمل على هذه المتغيرات، وعندها نستطيع القول أن بين هذه المتغيرات تكامل مشترك وان علاقة الانحدار المقدرة بينها لا تكون زائفة (عطية، 2000م)⁽³⁵⁾.

وفي دراستنا سيتم الاعتماد على اختبار جوهانسن للتكامل المشترك الذي يبين الدرجة التي تتكامل عندها جميع المتغيرات الداخلية في النموذج، ومن خلال هذا الاختبار نحصل على قيم إيجن Eigen Values عددها (N) مساوي لعدد متجهات التكامل المشترك ⁽³⁶⁾(Granger,1986)، ولتحديد أي من هذه المتجهات تمثل علاقة تكامل مشترك، فإننا نختار المتجهات التكاملية التي تقابل أعلى قيم إيجن، فإذا تم الحصول على متجه تكاملي واحد فقط دل ذلك على وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات المراد اختبارها وتفسر المرونة على أنها معلمات المدى الطويل، أما إذا تم الحصول على أكثر من متجه للتكامل المشترك فإن تفسير ذلك ليس بالأمر السهل أو المباشر ولذلك يتم اللجوء إلى التحليل في الفترة القصيرة الأجل، وحسب قاعدة جرانجر (Granger Rule)، "فإن وجود علاقة بالمدى الطويل يعني وجود علاقة بالمدى القصير، وبالتالي فإن المتغيرات سوف تتحرك باتجاهات مختلفة ولا ضمانة لوجود توازن بينها" ⁽³⁷⁾(Granger,1986).

3. تحليل الفترة الزمنية القصيرة Short Run Dynamics

يعتمد التحليل في الفترة القصيرة على تحليل مكونات التباين Variance Decomposition وتحليل دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function، حيث تبين الأول مقدار التباين في المتغير التابع والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير التابع نفسه والمتغيرات المستقلة ⁽³⁸⁾(Shoter & Barghothi,2000)، أما تحليل دالة الاستجابة الفورية فيبين حركة المتغيرات خلال ثمان فترات لاحقة (سنتان) ويوضح استجابة المتغير التابع لانحراف معياري واحد في المتغير التابع نفسه والمتغيرات المستقلة (شوتر & الريموني، 2000م) ⁽³⁹⁾

(7-1) مصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة على البيانات الإحصائية الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي اليمني كالتقارير السنوية، والنشرات الإحصائية الفصلية وغيرها. وعلى البيانات المنشورة من قبل وزارة التخطيط والتنمية (الجهاز المركزي للإحصاء) مثل كتاب الإحصاء السنوي، خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى (1996-2000م) والثانية (2001-2005م).

كما تعتمد الدراسة على منشورات وزارة المالية كمنشورة الحسابات القومية، ومنشورة مالية الحكومة وعلى منشورات وزارة الشؤون القانونية كالقوانين الصادرة بشأن مؤسسات الجهاز المصرفي والمالي وعلى منشورات الهيئة العامة للاستثمار كقانون الاستثمار والنشرات

الترويجية وغيرها. كما تعتمد الدراسة على التقارير السنوية الصادرة عن البنوك التجارية والبنوك الإسلامية والبنوك المتخصصة وعلى وثائق المؤتمرات والندوات الاقتصادية.

(1-8) تسلسل الدراسة

لتحقيق هدف هذه الدراسة فقد تكونت من خمسة فصول تبدأ بالفصل التمهيدي ويتضمن المقدمة ومشكلة الدراسة وهدفها وأهميتها ومراجعة الأدبيات ومنهجية الدراسة ومصادر البيانات، ثم الفصل الثاني ويتناول الجهاز المصرفي والمالي في اليمن نشأته وتطوره وهيكله والمؤشرات الرئيسية الكمية والنوعية لتطور نشاطه، في حين يناقش الفصل الثالث الائتمان المصرفي والسياسة النقدية في اليمن فيتضمن تحليلاً وصفيًا للائتمان المصرفي وأنواعه وتوزيعاته حسب الأجل وحسب القطاعات الاقتصادية ومقارنة الائتمان الممنوح من البنوك التجارية إلى القطاعات الاقتصادية بالنتائج المحلي الإجمالي لتلك القطاعات؛ كما يحتوي الفصل على وصف وتحليل لواقع السياسة النقدية بالإضافة إلى مشكلة التمويل الاستثماري في اليمن، أما الفصل الرابع فقد خصص للتحليل الإحصائي للنموذج القياسي وتحليل اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن، وسيكون الفصل الخامس مخصصاً لعرض خلاصة النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة.

هوامش و مراجع الفصل الأول

- (1) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1991م.
- (2) Saleh. Bader, "The Causal Relationship Between Money Supply and Inflation: The Case of Yemen (1990-1997)", Abhath Al- Yarmouk, Vol 16, Nu 4. 23-31, 2000.
- (3) الحبيب، فايز إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الرابعة، الرياض، السعودية، 2000م.
- (4) Shaw, E.S., "Financial Deepening in Economic Development". New York:Oxford University Press. 1973.
- (5) Nguyen.,H., "Money in The Aggregate Production Function", Journal of Money,Credit.and Banking, Vol.18.,No.2,May 1986.pp140-150.
- (6) Alexander., Robert. J.W, "Money And Growth In A sectoral Production Function Framework", Applied Financial Economics, 1994, Vol.4, pp.133-142.
- (7) القحطاني، إبراهيم، "الأرصدة النقدية الخارجية عنصر من عناصر الإنتاج في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد(3)، العدد (2)، 1991م .
- (8) ملاوي، احمد، دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1989م .
- (9) مقابلة، سهيل، تقييم أداء بنك الإنماء الصناعي دراسة تحليلية قياسية 1965 – 1994 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، اربد، الأردن ، 1995 .
- (10) Odedokun,M,O. "Financial Intermediation and Economic Growth in Developing Countries", Journal of Economic Studies, Vol.25, No.7.
- (11) شامية، عبد الله، "التسهيلات الائتمانية وأثرها على إنتاجية الاقتصاد الأردني 1968-1986، مجلة أبحاث اليرموك ،المجلد(5)، العدد(3)، 1993م.
- (12) السويدي، عبد الله ناصر، "الائتمان المصرفي وأثره على الاقتصاد القومي في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة (1975-1992)", مجلة أفاق اقتصادية، العدد62، 1998م.

- (13) الكشي، عبد الله، "تطور النظم المصرفية وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد86، 2000م.
- (14) الحمزاوي، محمد كمال، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997م.
- (15) الزبيدي، محمود، إدارة المصارف: استراتيجيات تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان، 2000م.
- (16) الخطيب، فوزي والساعد، رشاد، "دور المؤسسات المالية في تمويل قطاع الصناعة في الأردن"، مجلة الإدارة العامة، المجلد36، العدد1، 1996م.
- (17) العتوم، عامر يوسف، دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية للفترة 1985-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2002م.
- (18) الخطيب، فوزي و الساعد، رشاد، دور المؤسسات المالية في تمويل قطاع الصناعة في الأردن، مرجع سابق.
- (19) الحمزاوي، محمد كمال، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، مرجع سابق.
- (20) هاجن، إفيريت، اقتصاديات التنمية، ترجمة: خوري، جورج، مركز الكتب الأردني، عمان، 1988م.
- (21) Tomas D. : Simpson, "Money, Banking and Economic Analysis", Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1976.
- (22) Fischer . Stanly, "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", NBER Working Paper No. w4565, National Bureau of Economic Research, Inc, 1993.
- (23) Schumpeter. J.A. "The Theory of Economic Development". Harvard University Press, 1959.
- (24) Odedokun, M, O. 1998, op. cit.
- (25) الحياصي، طالب حسن، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1991م.

- (26) Chow, G.C. , **Econometrics**, New York: McGraw-Hill.
- (27) Intriligator, M.D, "**Econometric Models, Techniques and Applications**", Amsterdam: North-Holland Publishing Co. 1978.
- (28) Gujarati, Damodar N., "**Basic Econometrics**", 3ed edition, MC Graw-Hill, Inc, 1995.
- (29) Quraan, Anwar, "**Private and Public Investment and Economic Growth in Jordan: An Empirical Analysis**", Abhath Al- Yarmouk, Hum.&Sos. Sci, Vol.13, No.3, 35-46, 1997.
- (30) Fair, Ray C., "The Estimation of Simultaneous Equation Models With Lagged Endogenous Variables and First Order Serially Correlated", **Econometrical**, Vol.38, No, 1970.
- (31) Maddala, G.S and Kim , "Unit Roots Co integration and Structural Change", Cambridge University Press, 1998.
- (32) Chermza, W. and Deadman, P. "**New Direction in Econometrics Practices**", Edward Elgar, England, 1992.
- (33) Gujarati, Damodar N., **Basic Econometrics**, 1995, Op. Cit .
- Dikey, D. A. and W. F. Fuller, "**Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Tim Series With a unit Root**", **Econometrica**, Vol.49, No.2, 1981, pp. 1057-1072.
- (35) عطية، عبد القادر محمد، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000م.
- (36) Granger C. W. F, "**Development in The Study of Cointegration Economic Variables**", **Oxford Bulletin of Economics and Statistics**, Vol.48, No 2, 1986, p231-228.
- (37) Granger, *Ibid*.
- (38) Shotar. M& Barghothi, "**Monetary Policy in Jordan 1967-997: Co-Integration Analysis**", Abhath Al-Yarmouk, "Hum.&Soc.Sci." Vol.16, Nu 4, 2000, pp 1-10.
- (39) شوتر، منهل و الريموني، احمد، تحليل دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن: طريقة جوهانسن للتكامل المشترك، أبحاث اليرموك، مجلد 16، عدد 4، 2001م.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الثاني

الجهاز المالي والمصرفي في اليمن

الفصل الثاني

الجهاز المالي والمصرفي في اليمن

قد يكون من الضروري ونحن في صدد البحث في الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد اليمني، أن نتعرف على نشأة الجهاز المصرفي في اليمن وتطوره، لنتمكن من إعطاء صورة عن المصارف العاملة في اليمن بغية الوصول بالتحليل إلى معرفة تأثير هذا التطور في سياسات الجهاز المصرفي وعملياته، ولن يكون الهدف من عرض النشأة والتطور لهذا الجهاز هو السرد التاريخي والوصف الطويل، بقدر ما ينصرف إلى تسليط الضوء على الماضي لاكتشاف الأمور الأساسية التي تقتضي الاهتمام بالحاضر والمستقبل، وذلك لغرض إقامة البحث على أسس واقعية وعلمية.

(1-2) تطور الجهاز المالي والمصرفي في اليمن

لم يكن في اليمن مصارف بالمعنى المتعارف عليه قبل عام 1962م، سوى بعض مكاتب للصرافة والتمويل ومجموعة من الوكالات التجارية وشركات الملاحة وفروع لبنوك أجنبية وعربية ظهرت في مدينتي عدن والحديدة، أغلقت هذه الفروع عند انتهاء الحكم الأممي عام 1962م والاستعمار البريطاني عام 1993م.⁽¹⁾

وفي عام 1970م لم يكن في اليمن سوى بنكان هما البنك اليمني للإنشاء والتعمير في المحافظات الشمالية تأسس عام 1962م كبنك تجاري ساهمت الحكومة بـ51% من رأسماله والقطاع الخاص بالنسبة الباقية 49%، وإلى جانب عمله كبنك تجاري قام هذا البنك بأعمال البنوك المتخصصة، كما تم تكليفه وكيلًا ماليًا للحكومة اليمنية قبل إنشاء البنك المركزي اليمني⁽²⁾، أما البنك الآخر هو البنك الأهلي اليمني الذي تأسس عام 1969م في المحافظات الجنوبية إثر صدور قانون تأميم جميع البنوك العاملة آنذاك ودمجها في بنك واحد.

ويعتبر عام 1971م بداية العمل المصرفي المنظم الذي بدء بتأسيس البنك المركزي اليمني بموجب القانون رقم (4) لسنة 1971م، ثم صدور قانون البنوك رقم (8) لسنة 1972م الذي نشأت على إثره العديد من البنوك التجارية الوطنية والعربية والأجنبية والتي ساهمت في توسيع النشاط الاقتصادي. وفي نفس العام تأسس مصرف اليمن كبنك مركزي في المحافظات الجنوبية، وخلال عقد السبعينات قامت الدولة بإنشاء ثلاثة بنوك متخصصة في الزراعة والصناعة والإسكان بهدف تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص على

توظيف موارده في مشروعات استثمارية مفيدة، وبهذا بلغ عدد البنوك العاملة في اليمن عام 1979م بالإضافة إلى البنك المركزي (14) بنكا.

وفي عام 1989م تراجع عدد تلك البنوك إلى (12) بنكا بعد خروج ثلاثة بنوك أجنبية وتأسيس بنكين أحدهما وطني والآخر عراقي (مصرف الرافدين). وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي شهد الجهاز المصرفي اليمني تطورات كمية ونوعية، فاصبح عدد البنوك العاملة في نهاية عام 2002م (17) بنكا بالإضافة إلى البنك المركزي، منها ثمانية بنوك تجارية وطنية وأربعة فروع لبنوك عربية وأجنبية وبنكين متخصصين وثلاثة بنوك إسلامية.⁽³⁾

(2-2) هيكل الجهاز المالي والمصرفي في اليمن:

يتكون الجهاز المالي والمصرفي في اليمن من مجموعة من المؤسسات المالية المصرفية وشير المصرفية، يأتي البنك المركزي اليمني على رأس مؤسسات النوع الأول، بالإضافة إلى اثني عشر بنكا تجاريا ثمانية منها محلية وأربعة فروع لبنوك عربية وأجنبية، وثلاثة بنوك إسلامية محلية، وبنكين متخصصين. ويوضح الملحق رقم (3) تفاصيل إنشاء وملكية الجهاز المصرفي اليمني.

أما النوع الثاني من مؤسسات الجهاز المالي والمصرفي وهي المؤسسات المالية غير المصرفية فتشمل عشر شركات تأمين، وثلاث شركات استثمار وتمويل، وثلاث صناديق مالية. ويوضح الملحق رقم (3) شركات التأمين العاملة في اليمن عام 2000م.

(1-2-2) المؤسسات المالية المصرفية (الجهاز المصرفي)

هي المنشآت التي تتعامل في الائتمان أو بعبارة أخرى هي المنشآت التي تقبل ودائع الأفراد وتقوم بتوظيف تلك الودائع في الإقراض (مع استثناء البنك المركزي من هذا التعريف، حيث لا يتعامل مع الأفراد مباشرة وإنما مع البنوك والمؤسسات العامة وذلك فيما يتعلق بالودائع والقروض) وتتمتع مطلوبات هذه المؤسسات بالقبول العام كونها جزء من عرض النقد كما أن لنشاطها تأثيرات واضحة على السياسة النقدية.⁽⁴⁾

وأهم المؤسسات المصرفية في اليمن:

أولاً: البنك المركزي اليمني The Central Bank of Yemen

أنشئ هذا البنك بالقرار الجمهوري بالقانون رقم (4) لعام 1971م حدد فيه اختصاصات البنك وصلاحياته و أعماله كمصرف للحكومة والأحكام المتعلقة بالعملة اليمنية. وبعد تحقيق الوحدة اليمنية أصبح البنك المركزي اليمني هو البنك المركزي الموحد للجمهورية اليمنية ويمثل السلطة النقدية فيها وحدد القانون الجديد أهداف ووظائف وصلاحيات البنك في إطار السياسة العامة للدولة لتهيئة الظروف الائتمانية والمالية التي من شأنها أن تؤدي إلى سرعة تنمية الاقتصاد الوطني والعمل على توفير الاستقرار النقدي. (5)

ويعمل البنك المركزي حالياً بموجب القانون رقم (14) لسنة 2000م الذي حدد الهدف الرئيسي للبنك في تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار وتوفير السيولة المناسبة والملائمة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق ويمارس عملياته في إطار السياسة الاقتصادية للحكومة وله في سبيل تحقيق أهدافه أن يمارس المهام والاختصاصات التالية(6):

- 1- رسم وتبني السياسة النقدية التي تتسجم مع هدفه الرئيسي في تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار .
- 2- تحديد نظام سعر الصرف الأجنبي بالتشاور مع الحكومة ثم يقوم برسم وتبني وتنفيذ سعر الصرف الأجنبي .
- 3- الترخيص للبنوك والمؤسسات المالية والرقابة على أعمالها .
- 4- حيازة و إدارة احتياطياته الخارجية الرسمية .
- 5- تشجيع وتبسيط إجراءات أنظمة المدفوعات .
- 6- العمل كبنك ومستشار ووكيل مالي للحكومة فيحتفظ ويدير الحسابات الرسمية لها من إيرادات ونفقات كما يشتري أو يبيع أو يحول أو يقبل إيداع الذهب والعملات الأجنبية، ويقوم ببيع سندات الدين العام الداخلي من ادونات وسندات نيابة عن الحكومة والمؤسسات العامة .
- 7- يتبع البنك الأساليب الإدارية والمحاسبية التي يجري العمل بها في البنوك ولا يتقيد بالقوانين والنظم واللوائح المعمول بها في أجهزة الدولة أو مؤسسات القطاع العام أو المختلط .

ثانياً: البنوك التجارية Commercial Banks

هي منظمات مالية، مهمتها الأساسية تجميع الأموال من الأفراد والمؤسسات الاقتصادية بغرض توظيفها وتوجيهها في المجالات الاستثمارية من خلال منح التسهيلات الائتمانية المختلفة أو الاستثمار في الأوراق المالية.⁽⁷⁾

ويوجد في اليمن أحد عشر بنكا تجاريا منها بنكان أجنبيان وبنكان عربيان، وتعمل هذه البنوك في ظل القانون رقم (38) لسنة 1998 الخاص بالبنوك وقيل ذلك كانت تعمل بموجب القانون رقم (36) لسنة 1991 ، وتخضع هذه البنوك للبنك المركزي اليمني حيث يقوم بالأشراف على جميع أعمالها بدءا من الحصول على التراخيص لمزاولة أعمالها المصرفية وانتهاء بالتصفية.

وبشكل عام فإن البنوك التجارية تهدف إلى تعظيم الأرباح أو الهامش المتوقع من طرح الفوائد المدينة من الفوائد الدائنة، حيث أن الربح يعتمد على مقدار الفائدة المتحققة من الموجودات، كما أن النسبة الكبرى من الأرباح تأتي كعوائد من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية إلى القطاعات الاقتصادية والجمهور إضافة إلى العمولات وعوائد الاستثمار⁽⁸⁾

أما وظائف البنوك التجارية فهي متعددة وتلعب دورا فاعلا في النشاط الاقتصادي باعتبارها أهم المؤسسات الائتمانية وتتلخص أهم تلك الوظائف فيما يلي:

1. قبول الودائع على اختلاف أنواعها، وهي تقبل هذه الودائع من المواطنين اليمنيين أو من الأجانب المقيمين في اليمن وذلك بالعملة اليمنية الريال أو بالعملة العملات الأجنبية.
2. فتح الاعتمادات المستندية للمستوردين اليمنيين.
3. تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض المصرفية قصيرة ومتوسطة الأجل للشركات والمؤسسات والأفراد، كما تمارس البنوك التجارية اليمنية وظائف أو خدمات مصرفية متعددة كإصدارات خطابات الضمان المختلفة والاعتمادات المستندية، والقيام بالحوالات الداخلية والخارجية، كما تقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية، إضافة إلى خصم الكمبيالات، وخدمات كبار العملاء وغير ذلك من الخدمات التي تعتبر تنافسية بين البنوك.

ثالثا: البنوك الإسلامية Islamic Banks

يقصد بالبنوك الإسلامية المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية في الميادين التجارية والصناعية والاجتماعية إقراضا واقتراضا دون اللجوء لنظام الفوائد⁽⁹⁾.

وفي الواقع تتشابه البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في أنها تتلقى الودائع النقدية بأنواعها من الأفراد والهيئات، في حين تختلف عنها في طرق استثمار وتوظيف هذه الودائع، وأنها تمارس أعمالها وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية وعلى أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

يوجد في اليمن ثلاثة بنوك إسلامية يمتلكها مستثمرون من القطاع الخاص، أسس أولها عام 1995 وهو البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار، أما ثاني بنك إسلامي فهو بنك التضامن الإسلامي تأسس عام 1996، والبنك الإسلامي الثالث هو بنك سبا الإسلامي وتأسس عام 1997. وتعمل البنوك الإسلامية اليمنية في ظل قانون البنوك الإسلامية رقم (21) لسنة 1996 الذي ينظم أعمالها المصرفية. وقد تطورت البنوك الإسلامية وفتحت فروعها لها في محافظات الجمهورية حيث بلغ عدد فروعها (27) فرعاً عام 2002 منها (13) فرعاً لبنك التضامن الإسلامي وسبعة فروع لكل من البنكين الآخرين.⁽¹⁰⁾

وتقوم البنوك الإسلامية بجملة من الأعمال والخدمات المصرفية التقليدية، كفتح الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان، شراء وبيع العملات الأجنبية والشيكات المصرفية والسياحية والحج والعمرة، بالإضافة إلى فتح الحسابات الجارية وحسابات الودائع الاستثمارية وحسابات التوفير الاستثماري، كما تعمل هذه البنوك في مجالات الاستثمار المشترك مع الأفراد والشركات كالمراهنات والمشاركات (الثابتة والمتناقصة) والمضاربة والمصانعة والسلم والإجارة، بالإضافة إلى قيامها بالاستثمار المباشر في الأعمال التجارية والصناعية وتأسيس الشركات والمشاريع الاستثمارية.

رابعا: البنوك المتخصصة Special-Purpose Banks

هي مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل قطاع أو فرع اقتصادي معين، عن طريق الائتمان الذي تقدمه وغالبا ما يكون الائتمان المصرفي للمصارف المتخصصة متوسط وطويل الأجل بحكم طبيعة النشاط الاستثماري القائم في القطاعات الزراعية والصناعية والسكنية⁽¹¹⁾، لذلك فهي تعتمد في مواردها على رأسمالها وما تحصل عليه من قروض طويلة من الحكومة أو الاقتراض من المؤسسات المالية والبنكية، أو من هيئات ومؤسسات دولية والهيئات والمساعدات.

ويعمل في اليمن حاليا بنكان متخصصان هما بنك التسليف للإسكان، بنك التسليف التعاوني الزراعي، وكان هناك بنكا ثالث هو البنك الصناعي الذي تأسس عام 1976 بهدف النهوض بالقطاع الصناعي واستمر في تمويل هذا القطاع حتى تمت تصفيته عام 1999⁽¹⁸⁾ بعد تعثره بسبب تدهور أحواله المالية ومشاكل أخرى إدارية. وفيما يلي نتناول البنكين المتخصصين (الزراعي، الإسكان) بشي من التركيز:

1. بنك التسليف التعاوني الزراعي

تأسس هذا البنك عام 1982 نتيجة دمج ثلاث مؤسسات مالية متخصصة في المجال الزراعي هي (صندوق التسليف الزراعي و بنك التسليف الزراعي الذين تأسسا عام 1975، وبنك التعاون الأهلي للتطوير تأسس عام 1979) وبلغ رأسمال البنك المصرح به 300 مليون ريال تملك الدولة 86.7% من رأسماله والباقي 13.3% للقطاع الخاص كمؤسسة مصرفية تهدف إلى تمويل التنمية الزراعية والإنتاج الحيواني والسكني من خلال تقديم القروض والعون المادي لصغار المزارعين والصيادين وتشجيع المشاريع الزراعية والسكنية والتعاونية ذات الأولوية في خطط وتوجهات الدولة التنموية. ويقدم البنك القروض التالية⁽¹²⁾:

أ- قروض قصيرة الأجل وهي قروض موسمية (زراعية، سمكية، حيوانية) ومدتها لا تتجاوز سنة ونصف ويتقاضى البنك على هذا النوع من القروض رسوم خدمية (سعر فائدة) 14% سنوياً، يتم صرفها لمواجهة الخدمات التشغيلية للعمليات الزراعية وتوفير البذور والأسمدة والمبيدات و العلاجات البيطرية وصيانة مراكب الصيد.

ب- قروض متوسطة الأجل وهي قروض موجهة لأغراض شراء المحركات الزراعية والسبحرية وشراء الآلات والمعدات واستصلاح الأراضي ومشاريع الري، وتصل مدة هذه القروض إلى خمس سنوات، ويتقاضى البنك عليها رسوم خدمية سنوية (سعر فائدة) 16% سنوياً.

ج- قروض طويلة الأجل ويعنى هذا النوع من القروض بتمويل المشروعات الكبيرة وشراء الآلات والمعدات الإنتاجية، شراء وسائل النقل، تجهيز مشاريع الإنتاج الحيواني، واستصلاح الأراضي وبناء السدود والخزانات، ومدة هذه القروض سبع سنوات ويتقاضى البنك عليها رسوم خدمية بواقع 18% سنوياً.

أما قروض وسلفيات البنك فارتفعت خلال الفترة 1990-1999 من 428 مليون ريال عام 1990 إلى 3.4 مليار ريال بزيادة قدرها 3 مليار ريال ومعدل نمو 702%، كما ارتفعت استثمارات البنك من 34 مليون ريال إلى 55 مليون ريال خلال نفس الفترة بزيادة قدرها 21 مليون ريال ومعدل نمو 61.8%، ويلاحظ أن هذه الاستثمارات ضئيلة قياساً بما يحتاجه القطاع الزراعي من تمويل، هذا ولم تتوفر أية بيانات عن المجالات الاستثمارية للبنك. أما عدد فروع البنك فقد بلغت 34 فرعاً عام 2002 موزعة في المدن الرئيسية في الجمهورية من خلال تقسيم نشاطه إلى أربع مناطق (صنعا، عدن، تعز، والحديدة) وكل منطقة تتكون من مجموعة فروع تقوم بتقديم الخدمات المصرفية وفقاً لأهداف البنك.⁽¹³⁾

2. بنك التسليف للإسكان :

أنشئ هذا البنك سنة 1977 م كشركة مساهمة تملك الدولة 97% من أسهمه والباقي 3% للقطاع الخاص ويمارس البنك أعمال واختصاصات متعددة، ويهدف إلى دعم الحركة العمرانية والإنشائية، فيقدم التسليف المتوسط والطويل المدى، كذلك يقدم المساعدة لمؤسسات الإسكان والجمعيات التعاونية السكنية وصناديق الادخار للأغراض السكنية عن طريق تقديم القروض والتسهيلات المصرفية.

أما عن قروض وسلفيات البنك فقد بلغت 138 مليون ريال عام 1990 وارتفعت إلى 329 مليون ريال بزيادة قدرها 191 مليون ريال ومعدل نمو 138.4% ويعزى هذا الارتفاع إلى إن البنك ركز نشاطه خلال تلك الفترة في المجال الاقراضى من أجل بناء المشاريع السكنية، وفي مجال المساهمات الرأسمالية قام البنك بالمساهمة في تمويل مشروع مدينة حدة السكنية التي بلغت تكلفتها حوالي 170 مليون ريال.

كما ساهم البنك في مجال التنمية الحضرية بعدة مشاريع بلغت قيمتها الإجمالية في عام 1995 حوالي 42 مليون ريال، كما إن للبنك مساهمات في شركات لها علاقة بالنشاطات السكنية مثل الشركة اليمنية الكويتية للتنمية العقارية والشركة الوطنية لمواد للمواد الإنشائية والصناعية والشركة اليمنية العامة للفنادق والسياحة، وقد بلغت تكلفة مساهمات هذه الشركات مبلغ إجمالي قدره 10.6 مليون ريال⁽¹⁴⁾.

2-2-2) المؤسسات المالية غير المصرفية Nonbank Financial Institutions

تعرف هذه المؤسسات بأنها وسائل تمويلية غير مصرفية وتختلف عن المؤسسات المصرفية بعدم قدرتها على خلق النقود، وتتحدد علاقة هذه المؤسسات مع المتعاملين معها وفق أسس تعاقدية، يندرج تحت هذا النوع من المؤسسات شركات التأمين وإعادة التأمين، صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد والادخار والإقراض، شركات الاستثمار والتمويل⁽¹⁵⁾.

ويوجد في اليمن ثلاثة أنواع من المؤسسات المالية غير المصرفية هي: شركات التأمين، وصناديق التقاعد والضمان والتوفير، وشركات الاستثمار والتمويل وفيما يلي تناول موجز لكل منها:

أولاً: شركات التأمين Insurance Companies

وهي مؤسسات مالية تقوم بتوفير التأمين للمشروعات من المخاطر والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها، وتعد هذه الشركات من أهم مؤسسات الوساطة المالية كونها تقوم بتجميع الموارد المالية منمثلة بأقساط التأمين وإعادة إقراضها لمختلف المشروعات المحتاجة للتمويل⁽¹⁶⁾. ويرجع تاريخ شركات التأمين في اليمن إلى أواخر عقد الستينات من القرن الماضي عندما أسست أول شركة تأمين وطنية في عدن سنة 1969 وهي الشركة اليمنية لتأمين وإعادة التأمين بتمويل حكومي 100%، ثم تأسست شركة مارب للتأمين في صنعاء 1973 كشركة مساهمة مختلطة بين القطاعين الحكومي والخاص، توالى بعد ذلك تأسيس العديد من شركات التأمين وبلغ عددها عام 1990م 6 شركات، منها أربع شركات مساهمة وشركة واحدة للقطاع العام وأخرى ملكيتها مختلطة ثم تأسست أربع شركات تأمين كان أولها شركة سبا للتأمين في نفس العام، كما شهد عام 1993 تأسيس ثلاث شركات تأمين هي شركة ريم للتأمين وشركة أمان للتأمين والشركة الوطنية للتأمين، وفي عام 1995 تأسست شركة تريست يمن للتأمين وإعادة التأمين وفي عام 2000م بلغ عدد شركات التأمين العاملة في اليمن عشر شركات، كما بينها الملحق رقم (4).

وتجدر الإشارة إلى إن هناك صعوبة في الحصول على بيانات تفصيلية عن نشاط هذه الشركات نظراً لأن ملكية أغلبها تعود للقطاع الخاص وليبوت تجارية معروفة (مجموعة هائل سعيد، عذبان، إخوان ثابت،...). وقد تطورت خدمات شركات التأمين اليمنية خلال السنوات الأخيرة نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية، فبعد إن كان التأمين في بدايته تأمين بحري شمل مجالات أخرى كالحريق والتأمين على الحياة وخيانة الأمانة وفقدان الربح والتأمين على

السيارات إلى آخر ما يمكن توقع حدوثه، وتتصف هذه الشركات بقدرتها المحدودة في تغطية أنواع محددة من التأمين، مما يجعلها تكتفي بدور الوساطة لحساب شركات تأمين أجنبية لإتمام مثل هذا النوع من التأمين، والمعروف إن شركات النفط العاملة في اليمن تغطي الخدمات التأمينية لها شركات أجنبية مما يعني خسارة شركات التأمين والبنوك الوطنية لمثل هذه الأقساط التي تذهب إلى الخارج وعدم الاستفادة منها في عمليات تمويل مشاريع وطنية⁽¹⁷⁾.

ومن الجدير ذكره إن شركات التأمين في اليمن تخضع لرقابة وإشراف وزارة المالية بموجب القانون رقم (37) لسنة 1992م رغم إن هذه الشركات تقوم بعمليات التمويل إلا أنها لا تخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي.

ثانياً: الصناديق المالية Financial Funds

وهي مؤسسات ادخارية تعاقدية تشمل كل من صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي والتأمينات والمعاشات بالإضافة لصناديق التوفير البريدي، وقد أسس أول صندوق للضمان الاجتماعي في مدينة عدن سنة 1981، وحددت موارده إلزاماً من اشتراكات الموظفين العاملين في القطاعين العام والمختلط، وفي صنعاء أسس صندوق التقاعد سنة 1980. وبعد الوحدة تم تأسيس مجموعة من الصناديق المالية اسند إليها القيام بالتأمين والتوفير البريدي منها⁽¹⁸⁾:

1. صندوق التأمينات والمعاشات

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1991، وتتكون موارده من اشتراكات الموظفين المدنيين العاملين في القطاعين العام والمختلط وموارد أخرى حددتها المادة (8) من قانون إنشاء الصندوق، وتقوم الهيئة العامة للتأمينات والضمان الاجتماعي⁽¹⁹⁾ بإدارة الصندوق باعتباره ملكاً للحكومة.

وقد بلغت إجمالي موارد هذا الصندوق أكثر من 5 مليار ريال عام 1992، فيما بلغت توظيفاته واستثماراته حوالي 2.8 مليار ريال لنفس العام وتشمل هذه الاستثمارات قروضا متوسطة الأجل وحصص مشاركة في مشاريع مختلفة، وودائع مالية لأجل لدى المصارف واستثمارات مالية أخرى.

2- صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي

أنشئ هذا الصندوق عام 1991 وتتكون موارده من اشتراكات أفراد القوات المسلحة والأمن وتدير موارده وزارة الدفاع، ولا تتوفر بيانات عن موارد هذا الصندوق وتوظيفاته الاستثمارية.

3- صندوق التوفير البريدي

أسس هذا الصندوق سنة 1991 الخاص بالبريد والتوفير البريدي، ويمارس الصندوق نشاطاته من خلال فروعه المنتشرة في مختلف مدن الجمهورية ويعتبر انسب الوسائل جذبا للمدخرات العائلية لانتشاره الواسع وسهولة التعامل معه.

ثالثا: شركات الاستثمار والتمويل

توجد في اليمن ثلاث شركات استثمارية هي الشركة اليمنية للاستثمار والتمويل والثانية الشركة اليمنية لليبية للاستثمار تأسست عام 1996، والثالثة الشركة اليمنية الكويتية العقارية، ولا تتوفر بيانات حديثة عن نشاطات هذه الشركات .

في نهاية هذا الاستعراض نخلص إلى أن الجهاز المالي والمصرفي في اليمن يتكون من البنك المركزي اليمني وعدد من البنوك التجارية التي تتعامل بالائتمان قصير الأجل في السوق النقدية، وبنكين متخصصين، إضافة إلى عدد من شركات التأمين وصناديق التوفير والضمان الاجتماعي وثلاث شركات للاستثمار والتمويل.

والجدير بالملاحظة إن هذا الجهاز المالي والمصرفي يعاني من غياب مؤسسات وهيئات هامة جدا تلعب دورا رئيسيا في تجميع المدخرات واستثمارها وتمويل التنمية الاقتصادية خاصة للأجل الطويلة، بل هي من أهم شروط النمو الاقتصادي، وهي سوق رأس المال، والتي أصبحت عماد التنمية واحد أهم مكونات النظام الاقتصادي الحديث في البلدان المتقدمة وكثير من البلدان النامية، كما إن غياب سوق رأس المال يعني افتقار الجهاز المالي والمصرفي اليمني لشركات الاستثمار المشترك وبنوك الاستثمار وصناديق الادخار، والشركات القابضة⁽²⁰⁾

(2-3) المؤشرات الرئيسية لتطور نشاط الجهاز المصرفي اليمني

بعد إن تناولنا الجهاز المالي والمصرفي في اليمن من حيث النشأة والتطور وأهم المكونات، يجدر بنا أن نحاول التعرف على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التطور الفعلي لنشاط الجهاز المالي والمصرفي ويمكن تقسيم تلك المؤشرات إلى نوعين، مؤشرات كمية ومؤشرات نوعية على النحو التالي:

(2-3-1) المؤشرات الكمية

تتمثل أهم هذه المؤشرات في التطور الحاصل في حجم موجودات الجهاز المصرفي (البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة)، كما أن تطور الودائع التي تجتذبها البنوك ومن ثم التوسع في الإقراض والنسبة بينهما مؤشرا آخر لنشاط وأداء البنوك، فيما يعد التطور الحاصل في عدد المصارف العاملة في البلد من المؤشرات الهامة على تطور نشاط الجهاز المصرفي، في هذا المبحث سنحاول استعراض اتجاه تلك المؤشرات في نشاط الجهاز المصرفي اليمني خلال الفترة 1990-2001م .

أولاً: تطور موجودات البنك المركزي اليمني

من الأهمية بمكان أن نتعرف على حجم وتطور موجودات البنك المركزي لأنه بنك البنوك وبنك الدولة، ولا شك أن طبيعة البنك المركزي تختلف عن طبيعة المصارف التجارية، إذ أنه بالإضافة إلى توفير الائتمان للدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والمصارف العاملة في البلد، يقوم أيضاً بإصدار العملة، والمهمة الأخيرة تقتضي الاحتفاظ بموجودات العملات الأجنبية كغطاء للعملة وتسديد قيمة المستوردات.

تطورت الموجودات الكلية للبنك المركزي اليمني بشكل ملحوظ خلال الفترة 1990-2001م، حيث ارتفعت من 81.4 مليار ريال عام 1990 إلى 662.5 مليون ريال عام 2001م أي أنها تضاعفت بأكثر من ثمان مرات، ويبين الجدول رقم (2-1) أن الموجودات الأجنبية للبنك المركزي تزايدت بنحو 0.84% فقط خلال الفترة 1990-1994 وتمثل هذه الفترة امتداداً للاحتماء المصرفية التي بدأت عام 1984 واستمرت حتى 1994 والتي كان أهم مظاهرها الانخفاض في السيولة من النقد الأجنبي⁽²¹⁾.

وفي الفترة 1995-2001م نمت الموجودات الأجنبية بنحو 20.5 مرة، وتضاعفت خلال الفترة 1990-2001م بنحو 125 مرة نتيجة لزيادة موارد النقد الأجنبي من الصادرات النفطية باستثناء عام 1998م الذي تراجعت فيه الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة 13.3% عن عام 1997م بسبب انخفاض عوائد الصادرات النفطية الناتج عن انخفاض الأسعار العالمية للنفط وقد أدى الارتفاع في الموجودات الأجنبية في الفترة 1995-2001م إلى الارتفاع في الموجودات الكلية إلى جانب الارتفاع في باقي الموجودات كالقروض والسلفيات والموجودات الثابتة والموجودات الأخرى.

جدول رقم (1-2)

تطور موجودات البنك المركزي اليمني (مليار ريال)

بيان / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الموجودات الخارجية	5.1	8.2	3.9	1.8	4.3	31.1	131.4	160.2	138.9	237.6	482.5	637
الموجودات الكلية	81.4	91.3	109.4	138.6	187.3	274.5	362.8	347.4	359.1	422.9	520.4	662.5
م.ن الموجودات الكلية %	-	12.2	19.8	27.7	35.1	46.6	32.2	(4.2)	3.3	17.8	23.1	27.3
متوسط معدل نمو الموجودات الكلية												
	23.5											1994-1990
	20.9											2001-1995
	21.8											2001-1990

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعامي 1991 و 2001م.

و بلغ معدل النمو المتوسط لإجمالي الموجودات 23.5 % خلال الفترة 1994-1990م وانخفض هذا المعدل إلى 20.9 % للفترة 2001-1995م، أما خلال الفترة 2001-1990م بلغ معدل النمو المتوسط لإجمالي موجودات البنك المركزي 21.8 %.

ثانياً: المؤشرات الكمية لتطور نشاط البنوك التجارية

أ- تطور إجمالي الموجودات:

يهمنا أولاً تبين التطور في الموجودات الكلية للبنوك التجارية لأن الائتمان يمثل أحد هذه الموجودات وأهمها. ومن خلال الموجودات يمكن التعرف على الأهمية النسبية للائتمان، كما أن الموجودات الأخرى ما هي إلا موجودات متاحة لدى المصارف تستخدمها في توفير الائتمان أو تساعدها على ذلك⁽²²⁾، ويبين الجدول رقم (2-2) تطور إجمالي موجودات البنوك التجارية خلال الفترة 1990-2001م.

جدول رقم (2-2)

تطور بعض المؤشرات الكمية للبنوك التجارية (1990-2001) (مليار ريال)

بيان / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الموجودات الخارجية	6.5	6.8	6.6	6.6	5.7	43.1	42.5	59.5	64.9	80.0	103.3	120.5
الموجودات الكلية	47.4	49.4	54.5	63.4	70.7	178.1	179.3	191.5	212.1	242.1	310.6	375.5
حجم الودائع	30.4	32.0	38.2	43.7	50.0	98.0	119.8	139.2	166.0	189.8	249.8	307.3
حجم القروض	10.6	14.2	15.4	18.7	20.2	38.6	36.1	74.2	90.5	102.4	138.9	150.1
عدد البنوك	9	9	9	9	9	9	9	9	10	10	10	11
عدد الفروع	87	87	87	87	87	87	96	96	100	103	104	106
القروض كم% من الودائع	34.7	44.3	40.3	42.8	40.4	39.3	30.1	53.3	54.5	53.9	55.6	48.9
القروض كم% من الموجودات	22.2	28.7	28.2	29.5	28.6	21.7	20.1	38.8	42.7	42.3	44.7	40.0
الودائع كم% من المطلوبات	64.2	64.8	70.0	69	70.1	55	66.8	72.7	78.3	78.4	80.4	81.8

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للأعوام 1990 - 2001م.

جدول رقم (3-2)

معدلات نمو بعض المؤشرات الكمية للبنوك التجارية (1990-2001) %

بيان / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الموجودات الأجنبية	-	8.7	(3.6)	0.43	(12.9)	651.8	(1.5)	40.1	9.1	9.5	45.6	16.6
الموجودات الكلية	-	4.4	10.2	16.4	11.4	152.1	0.62	6.8	10.7	14.2	28.3	20.9
حجم الودائع	-	5.3	19.1	14.7	14.4	95.9	22.2	16.1	19.3	14.4	31.6	23
حجم القروض	-	34.5	8.5	21.7	8.0	90.7	(6.5)	105.8	21.9	13.2	35.7	8.1

* تم حسابها بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-2)

ويلاحظ أن الموجودات الكلية للبنوك التجارية ارتفعت من 47.4 مليار عام 1990م إلى 70.7 مليار ريال عام 1994م بمعدل نمو يوضحه الجدول رقم (2-3) بلغ في المتوسط خلال الفترة المذكورة 10.6% كما يظهر في الجدول رقم (2-4) ويلاحظ إن الموجودات الأجنبية نمت بمعدل نمو سالب في عامي 1992م و 1994م ومعدل وسطي سالب (1.8%) خلال الفترة 1990-1994م وذلك امتداد لازمة النقد الأجنبي التي عانى منها الجهاز المصرفي منذ منتصف الثمانينات (23).

جدول رقم (2-4)

متوسط معدلات نمو بعض المؤشرات الكمية للبنوك التجارية * %

البيان / السنة	1995 - 1990	2001 - 1995	2001 - 1990
الموجودات الأجنبية	(1.8)	110.2	65.4
الموجودات الكلية	10.6	33.4	25.1
حجم الودائع	13.4	31.8	28.0
الودائع كنسبة من المطلوبات	67.6	73.3	70.9
حجم القروض	18.2	38.4	31.0
القروض كنسبة من الموجودات	27.5	35.8	32.3
القروض كنسبة من الودائع	40.5	47.9	44.8

* تم حسابها بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-3)

وخلال الفترة 1995-2001م تطورت موجودات البنوك التجارية بدرجة أفضل نسبياً من تطور موجودات البنك المركزي، حيث ارتفعت إلى 178.1 مليار ريال عام 1995 بمعدل نمو تجاوز 152% مقارنة بعام 1994م ويعزى السبب في ذلك النمو إلى زيادة لموجودات الأجنبية بمعدل 652% في نفس العام نتيجة لزيادة أرصدة النقد الأجنبي لدى البنوك ولدى المرسلين في الخارج وارتفاع المساهمات الرأسمالية بالعملة الأجنبية.

أما في عام 1996م تراجع معدل نمو الموجودات الإجمالية بصورة كبيرة وصل إلى أقل من 1% بسبب تراجع معدل نمو الموجودات الأجنبية بمعدل سالب (1.5%) ثم تزايد معدل نمو الموجودات الإجمالية باطراد في باقي السنوات حتى بلغ 28.3% عام 2000م فيما ارتفع معدل نمو الموجودات الأجنبية إلى 45.6% وفي عام 2001م تراجع معدل نمو كل من الموجودات الإجمالية والأجنبية، وبلغ متوسط نموها 33.4% و 110.2% خلال الفترة 1995-2001م

على التوالي، كما يتضح من الجدول رقم (2-4)، وبلغ المعدلين نفسيهما 25.1% و 65.4% على التوالي خلال فترة الدراسة 1990-2001م.

ب- تطور حجم ودائع البنوك التجارية

تعد الودائع المصرفية الأكثر أهمية في جانب المطلوبات (الخصوم)، في ميزانيات البنوك التجارية، إذ تمثل القسم الأكبر من مواردها كما إن نمو الودائع يعكس مدى التطور في قدرة النظام المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص في تعبئة المدخرات وكما زادت قدرة المصارف التجارية في تعبئة المدخرات من خلال زيادة الطلب على الودائع المصرفية الادخارية، كلما ساهمت هذه المصارف في الحد من الاستهلاك القائم في الاقتصاد وعلى مدى اعتمادها على الودائع في منح الائتمان وزيادة النمو الاقتصادي⁽²⁴⁾، ويساهم ارتفاع معدل نمو الودائع في زيادة القاعدة الائتمانية في الجهاز المصرفي لمختلف القطاعات الاقتصادية ويبين الجدول رقم (2-3) تطور حجم الودائع التي تلقتها البنوك التجارية اليمنية كقيم مطلقة وكنسبة من المطلوبات الإجمالية (الخصوم)، حيث تزايدت من 30.4 مليار ريال عام 1990 إلى 50 مليار ريال عام 1994م، ونمت بمعدل وسطي بلغ 13.4% ويلاحظ إن معدلات نمو الودائع موجبة لكل الأعوام برغم إن سعر الفائدة على الودائع ظل ثابتاً تقريباً خلال تلك الفترة. وكنسبة من الخصوم الإجمالية ارتفعت الودائع من 64.2% عام 1990م إلى 70.1% عام 1994م بمتوسط سنوي 67.6%.

أما خلال الفترة 1995-2001م فقد تزايد حجم ودائع البنوك التجارية من 98 مليار ريال إلى 307.3 مليون ريال عام 2001 مسجلة بذلك معدل نمو وسطي قدره 31.8% ويعزى السبب في ارتفاع حجم الودائع في هذه الفترة إلى تطورات السياسة النقدية التي اتبعتها السلطة النقدية وخاصة تنظيمات سعر الفائدة على الودائع، حيث عمل البنك المركزي على تغييره حسب متطلبات مراحل الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه في عام 1995م واصلاح القطاع المالي والمصرفي الذي يقوم به البنك المركزي منذ مارس 1997م متمثلاً بجهوده في إدارة السياسة النقدية والائتمانية ضمن السياسة الاقتصادية للدولة، وقد تضاعفت ودائع البنوك التجارية حوالي عشر مرات وبلغ معدل نموها الوسطي 28% خلال الفترة 1990-2001م.

ج- تطور حجم قروض البنوك التجارية

يمثل حجم القروض (الائتمان) أهم عنصر في موجودات البنوك التجارية وفيه توظف الجزء الأكبر من مواردها ومن خلاله تحصل البنوك على معظم الأرباح وبما أن المصارف ما هي إلا مؤسسات ائتمانية، فمن الطبيعي أن تحتل القروض أو الائتمان الجزء الأكبر من موجوداتها، ويدل تطور حجم القروض على تطور نشاط البنوك التجارية وزيادة مساهمتها في تنشيط الاقتصاد. (25)

ومن الضروري أن نبين في هذا المجال تطور القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية لتتعرف على مدى النمو في حجم الائتمان، ومن الجدول رقم (2-2) نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية للحكومة والمؤسسات العامة وللقطاع الخاص ارتفع من 10.5 مليار ريال عام 1990م إلى 20.2 مليار ريال عام 1994م وبلغ معدل نموها في المتوسط 18.2%، وكنسبة من الموجودات ارتفعت الأهمية النسبية للقروض من 22.2% إلى 28.6% وبلغت في المتوسط 27.5% خلال الفترة نفسها وفي عام 1995م ارتفع حجم القروض والسلفيات إلى 38.6 مليار ريال بمعدل نمو بلغ 90.7% عن عام 1994م ثم انخفضت قليلاً عام 1996م إلى 36.1 مليار ريال ثم عادت لترتفع في السنوات التالية حتى بلغت 150.1 مليار ريال عام 2001م ليصل بذلك معدل نموها الوسطي خلال الفترة 1995-2001م إلى 38.4% وهو معدل نمو يفوق معدل نمو الودائع للفترة ذاتها ويعزى ذلك إلى الترتيبات الجديدة لسعر الفائدة على الإقراض حيث تم تحريرها مع تخفيض الحد الأدنى إلى 25% في نهاية عام 1996م ثم إلى 16% خلال عام 1997م ثم إلى 14% بداية عام 1998م وفي الفصل الثالث سنتناول ذلك بالتفصيل عند الحديث عن السياسة النقدية.

والجدير بالملاحظة أنه بالرغم من ارتفاع الأهمية النسبية لحجم القروض (الائتمان) المقدم من البنوك التجارية إلى إجمالي الموجودات في اليمن، إلا أنها كانت منخفضة حيث لم تتجاوز 32.3% في المتوسط من الموجودات الإجمالية خلال فترة الدراسة .

د- تطور نسبة القروض والسلفيات إلى الودائع في البنوك التجارية

توضح نسبة القروض (الائتمان) إلى الودائع مدى اعتماد المصارف التجارية على الودائع (الجارية والادخارية والأجلة وغيرها) في توفير الائتمان والتمويل الاستثماري وتوجد حالة ترابط طردية ودائمة بين الودائع والائتمان وتعكس هذه النسبة مدى التناسق بينهما في حين

يدل معكوس النسبة على مدى قدرة المصارف في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجة القطاعات الاقتصادية مما يعكس تحسن القدرة على جذب الودائع⁽²⁶⁾.

يوضح الجدول رقم (2-2) ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع لدى البنوك التجارية اليمنية من 34.7% عام 1990 إلى 40.4% عام 1994م وبلغت النسبة ذاتها في المتوسط خلال نفس الفترة 40.5%، وفي عام 1995م انخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى 39.3% لان معدل نمو الودائع كان اكبر من معدل نمو القروض والسلفيات، وفي عام 1996م انخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة كلها إذ وصل إلى 30.1% نتيجة لانخفاض معدل نمو القروض الذي وصل إلى قيمة سالبة قدرها 6.5%، ثم أخذت النسبة بالارتفاع المطرد في بقية السنوات حتى وصلت 55.6% عام 2000م وهي أعلى نسبة خلال الفترة كلها؛ إما متوسط النسبة خلال الفترة 1995-2001م فبلغت 47.9%، وخلال فترة الدراسة 1990-2001م فقد وصلت 44.8%.

ويدل التزايد في نسبة القروض إلى الودائع على تطور نشاط البنوك التجارية في مجال هام وهو مجال الإقراض إذ كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على أن قدرًا أكبر من وداائع البنوك يوظف في الإقراض ويتجه نحو الاستثمار والعكس صحيح كلما قلت هذه النسبة دل ذلك على أن موارد البنوك (أهمها الودائع) تبقى داخل البنوك أو في حساباتها لدى الغير ولا توظف للتوظيف الصحيح⁽²⁷⁾.

هـ- تطور عدد البنوك التجارية وفروعها

في عام 1990 كان عدد البنوك التجارية العاملة في اليمن 9 بنوك أربعة منها فروع لبنوك عربية وأجنبية وخمسة بنوك وطنية وكان عدد فروع هذه البنوك التجارية 87 فرعًا بمتوسط 9.7% فرع لكل بنك، وهذه الفروع موزعة على محافظات الجمهورية والمدن الرئيسية وخاصة البنوك التجارية الوطنية .

وبالقائه نظرة سريعة على الجدول رقم (2-2) يتبين إن عدد البنوك التجارية ضل ثابتًا حتى عام 1998 عندما تأسس البنك الوطني للتجارة والاستثمار ليرتفع بذلك عدد البنوك العاملة إلى أحد عشر بنكا عام 2001م كما ارتفع عدد فروعها إلى 106 فرعًا موزعين على محافظات ومدن الجمهورية.⁽²⁸⁾

ثالثاً: بعض المؤشرات الكمية لتطور نشاط البنوك المتخصصة

أ- تطور حجم الموجودات

كما سبقت الإشارة إلى أن هناك ثلاثة بنوك متخصصة عملت في اليمن خلال الفترة 1990-1999م هي بنك التسليف الزراعي، والبنك الصناعي، وبنك التسليف للإسكان يوضح الجدول رقم (2-5) تطور حجم الموجودات الكلية للبنوك المتخصصة والتي ارتفعت من 1.4 مليار ريال عام 1990م إلى 3.9 مليار ريال عام 1994م وبمعدل نمو متوسط قدره 30.5% ثم استمرت الموجودات الإجمالية في الارتفاع إلى 10.5 مليار ريال عام 1998م ثم انخفضت إلى 8.6 مليار ريال عام 1999م بعد تصفية البنك الصناعي اليمني أما معدل النمو المتوسط للموجودات الإجمالية خلال الفترة 1995-1999م فبلغ 19.34%. فيما بلغ المعدل ذاته 24.3% خلال الفترة 1990-1999م.

جدول رقم (2-5)

تطور موجودات البنوك المتخصصة (1990-1999م) (مليار ريال)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
موجودات متداولة	244	340	259	444	339	378	1099	783	937	2780
قروض	805	815	635	1303	1696	2251	4125	5470	5775	3762
موجودات ثابتة	50	47	26	31	89	89	274	291	199	262
إجمالي الموجودات	1396	1502	2094	3186	3911	4463	6601	7752	10468	8618
نسبة القروض إلى الموجودات	57.7	54.3	30.3	41	43.4	50.4	62.5	70.6	55.2	43.7
معدل نمو القروض	-	1.2	(22.1)	105.2	30.2	32.7	83.3	32.6	5.6	(34.9)
معدل نمو الموجودات الإجمالية	-	7.6	39.4	52.2	22.8	14.1	47.9	17.4	35.0	(17.7)

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقرير السنوية للأعوام 1990-1999م.

ب- تطور قروض البنوك المتخصصة:

في المبحث السابق تم توضيح تطور قروض البنوك المتخصصة كل على حدة ويوضح الجدول أعلاه تطور قروض البنوك المتخصصة مجتمعة، فقد ارتفعت من 805 مليون ريال عام 1990م إلى 1.7 مليار ريال عام 1994م بمعدل نمو متوسط قدره 22.9% كان أدنى

معدل نمو القروض في عام 1992م إذ وصل قيمة سالبة مقدارها 22.1% نتيجة لتوقف البنك الصناعي اليمني عن منح أية قروض في ذلك العام، وفي عام 1995م ارتفعت القروض إلى 2.3 مليار ريال بمعدل نمو 32.7%، ثم ارتفعت إلى 5.8 مليار ريال عام 1999م لينخفض حجم القروض في عام 1999م إلى 3.8 مليار ريال بعد إن تمت تصفية البنك الصناعي اليمني نهائياً، وقد بلغ معدل النمو المتوسط للقروض 23.9%. خلال الفترة 1995-1999م (28).

(2-3-2) المؤشرات النوعية لتطور الجهاز المصرفي اليمني

استعرضنا فيما سبق أهم المؤشرات الكمية لتطور الجهاز المصرفي اليمني وفي هذا الجزء لا بد من عرض أهم المؤشرات النوعية لتطور هذا الجهاز إجمالاً كما يلي:

1. السماح بفتح حسابات بالعملة الأجنبية لدى البنوك التجارية
2. إصدار وتحديث وتعديل قوانين البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك الإسلامية والقوانين المنظمة لأعمال الصرافة بما يضمن تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والمصرفي.
3. التطور النوعي في مؤسسات الجهاز المصرفي المتمثل في إنشاء البنوك الإسلامية التي عملت على جذب مدخرات شريحة واسعة من المدخرين كانوا يجمعون عن التعامل مع البنوك التجارية لأسباب عقائدية تتعلق بالفائدة.
4. طرح أدوات مالية ونقدية جديدة مثل اذونات الخزينة بهدف امتصاص فائض السيولة من الجمهور لتمويل عجز الموازنة بدلاً من التمويل بالإصدار النقدي الجديد، وعمليات إعادة الشراء وشهادات الإيداع حيث ساهمت هذه الشهادات في امتصاص السيولة وتخفيض النمو في العرض النقدي والحد من الضغوط على سعر الصرف (29).
5. تعويم سعر الصرف وتحرير أسعار الفائدة على القروض.
6. إصدار التشريعات القانونية والمالية في طريق إنشاء السوق المالية.
7. الدوام المسائي ودوام يوم الخميس الذي يعتبر يوم راحة أسبوعية.
8. تنويع وتحديث الخدمات المصرفية كسواء وبيع الشيكات السياحية والمصرفية وإصدار شيكات الحج والعمرة وإصدار البطاقات الائتمانية، والتأجير التمويلي.
9. إدخال أدوات وأساليب الخدمات المتطورة مثل الحاسب الآلي والصراف الآلي والبنك الناطق و... الخ
10. بناء علاقات مصرفية خارجية مع شهادات مراسلين من المصارف ذات الشهرة العالمي

(2-4) دور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي:

لقد أثبتت التجارب في معظم بلدان العالم أهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المالي والمصرفي في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وذلك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية بمنحها التسهيلات الائتمانية والتي تساهم في عملية تكوين رأس المال الذي يصبح حسب رأي شومبيتر Schumpeter في كتابه نظرية التطور الاقتصادي قوة شرائية جديدة تنعكس في النهاية بوسائل إنتاج حقيقية جديدة وهذه القوة الشرائية ضرورية لتمويل عملية التطور والنمو الاقتصادي⁽³⁰⁾.

إن قيام الجهاز المالي والمصرفي بالوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والوحدات الاقتصادية التي تعاني من نقص في التمويل يؤدي إلى زيادة مجمل الادخارات والاستثمارات بل وإلى تعزيز فعالية هذه الاستثمارات أيضاً وهكذا يكون للتطورات المالية الأثر الإيجابي على معدل النمو الاقتصادي. يتناول هذا الجزء من البحث أيضاً الدور الاقتصادي (نظرياً) الذي يلعبه القطاع المصرفي اليمني في النمو الاقتصادي وسيقتصر الحديث عن الجهاز المصرفي فقط نظراً لعدم وضوح دور المؤسسات المالية غير المصرفية، وعدم توفر بيانات عنها.

(2-4-1) دور البنك المركزي اليمني :

يبرز الدور التنموي للبنك المركزي اليمني من خلال تمويله المباشر وغير المباشر لعملية التنمية وسعيه في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ويتمثل الدور التنموي المباشر للبنك المركزي اليمني في منح القروض والسلفيات للمؤسسات العامة وللبنوك التجارية وفي الفصل القادم سيتناول حجم تلك القروض، بالإضافة إلى أن البنك المركزي يقوم بمجموعة كبيرة من الأعمال والنشاطات المصرفية والنقدية المباشرة بغية دعم العمل الإنمائي وأهم هذه الأعمال:

1. الترخيص للمؤسسات المالية و النقدية القادرة علي حشد المدخرات وتوجيهها نحو تمويل مشاريع التنمية.
2. تقديم القروض والسلف للبنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة لتعزيز قدرتها علي تمويل المشاريع التنموية.
3. توجيه الائتمان المصرفي إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة حسب متطلبات التنمية
4. تعزيز القدرة المالية للحكومة من خلال إدارة موجوداتها من الذهب والعملات الأجنبية وتقديم السلف المالية لدعم احتياجات الخزينة.

5. تنمية العادات المصرفية والوعي المصرفي في البلاد والمساهمة في وضع خطط التنمية

الاقتصادية.

أما الدور التنموي غير المباشر للبنك المركزي فيقتصر في تبنيه سياسة نقدية من شأنها المحافظة على التوازن النقدي الداخلي والخارجي وذلك من خلال تبني سياسات سعر صرف مستعددة، خاصة بعد السبء بالإصلاحات الاقتصادية في عام 1995 وبرنامج إصلاح القطاع المصرفي عام 1997م، بهدف تدعيم ثقة الجمهور بالعملة الوطنية وتنمية الروح الادخارية لدى المواطنين وتوسيع حافز توظيف هذه المدخرات في استثمارات داعمة للنمو، إضافة إلى الترتيبات الخاصة بسعر الفائدة لتشجيع الاستثمارات الداخلية ورؤوس الأموال من الخارج، إضافة إلى السيطرة النسبية على الضغوط التضخمية والركود الاقتصادي من خلال إصدار أذون الخزينة، عمليات إعادة الشراء، وشهادات الإيداع وغيرها.

(2-4-2) دور البنوك التجارية:

تلعب البنوك التجارية دوراً هاماً في الاقتصاد اليمني، فتقوم بتلقي الودائع من الأفراد والمؤسسات (جذب المدخرات) وإعادة إقراضها للمؤسسات العامة والخاصة وتحديد السياسات الاستثمارية، كما تقوم البنوك التجارية بتقديم المشورة المالية، إضافة إلى الاكتتاب في اذونات الخزينة ونشر خدماتها عن طريق الفروع والمراسلين. ويتعزز الدور التنموي للبنوك التجارية في عملية التنمية في حالة قدرتها على ضمان قروضها لقطاعات الإنتاج المباشر، ووجود سوق ثانوية لخصم هذه القروض (إعادة بيعها أو الاقتراض الفوري بضمانتها) وتسهيل قروضها لمواجهة متطلبات السيولة والسحب العادي أو الطارئ من الودائع⁽³¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الدور التنموي للبنوك يتأثر بالفلسفة الاقتصادية للنظام ويرتبط بأسلوب تشغيل الوحدات الإنتاجية، وعلى الرغم من ضالة دور البنوك التجارية اليمنية في النمو الاقتصادي إلا أنه يعد فاعلاً في ظل التغيرات والمعوقات التي مر بها الاقتصاد اليمني بشكل عام وخاصة في النصف الأول من عقد تسعينات القرن الماضي.

(2-4-3) دور البنوك الإسلامية:

من أهم أهداف البنوك الإسلامية المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال قيامها بتعبئة المدخرات من الجمهور وتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي الأكبر، وبالرغم من حداثة التجربة المصرفية للبنوك الإسلامية في اليمن

ومواجهة بعض الصعوبات والمعوقات، إلا أنها ومنذ نشأتها في 1996م عملت على تجميع الأموال والمدخرات وتوجيهها إلى مختلف فروع النشاط الاقتصادي من خلال الأساليب التمويلية المختلفة، ويمكن توضيح دور البنوك الإسلامية في النمو الاقتصادي من خلال الأتي:

أولاً: أثر البنوك الإسلامية على الادخار:

استطاعت البنوك الإسلامية من حشد وجذب المزيد من المدخرات التي بحوزة شريحة من المواطنين لا يحبذون التعامل مع البنوك التجارية القائمة على أساس الفائدة وبالتالي فقد عملت هذه البنوك على إدخال تلك الموارد المالية إلى دائرة النشاط الاقتصادي للمساهمة الفعلية في العملية الإنتاجية بدلاً من اكتنازها وتعطيلها⁽³²⁾.

ثانياً: أثر البنوك الإسلامية على الاستثمار:

تقوم البنوك الإسلامية بتلقي الودائع الاستثمارية من الجمهور والمؤسسات ثم تقوم هذه البنوك كمؤسسات تنمية استثمارية بدور إيجابي في النشاط الاستثماري من خلال إيجاد وسائل استثمارية مختلفة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر كالمضاربة والمشاركة والبيع المؤجل والمرابحة والتمويل التاجيري، لذلك فإن البنوك الإسلامية تتيح المجال أمام المستثمرين الذين يتخرجون عن الافتراض من البنوك التجارية لأسباب دينية تتعلق بالفائدة⁽³³⁾، مما ساهم بشكل فعال في تنمية التعامل بالتجارة الخارجية والاستثمار المباشر في العقارات والسيارات والاستثمار غير المباشر كإجراء وبيع الأوراق التجارية. وفي الفصل القادم الخاص بالانتماء المصرفي والسياسة النقدية في اليمن، سيتم إيضاح حجم استثمارات البنوك الإسلامية.

ثالثاً: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

على عكس المصارف التجارية تركز البنوك الإسلامية على الجوانب الاجتماعية فتوجه قدراتها ومواردها المالية إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المشروعات وفي مختلف مجالات الاستثمار المشروع، فتساهم في إيجاد المزيد من فرص العمل الجديدة مما يساعد على تخفيض معدلات البطالة، بالإضافة إلى التوسع في الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات.

ويستطلع الكثير من المختصين ورجال الأعمال في اليمن إلى زيادة الدور المتوقع للبنوك الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة قدرتها على تعبئة الموارد وتسخيرها لتمويل الاستثمارات المنتجة ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تساهم البنوك

الإسلامية في إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع بطريقة عادلة تحقق معدل نمو اقتصادي أمثل (34).

(2-4-4) دور البنوك المتخصصة:

أدركت الكثير من البلدان أهمية المصارف المتخصصة ودورها في التنمية والنمو الاقتصادي، خاصة بعد إعلان الأمم المتحدة إن عقد الستينات هو عقد التنمية وعقد السبعينات هو عقد النمو الاقتصادي، فأنشئت العديد من هذه البنوك بغية دعم وتمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي فيها.

لقد أدركت الحكومة اليمنية أهمية البنوك المتخصصة في التنمية الاقتصادية فسارعت في منتصف السبعينات إلى إنشاء ثلاث بنوك متخصصة لدعم وتشجيع القطاع الخاص على توظيف موارده وقدراته في مشروعات استثمارية وتنموية، وبالرغم من أن هذه البنوك عانت من بعض المشاكل كانخفاض رساميلها مع الزمن بفعل معدلات التضخم المرتفعة وتعثر ديونها (35).

وبالرغم من ذلك فقد قامت هذه البنوك بدور مباشر في عملية التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك الدور من خلال زيادة معدلات النمو في القروض والسلفيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل التي تمنحها هذه البنوك لقطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد، إضافة إلى المساهمات في تأسيس بعض المؤسسات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتوفير الائتمان الزراعي والإسكاني وتطوير الهيئات المحلية، كما استطاعت هذه البنوك في حدود ضيقة من توفير الخدمات الفنية وتقديم النصح والإرشاد للمستثمرين خاصة في الزراعة والصناعة.

أما الدور التنموي غير المباشر للبنوك المتخصصة في التنمية فيتمثل في إيجاد الفرص الاستثمارية الجديدة في قطاعات الزراعة والثروة السمكية والصناعة والبناء والإنشاءات، بالإضافة إلى ما توفره تلك الاستثمارات من فرص عمل جديدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دور البنوك المتخصصة بدأ في التراجع في الأعوام الأخيرة نتيجة لتعثر البنك الصناعي اليمني الذي تمت تصفيته عام 1999م وانعكس أثر غياب هذا البنك في انخفاض حجم القروض والسلفيات لهذه البنوك من 5.8 مليار ريال عام 1998م إلى 3.8 مليون ريال عام 1999م وبمعدل نمو سالب قدره 34.9%.

هوامش ومراجع الفصل الثاني

- (1) الشيباني، سعيد، البنك اليمني للإشياء والتعمير أربعة وثلاثون عاما من العطاء التنموي، شركة سامو برس غروب، بيروت، لبنان، 1997م، ص41.
- (2) العباسي، مطهر عبد العزيز، اقتصاديات النقود والبنوك مع التطبيق على الاقتصاد اليمني، دار الفكر، دمشق، سورية، 1996، ص23.
- (3) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2002م، ص87.
- (4) Lawrence S. Ritter and William L. Silber, "Principles of Money, Banking, and Financial Markets, Fifth Edition, Basic Books, Inc, 1986, p66.
- (5) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1991م، ص47.
- (6) الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب، القانون رقم (14) لسنة 2000م بشأن البنك المركزي اليمني، صنعاء، 2000م، ص3.
- (7) Mishkin, Frederic "The Economics of Money, Banking and Financial Markets", 4th Ed, New York, 1995, p39.
- (8) Liloyd B. Tomas, Jr, Money, "Banking and Economic Activity", Prentice- Hall, Inc., Englewood Cliffs, 1979. p127.
- (9) المالق، عائشة الشرفاوي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م، ص24.
- (10) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2002م، ص87.
- (11) الشمري، ناظم محمد، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999م، ص141.
- (12) البتول، احمد سيف، راشد عبده، البنوك المتخصصة ودورها التنموي حالة بنك التسليف التعاوني الزراعي فرع عدن، ورقة مقدمة إلى مؤتمر رجال المال والأعمال للفترة 28-29 نوفمبر، عدن، اليمن، ص61.

(13) محمد، علي منصور، "السياسة الاقراضية للبنوك المتخصصة في الجمهورية اليمنية حالة بنك التسليف التعاوني الزراعي فرع عدن"، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، 2001م، ص124.

(14) القطابري، محمد ضيف الله، إمكانية إنشاء سوق للأوراق المالية في الجمهورية اليمنية، رسالة غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1998م، ص74.

(15) Mishkin, 1995, Op. Cit, p343.

(16) Lioyd B. Tomas, Jr, Money, "1979, Op. Cit. 91

(17) هاشم، علي محمد، علاقة شركات التأمين بالمصارف والعمليات المالية، ورقة عمل مقدمة إلى دورة المجلس الاستشاري الخاصة بإصلاح النظام المصرفي في اليمن، صنعاء، 1999، ص1.

(18) العباسي، مطهر عبد العزيز، اقتصاديات النقود والبنوك مع التطبيق على الاقتصاد اليمني، مرجع سابق، ص29.

(19) بموجب القانون رقم (246) لسنة 1996م تم دمج الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، في هيئة واحدة سميت الهيئة العامة للتأمينات والضمان الاجتماعي.

(20) شركات الاستثمار: المشترك هي شركات مساهمة عامة يقتصر نشاطها على الاستثمار في الأوراق المالية.

بنوك الاستثمار: هي مؤسسات مصرفية وسيطة بين الدائنين والمدنيين عن طريق شراء السندات الجديدة طويلة الأجل من السوق الأولى والمتداولة أيضا في السوق الثانوي، وتقوم هذه المصارف بتأسيس المشروعات الاستثمارية الجديدة وتتعامل باسهم تمويل هذه المشروعات ومهمتها الأساسية تتمثل في تمويل الاستثمارات المختلفة طويلة الأجل. الشركات القابضة: هي شركات مساهمة عامة من ضمن نشاطاتها الاستثمار في مختلف الأوراق المالية.

(21) حيدر، محمد احمد، النظام المصرفي في اليمن الوضع الراهن وتحديات العولمة المالية، أوراق يمانية، العدد8، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، سورية، 2000م، ص3.

(22) الغزي، فليح حسن، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 1976م، ص186.

(23) الشيباني، سعيد، خلفية تاريخية للنظام المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة النظام المصرفي التي أقامها المجلس الاستشاري خلال الفترة 7-9 ديسمبر 1998م، صنعاء، اليمن، 1998م، ص98.

(24) Shekhar, "Banking Theory and Practice, Vikas Publishing House PVT LTD, New Delhi, 2000, p54

(25) Tomas D. Simpson, 1997, OP. Cit, p61

(26) الزبيدي، حمزة محمود، إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مرجع سابق، ص139.

(27) Abdulla H. Albatel, "The Impact of Restructuring The Financial System in Saudia Arabbia on The Relationship Between Commercial Banks Deposits And Credit to The Praivate Sector", Journal of King Saud University, vol. 15, N. 1, Riyadh, 2003, p54.

(28) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2001م، ص103.

(29) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1999، ص

(30) السيد علي، عبد المنعم، اقتصاديات النقود والمصارف، مطبعة جامعة الموصل، الجزء الأول، العراق، 1984، ص49.

(31) الرحومى، احمد، دور المصارف اليمنية في عملية التنمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع لرجال المال والأعمال للفترة 28-29 نوفمبر، عدن، اليمن، ص25.

(32) الوافي، علي، البنوك الإسلامية الواقع والطموح، ورقة عمل مقدمة إلى دورة المجلس الاستشاري الخاصة بإصلاح النظام المصرفي في اليمن، صنعاء، 1999، ص251.

(33) المرجع نفسه، ص255.

(34) حيدر، محمد، النظام المصرفي في اليمن الوضع الراهن وتحديات العولمة المالية، مرجع سابق، ص30.

(35) الاثوري، عبد السلام، التمويل المحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الرابع لرجال المال والأعمال للفترة 28-29 نوفمبر 1999م، عدن، اليمن،

1999م، ص43.

الفصل الثالث

الائتمان المصرفي والسياسة النقدية في اليمن

© Arabic Digital Library - Harmouk University

الفصل الثالث

الائتمان المصرفي والسياسة النقدية في اليمن

يتناول هذا الفصل الائتمان المصرفي من حيث أنواعه وتوزيعاته حسب الأجل وحسب القطاعات الاقتصادية مع التركيز على هذا الأخير لأن سوء توزيع الائتمان بين القطاعات يؤدي إلى إعاقة النمو فيها، كما سيتم إجراء المقارنة بين نسبة الائتمان الممنوح لكل قطاع اقتصادي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك سيتم مناقشة السياسة النقدية في اليمن خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تناول مشكلة التمويل الاستثماري.

(1-3) تعريف الائتمان المصرفي :

يمكن تعريف الائتمان على أنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة أجله مساوية لها غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً. وقد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع من قبل المدين أو المقرض متلقي الائتمان إلى الدائن مانح الائتمان علماً بأن الائتمان والدين وجهان لعملة واحدة فالمقرض يمنح ائتماناً والمقرض يلتزم بدين⁽¹⁾

(2-3) أسواق الائتمان:

لما كانت عملية الائتمان هي خدمة من الخدمات المالية فإن لها أسواقاً، وأسواق الائتمان هي:

أ- سوق النقد:

وتختص بالمعاملات قصيرة الأجل من خلال الجهاز المصرفي المتمثل بالبنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك غير التجارية .

ب- سوق راس المال :

تختص بالتمويل المتوسط والطويل الأجل، ويعمل في سوق راس المال المؤسسات الادخارية والاستثمارية، ومما يجدر ذكره أن التسهيلات الائتمانية تمثل الجزء الأكبر من موجودات البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وبالتالي فإن الجزء الأكبر من أرباح المصارف يتحقق كعوائد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة .

(3-3) أنواع التسهيلات الائتمانية:

إن التطور المصرفي يؤدي إلى التطور في الخدمات المصرفية المقدمة بهتّى أشكالها. فعلى مستوى القروض لم تعد تقتصر على الأشكال التقليدية فقد ظهرت السلف وخصم

الكمبريالات وقروض الجاري مدين والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وبطاقات الائتمان والتأجير التمويلي وشهادات الإيداع وغيرها واصبح يطلق على هذه الخدمات المصرفية المتنوعة بالتسهيلات الائتمانية لتصبح اكثر شمولية والتي يتم من خلالها تمويل أعمال الأفراد والقطاعات الاقتصادية على حد سواء. بناءً على ما سبق يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية إلى تسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة .

(1-3-3) التسهيلات الائتمانية المباشرة Direct Credit Facilities

تسمى بالائتمان المصرفي، ويتمثل بتزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة لتسهيل أنشطتها على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها وما يترتب عليها من مصاريف وعمولات دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وغالباً ما يتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة عجز المدين عن السداد. وأهم الضمانات المعتمدة لدى المصارف التجارية تتمثل في الرهونات العقارية (أراضى ومباني) ورهونات الآلات والمعدات والذهب والأوراق المالية وغيرها، إلا أن هذه الضمانات قد تتدهور أسعارها في حالات الركود مثلاً أو إمكانية بيعها دون علم البنك كالألات والمعدات، بالإضافة إلى أن هناك حالة خاصة تواجه البنوك اليمينية في مسألة الضمانات العقارية وهي اكتشاف البنوك في أوقات كثيرة عدم قدرتها على التصرف بموضوع الضمان كالأراضي والمباني نتيجة ظهور مشاكل تتعلق بالملكية والوراثة وعدم البت في هذه القضايا من قبل القضاء، وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة الأشكال التالية .

أولاً : القروض والسلف Loans and Advances

وهي أبسط أشكال التسهيلات الائتمانية المباشرة وتتمثل في قيام المصرف بإعطاء مبلغ من المال لأحد زبائنه على سبيل الدين وفق شروط وأسس محدودة وتعتبر القروض والسلف أكثر أصول المصارف ربحية وأكبر مجالات توظيف الأموال لدى الجهاز المصرفي. وأهم ما يميز القروض والسلف عن غيرها من التسهيلات الائتمانية هو حصول المقرض على هذه القروض وفق جدول زمني (إما على دفعة واحدة أو على دفعات)، وتختلف القروض التي تمنحها المصارف بصفة عامة من حيث المدة والغرض والضمان، إلا أن التصنيف الشائع هو الذي يراعى المدة أي حسب آجال الاستحقاق فهناك قروض قصيرة الأجل (مدتها سنة أو أقل) وتستخدم لتمويل النشاط الجاري للمؤسسات؛ وهناك قروض متوسطة الأجل

(تمتد إلى خمس سنوات) وتمنح لغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل استبدال الآلات المصانع أو إجراء تعديلات تؤدي إلى تطوير الإنتاج أو لإغراض التوسع، واخيرا هناك قروض طويلة الأجل والتي (تزيد مدتها عن خمس سنوات) وتمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية وبناء المصانع وشراء الآلات والتجهيزات الفنية المختلفة،.... الخ (2).

ثانيا : الجاري مدين Over Draft Account

يعرف على انه نوع من التسهيلات يمنح للعملاء التجاريين على شكل قروض لمدة سنة وتحت شروط معينة وعادة ما يوضع له سقف محدد بموجب القانون. ويتم منح مثل هذه التسهيلات لزبائن البنك بعد دراسة أوضاعهم المالية وقدرتهم على الإيفاء بالقروض ومدى متانة الضمانات المقدمة منهم. ويلاحظ أن البنوك التجارية تتوسع في هذا النوع من التسهيلات ويرجع السبب في هذا التوسع إلى ارتفاع العائد منه إذ يحصل البنك على عمولة بالإضافة إلى الفائدة المفروضة والتي تحسب عادة على الرصيد اليومي المسحوب. ويتميز حساب الجاري مدين بأنه يحقق البنك من خلاله نسبة أعلى من الربحية ودرجة أكبر من السلامة والامان. وما يميز قرض الجاري مدين عن القرض العادي أن هذا الأخير يقدم بالكامل عند التعاقد وتحسب الفوائد عليه وقت تقديمه بينما الجاري مدين لا يقدم إلا عندما يطلبه العميل، وتحسب الفوائد على المبالغ اليومية المسحوبة فقط .

ثالثا :- الكمبيالات المخصومة Discounted Bills

تكون الكمبيالات المخصومة عادة على شكل خصم مصرفي أو تجاري، والخصم المصرفي عبارة عن سلفة شخصية للمتعامل، حيث يحصل البنك من العميل على سند إذني، وهو عبارة عن تعهد بدفع مبلغ معين للمصرف بعد مضي فترة محددة ويقوم بإعطاء المتعامل صافي قيمة هذا السند بعد خصم قيمة الفائدة المستحقة خلال فترة السداد .

أما في حال الخصم التجاري فإن المتعامل (الخاصم) يقدم كمبيالات تجارية تكون موقعة بإمضاءين، أي أنها تكون نتيجة لعملية تجارية بين طرفين وتكون مقبولة للمصرف بعد دراسة المركز المالي لكل من الطرفين الموقعين على هذه الكمبيالات، وبعد التأكد من أنها ليست في حكم كمبيالات المجاملة، وعندئذ تظهر هزم الكمبيالة لأمر المصرف الذي يقوم بخصمها، وتقيد صافي قيمتها بعد حسم الفائدة والعمولة لحساب المتعامل (3).

ويقصد بخصم الكمبيالات القيام بتظهير الكمبيالة التي لم تستحق بعد تظهيرها ناقلا للملكية مقابل أن يدفع البنك قيمتها بعد خصم نسبة معينة من قيمة الورقة تسمى سعر الخصم .

(2-3-3) Indirect Credit Facilities التسهيلات الائتمانية غير المباشرة

هي التسهيلات الائتمانية التي لا ينطوي عليها دفع نقدي إلى العميل بشكل مباشر، فهي توظيفات غير نقدية تأخذ شكل الخدمات الهامة التي تقدمها المصارف التجارية إلى المتعاملين معها تسهيلات لأعمالهم واهم أشكال التسهيلات الائتمانية غير المباشرة :

أولاً: الاعتمادات المستندية Documentary Credit

الاعتماد المستندي تعهد كتابي يصدره البنك الفاتح للاعتماد، ويكون هذا التعهد بناء على طلب العميل المستورد، وبموجبه يتعهد البنك بدفع مبلغ معين من المال لأمر شخص (المستفيد) ويكون هذا التعهد سارياً لفترة معينة، كما إن هذا التعهد بالدفع يكون مشروطاً بتقديم مستندات معينة وقد جرى العرف المصرفي على أن يتم تبليغ ودفع قيمة الاعتماد للمستفيد بواسطة مصرف موجود في بلد المستفيد (المصدر). وتلعب الاعتمادات المستندية دوراً هاماً في تسهيل وتوسيع التجارة الخارجية وذلك من خلال ضمان المصدر حقه في استيفاء قيمة بضاعته المشحونة نظراً لوجود تعهد غير قابل للتقاضي من قبل مصرف المستورد⁽⁴⁾.

ثانياً : الكفالات (خطابات الضمان) Letters of Guarantee

الكفالة هي تعهد كتابي يصدره مصرف، يتعهد بمقتضاه أن يدفع للمستفيد مبلغ لا يتجاوز حداً معيناً لحساب طرف ثالث لغرض معين وقبل أجل معين. وترسم المصارف لهذا النوع من التسهيلات سياسة تمكنها من التوفيق بين الربح والأمان، حيث أن الكفالات التي يصدرها المصرف أو يصادق عليها تمثل التزامات عرضية لا يترتب عليها أية مسؤولية مادية على البنك إلا في حالة إخلال العميل بالتزامه وعدم الوفاء بتعهداته عندما يطلب المستفيد الذي صدرت الكفالة لصالحه بدفع قيمة الكفالة، فتصبح هذه الكفالة التزام فعلي على البنك، فيقوم بدفعها ومطالبة العميل بعد ذلك .

ثالثاً : بطاقات الائتمان Credit Cards

هي بطاقات يصدرها البنك لعملائه ويتيح المجال لهم بالسحب النقدي أو تسديد أثمان السلع والخدمات المشتراة من المحلات التجارية والمطاعم والفنادق وغيرها، دون الحاجة إلى

حمل أوراق النقود، وذلك من خلال استخدام بطاقة ممغنطة على شكل بطاقة صراف آلي برقم سري أو التوقيع على الفواتير وتستخدم هذه البطاقات محليا. وعادة ما يستوفي البنك من العملاء ضمانا حسب قرار البنك، ويقوم باستيفاء عمولات على إصدار هذه البطاقات، إضافة إلى فوائد تحتسب على السحوبات النقدية، وبالتالي فإن بطاقات الائتمان تحقق مصلحة ثلاث أطراف هم البنك الذي يقوم بتوظيف أمواله، وأصحاب المحلات التجارية الذين يحققون زيادة في مبيعاتهم، وحامل البطاقة الذي يقلل من حاجته إلى حمل النقود (5)

رابعا: التأجير التمويلي Operating Lease

وهو أحد الخدمات التمويلية الحديثة التي تشبه إلى حد كبير عقد الإيجار، إلا أنه يتضمن قيام البنك أو الشركة الممولة بتمويل شراء الأصل وتأجيره للأفراد والمؤسسات مقابل دفعات محددة ووفقا لشروط معينة بالإضافة إلى إعطاء المستأجر حق تملك الأصل عندما يسدد المستأجر الإيجار كاملا وخلال الفترة المنفق عليها (6).

(3-4) أسس منح التسهيلات الائتمانية:

توظف البنوك أموالها على شكل تسهيلات ائتمانية في سبيل تحقيق أهدافها في الربح والنمو والبقاء في السوق وزيادة ثروة المساهمين؛ لذلك يتعين على البنوك بمختلف أنواعها مراعاة التوازن بين ثلاثة عناصر للسياسة الائتمانية وان تنظم العلاقة بينها في جميع الأحوال وهذه العناصر هي السيولة، الربحية، والضمان (الأمان).

أولا : الربحية : Profitability

يعتبر هدف تحقيق الأرباح وتعظيمها profit Maximization أهم الأهداف الاستراتيجية لأي بنك تجاري، وتدور حوله كل أهداف واستراتيجيات البنك، وتهتم الإدارة المصرفية بالسعي إلى تحقيقه ضمانا لاستمرار البنك، وهو مؤشر مهم من مؤشرات تقييم الأداء وتقييم فاعلية السياسات والاستراتيجيات المصرفية (7)، ومن خلال التوسع في منح الائتمان والاستخدامات طويلة الأجل تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الأرباح وزيادة ثروة الملاك، ولكن إلى أي مدى تستطيع البنوك التوسع في منح هذه التسهيلات؟ والجواب إنها لا تستطيع التماسك في منح تلك التسهيلات محققة الأرباح بلا حدود، ولكن إلى الحد الذي لا يعرض سيولتها للخطر. وفي حقيقة الأمر إن السياسة الائتمانية للبنوك هي السياسة التي تستطيع البنوك

من خلالها تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر أو علي الأكل تعظيم الأرباح عند مستوى معين من المخاطر.

ثانيا :السيولة Liquidity

يقصد بالسيولة إمكانية تحويل أي أصل من أصول البنك إلى نقد بأقصى سرعة وبأقل خسارة وبالتالي فإن السيولة تمكن المصرف من مواجهة السحوبات المتوقعة وغير المتوقعة من أرصدة عملائه ومواجهة طلبات الائتمان ولا يستطيع البنك تأجيل سداد ما يستحق عليه ولو لبعض الوقت إذا حان استحقاق وديعة لديه أو شيك مسحوب عليه لان حصول مثل هذا التأجيل قد يعرض البنك لازمة سيولة، وذلك بعكس المؤسسات المالية الأخرى حيث تستطيع تلك المؤسسات تأجيل سداد ما يستحق عليها ولو لبعض الوقت (8)، وبشكل عام فإن مستوى السيولة في البنك يتأثر بأمرين

الأول ارتفاع نسبة الودائع ذات الأجل الطويل : فكلما زادت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع زاد اطمئنان البنك، لأن هذا النوع من الودائع لا يجوز للعميل السحب منها الا عند الاستحقاق، الأمر الثاني المؤثر في مستوى سيولة البنك هو قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة: فإن القروض قصيرة الأجل تعتبر نسبيا أكثر سيولة من القروض طويلة الأجل لان ملح قروض ذات أجال طويلة قد يترتب عليه تعرض المقترض لظروف سيئة خلال مدة القرض أو حتى بعض الظروف الاقتصادية العامة غير الملائمة مما يجعل هذا النوع من القروض أكثر تعرضا لاحتمال عدم السداد، وبالتالي فإن القروض قصيرة الأجل تعتبر أكثر سيولة من القروض ذات الأجل الطويل.

ثالثا: الضمان (الأمان) Safety

يقصد بالضمان مدى ثقة البنك بان الائتمان المصرفي الممنوح للعملاء سيتم تسديده في الوقت المحدد. وتعتمد البنوك في نشاطها على أموال الغير(خاصة المودعين) وان الموارد الذاتية (حقوق المساهمين) لا تتعدى 10% من إجمالي موجودات كثير من البنوك وفي كثير من البلدان وهذا يعنى شدة مخاطرة البنوك في أموال المودعين. والمعروف إن البنوك توظف معظم هذه الأموال في الائتمان المصرفي وهو استخدام اقل سيولة وأكثر خطرا من غيره من الاستخدمات الأخرى. وفي حالة تحقق المخاطر وخسارة البنك في حدود رأسماله يكون الأمر

سهلا أما إذا زادت الخسارة عن ذلك فإن أموال المودعين سينالها الخطر. وبشكل عام فإن توصل البنك إلى قرار بخصوص الضمان يتطلب دراسة العناصر التالية :

- 1- أهلية المقترض للتعاقد على الاقتراض
- 2- السمعة التجارية للمقترض ومدى انتظامه بالوفاء بالتزاماته .
- 3- الكفاءة الفنية والإدارية للقائمين على إدارة المنشأة طالبة الاقتراض .
- 4- المركز المالي للمنشأة ومدى نجاحها وكفاية رأسمالها لتحقيق الأرباح.
- 5- حجم القرض ومدته والضمانات المقدمة له .
- 6- الظروف الخاصة بنشاط العميل والظروف الاقتصادية السائدة.

(3-5) توزيع الائتمان المصرفي في اليمن

(3-5-1) حسب نوع الائتمان :

تتمثل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك العاملة في اليمن في القروض والسلفيات الممنوحة للقطاع الخاص والمؤسسات العامة، ولا تتوفر بيانات عن الأنواع الأخرى (الجاري مدين، الكمبيالات المخصومة)، وقد يعود السبب في ذلك إلى ضالة هذين النوعين لدى البنوك التجارية نظرا لمحدودية عدد العملاء الموثوق بهم الذين تمنحهم تسهيلات الجاري مدين مع تحفظها واحترازها في ذلك، رغم أهمية هذا النوع من التسهيلات كأحد وسائل تمويل قطاع التجارة الداخلية والخارجية كما يمكن للبنك المركزي أن يلعب دورا فاعلا في تحديد نسبتها بما يتفق مع مصلحة الجهاز المصرفي واهداف التنمية بشكل عام.

أما الكمبيالات المخصومة فلا يزال التعامل بها محدودا، وقد يعود السبب في ذلك لعدم ميل البنوك في التوسع في هذا النوع من الائتمان لانخفاض العائد عليها بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من التسهيلات، بالإضافة إلى أن تعامل الجمهور بالكمبيالات محدود، ويبين الجدول رقم (3-1) حجم القروض والسلفيات الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي اليمني (البنك المركزي، البنوك المتخصصة، البنوك التجارية) للقطاع الخاص والمؤسسات العامة .

ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولا: إن البنك المركزي قدم القروض والسلفيات المباشرة إلى المؤسسات العامة وهذا يمثل جزءا من دوره في التنمية الاقتصادية. وقد انخفض حجم تلك القروض في عام 1992م إلى 2.8 مليون دولار ونسبة 0.6% بعد أن كانت 12.5 مليون دولار ونسبة 2.1% في عام 1991م، واستمر الانخفاض حتى عام 1996م، حيث بلغ حجم تلك السلفيات 100 ألف دولار فقط ونسبتها

0.03%. وفي عام 1998م ارتفعت قروض البنك المركزي للمؤسسات العامة إلى 8.2 مليون دولار بزيادة 7.8 مليون دولار عن عام 1997م وذلك بسبب انخفاض الإيرادات العامة نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للنفط⁽⁹⁾.

جدول رقم (3-1)

القروض والسلفيات المملوكة من الجهاز المصرفي للمؤسسات العامة والقطاع الخاص

خلال الفترة (1990-2001) (مليون دولار)

السنة	البنك المركزي		البنوك المتخصصة		البنوك التجارية			إجمالي القروض والسلفيات
	مليون دولار	%	مليون دولار	%	المجموع	%	للقطاع الخاص	
1990	11.2	1.3	61.5	7.0	807.7	91.7	613.4	880.3
1991	12.5	2.1	39.0	6.5	549.9	91.4	399.2	601.4
1992	2.8	0.6	26.1	5.5	450.6	94.0	341.3	479.5
1993	1.6	0.4	31.5	7.6	379.5	92.0	312.6	412.5
1994	0.7	0.3	21.0	7.8	246.3	91.9	206.6	268.0
1995	0.0	0.0	18.5	5.7	306.3	94.3	217.3	324.8
1996	0.1	0.03	32.2	12.4	227.1	87.6	211.1	259.4
1997	0.4	0.1	42.3	11.9	304.4	85.7	293.2	355.3
1998	8.2	1.8	42.5	9.5	399.0	89.0	398.9	448.1
1999	5.7	1.4	24.2	5.7	400.8	94.3	400.8	425.0
2000	0.0	0.0	*	0.0	468.3	100	468.4	468.3
2001	0.0	0.0	*	0.0	565.0	100	565.0	565.0
المتوسطات								
1994-90		0.9		1.4		92.2		
2001-95		0.5		6.5		93.0		
2001-90		0.7		6.6		92.7		

المصدر:

- البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام 1990-2001م.
- البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، نشرة إحصائية فصلية (أبريل-يونيو)، 2002م.
- * البيانات غير متوفرة.

وفي عام 1999م قدم البنك المركزي 5.7 مليون دولار للمؤسسات العامة شكلت نسبتها 1.4% من إجمالي قروض وسلفيات الجهاز المصرفي للقطاع الخاص والمؤسسات العامة، وقد بلغ متوسط مساهمة هذه القروض والسلفيات (0.7%) من إجمالي القروض والسلفيات المقدمة من الجهاز المصرفي بشكل عام خلال فترة الدراسة.

والجدير بالذكر أن البنك المركزي اليمني توقف عن منح القروض والسلفيات للمؤسسات العامة منذ عام 2000م، ويأتي تخفيض حجم قروض البنك المركزي للمؤسسات العامة منذ عام 1995م وتوقيفها عام 2000م بحسب هدف برنامج الإصلاح الهيكلي في إطار تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تقليص الإنفاق الحكومي وتخفيض الدعم للمؤسسات العامة وخصخصتها وتصفية الخاسر منها.

ثانياً: انخفضت القروض والسلفيات الممنوحة من البنوك المتخصصة (الصناعي، الزراعي، الإسكان) من 61.5 مليون دولار عام 1990م إلى 2 مليون دولار عام 1994م، وكانت نسبة المساهمة في العاملين بلغت 7% و 7.8% على التوالي، وفي عام 1995م انخفضت القروض والسلفيات إلى 18.5 مليون دولار مع انخفاض نسبتها إلى 5.7% من إجمالي قروض وسلفيات الجهاز المصرفي، ثم عادت القروض والسلفيات للارتفاع حتى وصلت إلى 42.5 مليون دولار عام 1997م ونسبة 9.5%، إلا أنها عادت للانخفاض عام 1999م إلى 24.2 مليون دولار بنسبة 5.7% .

ويعود سبب التراجع في حجم قروض وسلفيات البنوك المتخصصة إلى قلة مواردها وتآكل رؤوس أموالها تصفية البنك الصناعي اليمني في عام 1999م بعد تعثره مالياً وإدارياً ومن ثم اقتصر قروض البنوك المتخصصة على بنكي التسليف الزراعي والإسكان⁽¹⁰⁾. وتجدر الإشارة إلى أن بيانات هذين البنكين لم تنشر منذ عام 2000م. وقد بلغ متوسط نسبة مساهمة قروض وسلفيات البنوك المتخصصة 6.6% من إجمالي قروض الجهاز المصرفي خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: انخفضت القروض والسلفيات الممنوحة من البنوك التجارية اليمنية من 807.7 مليون دولار ونسبة 91.7% من إجمالي قروض وسلفيات الجهاز المصرفي عام 1990م إلى 246.3 مليون دولار عام 1994م وشكلت نسبتها 91.9% وعادت تسهيلات البنوك التجارية للارتفاع حتى وصلت 565 مليون دولار عام 2001م بفعل تخفيض أسعار الفائدة وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 15% و 20% على الودائع بالريال والعملات الأجنبية على التوالي عام 1999م إلى 10% على جميع أنواع الودائع في عام 2000م⁽¹¹⁾.

وجدير بالملاحظة إن تسهيلات البنوك التجارية مثلت 100% من الأهمية النسبية لإجمالي تسهيلات الجهاز المصرفي لعامي 2000 و 2001م على التوالي نظراً لعدم تقديم البنك المركزي أية قروض للمؤسسات العامة، كما أن تقارير البنك خلقت من بيانات البنوك

المتخصصة كما أشرنا لذلك سلفاً. أما متوسط نسبة مساهمة تسهيلات البنوك التجارية من إجمالي التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي فبلغت 92.7% خلال فترة الدراسة وهذا يعني أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية تشكل الجزء الأكبر من حجم إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل الجهاز المصرفي.

(2-5-3) حسب القطاعات الاقتصادية:

تحتاج القطاعات الإنتاجية سواء السلعية منها أو الخدمية إلى تمويل مشروعات التوسع وزيادة الطاقة الإنتاجية، وبالتالي يلجأ المستثمرون في القطاعين الخاص والعام إلى الجهاز المصرفي لطلب الائتمان اللازم للإيفاء بالاحتياجات المالية. ويلبي الجهاز المصرفي عادة الطلب على الائتمان بما يخدم التنمية الاقتصادية وضمن حدود السياسة النقدية المتبعة. ولما كانت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية في اليمن - كما رأينا سابقاً - تمثل أكثر من 92% من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المصرفي، فسيكون التالي تناول مفصل للنشاط الإقراضى للبنوك التجارية اليمنية. والجدول رقم (3-2) يبين توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة (الائتمان المصرفي) للبنوك التجارية حسب القطاعات الاقتصادية للسنوات (1990-2001) وبيان الأهمية النسبية لكل منها. ويلاحظ الآتي:

أولاً: انخفض متوسط الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المباشرة (القروض والسلفيات) الممنوحة من البنوك التجارية اليمنية لقطاع الزراعة خلال الفترة (1990-2001م)، بلغ 2.2% وتعد هذه النسبة ضئيلة وتدل على ضعف السياسة التمويلية المتبعة من قبل البنوك التجارية نحو قطاع الزراعة والأسماك الذي يعتبر مصدراً لبعض الاحتياجات الأساسية في المجتمع اليمني. وخلال الفترة 1990-1994م بلغ متوسط تلك التسهيلات 3.3% ثم انخفض إلى 1.3% خلال الفترة 1995-2001م؛ ولعل ذلك التراجع يعزى إلى تدني مستوى الربح في القطاع الزراعي كون الإنتاج فيه موسمي ويعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار الأمر الذي يجعل الإنتاج متذبذب وبالتالي ترى البنوك ارتفاع احتمالية المخاطرة في إقراض هذا القطاع مما يجعلها تحجم عن منحه القروض وخاصة ذات الأجل الطويل. بالإضافة إلى أن هذا القطاع يتلقى قروضا قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل من بنك التسليف الزراعي.

والتجارية والخدمية. فبالرغم من أن قطاع الخدمات قد سجل نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، إلا أن قطاع الزراعة لا يزال يحتل مكانة هامة في الاقتصاد اليمني، حيث يساهم في توفير فرص العمل لكافة شرائح المجتمع، خاصة في المناطق الريفية. وتعد الزراعة من القطاعات الحساسة التي تتأثر بشدة بالتغيرات المناخية، مما يستدعي اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز قدرتها على الصمود أمام التحديات المستقبلية.

المصدر: البنك المركزي اليمني، الأمانة العامة للتعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي للتجارة الخارجية 2001-1990.

السنة	التجارة الخارجية		الخدمات		الزراعة		التجارة الخارجية والخدمية		الخدمات		الزراعة	
	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%
1990	655.7	22.8	149.8	59.9	392.5	1.0	6.4	11.8	77.3	4.5	29.7	
1991	494.0	15.2	75.4	69.2	342.0	0.7	3.3	11.7	57.8	3.2	15.6	
1992	410.2	19.2	78.9	72.8	298.8	2.5	10.2	3.8	15.4	1.7	6.8	
1993	327.0	15.4	50.5	66.4	217.0	4.2	13.6	8.9	29.1	5.2	16.9	
1994	214.8	26.2	56.4	65.5	140.6	1.4	3.1	4.9	10.4	2.0	4.3	
1995	285.1	14.6	41.7	72.1	205.6	1.6	4.5	10.6	30.2	1.1	3.0	
1996	190.5	14.9	28.3	68.7	130.9	1.9	3.5	13.1	24.9	1.4	2.7	
1997	277.2	12.9	35.8	61.3	170.0	0.7	1.9	24.7	68.5	0.4	1.0	
1998	338.3	33.6	113.7	52.3	177.0	0.4	1.4	13.5	45.6	0.2	0.7	
1999	332.7	36.3	120.6	43.0	143.1	5.0	16.7	15.1	50.3	0.6	2.0	
2000	343.4	34.3	117.8	40.9	140.4	4.8	16.5	17.2	58.9	2.9	9.8	
2001	421.7	32.2	135.8	45.0	189.7	3.8	16.0	16.2	68.2	2.8	12.0	
1990-1994	19.8	66.8	1.9	8.2	3.3							
2001-1995	25.5	54.8	2.6	15.8	1.3							
2001-1990	23.2	59.8	2.2	12.6	2.2							

الفترة (1990-2001م)

مصدر: البنك المركزي اليمني، الأمانة العامة للتعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي للتجارة الخارجية حسب القطاع (2001-1990م).

جدول رقم (3-2)

والمالي والإداري والذي تطلب من البنوك أن تلعب دوراً حيوياً في تمويل القطاعات الإنتاجية لا سيما القطاع الصناعي، ومن الملائم أن نذكر أن البنك الصناعي تم إنشاؤه كمؤسسة تمويلية تنموية هدفها النهوض بالقطاع الصناعي وقد لعب دور فعال في هذا المجال لكن هذا الدور لم يكن كافياً للإيفاء بمتطلبات هذا القطاع وزاد من حدة المشكلة التمويلية تصفية البنك الصناعي عام 1998م، حتى مع وجود وحدة تنمية الصناعات الصغيرة التي تأسست عام 1991م كنواة لإنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة بالقطاع الصناعي؛ إلا أن دورها ظل مقتصرًا على الصناعات الصغيرة والحرفية نظراً لمحدودية مواردها، من هنا بدأت البنوك التجارية تدرك دورها المحدود تجاه القطاع الصناعي وإن عليها أن تعيد النظر في سياساتها التمويلية تجاه هذا القطاع وأنها أصبحت الممول الوحيد له لا سيما بعد انتهاء البنك الصناعي.

ويلاحظ من الجدول السابق أن حجم القروض تزايد وإن الأهمية النسبية لها ارتفعت في السنوات التالية لتطبيق برنامج الإصلاح مقارنة مع الوضع في فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي والتي كان فيها القطاع الصناعي متأثراً إلى حد كبير بالظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها اليمن منذ عام 1990م. وقد بلغ متوسط الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المقدمة إلى القطاع الصناعي 8.2% خلال الفترة 1990-1994م في حين ارتفع إلى 15.8% خلال الفترة 1995-2001م. وبالرغم من تزايد الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية الموجهة إلى القطاع الصناعي إلا أنها لا تزال غير كافية حيث لم تتجاوز 12.6% في المتوسط خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: شهد نصيب قطاع البناء والتشييد من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة انخفاضاً ملموساً، وتساوت الأهمية النسبية لتسهيلات هذا القطاع مع الأهمية النسبية لتسهيلات القطاع الزراعي للقطاع الزراعي البالغة في المتوسط 2.2% وقد تراوحت نسبة هذه التسهيلات بين 0.4% عام 1998م و4.8% عام 2000م، ويلاحظ من الجدول (3-2) التذبذب الواضح في الأهمية النسبية لتسهيلات هذا القطاع ولعل السبب في ذلك يعزى إلى الركود وتدني الطلب على الإنشاءات وانخفاض الاستثمارات العقارية في معظم السنوات.

رابعاً: استأثر قطاع التجارة بأكثر من نصف إجمالي التسهيلات الائتمانية المصرفية ككل، فارتفعت الأهمية النسبية لتسهيلات هذا القطاع من 59.9% عام 1990م إلى 72.1% عام 1995م ثم انخفضت هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى 40.9% عام 2000م، وبلغ المتوسط السنوي للأهمية النسبية لتسهيلات هذا القطاع 59.8% خلال فترة الدراسة من إجمالي التسهيلات

الائتمانية للبنوك التجارية لمختلف القطاعات ومعظم هذه القروض تذهب لتمويل التجارة الخارجية والواردات وفي هذا دليل على أن اليمن بلد مستورد للمواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية وأن البنوك التجارية وفقاً لطبيعة عملها تفضل تقديم قروض تجارية قصيرة الأجل والتي تتمتع بارتفاع نسبة الربح وبالقدرة على التصفية الذاتية وتطلب تسديدها خلال سنة خاصة حساب الجاري مدين. وكما هو واضح في الجدول فإن متوسط الأهمية النسبية لتسهيلات هذا القطاع انخفضت من 66.8% خلال الفترة 1990-1994م إلى 54.8% خلال الفترة 1995-2001م.

خامساً: إن حصة قطاع الخدمات من التسهيلات الائتمانية مرتفعة بلغت في المتوسط 23.2% خلال فترة الدراسة ويأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة وقد تراوحت الأهمية النسبية لتسهيلات هذا القطاع بين 12.9% عام 1997م و 36.3% عام 1999م، ويتم تصنيف السلف الشخصية والأخرى ضمن هذا القطاع. ويلاحظ ارتفاع متوسط نسبة مساهمة التسهيلات لهذا القطاع من 19.8% خلال الفترة 1990-1994م إلى 25.5% من التسهيلات الإجمالية خلال الفترة 1995-2001م.

(3-5-3) حسب اجل الائتمان

يمكن تصنيف الائتمان وفق معيار الأجل أو مدة الائتمان (الفترة التي في نهايتها يستحق رد القرض) إلى ثلاثة أنواع فيكون الائتمان قصير الأجل Short-term إذا قلت فترة القرض عن سنة ويمنح لتمويل العمليات الجارية، وإذا تراوحت مدته بين عام واحد وخمسة أعوام يكون الائتمان متوسط الأجل Intermediate-term ويمول هذا النوع رغبة الأفراد في الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة (سيارات، ثلاجات،.. الخ) وحاجة المشروعات لتمويل بعض العمليات الرأسمالية كالعدد والآلات وأدوات الإنتاج والتوسعات. وأي ائتمان تزيد مدته على خمس سنوات فيعد بصفة عامة ائتمانا طويل الأجل Log-term كالقروض التي تطالبها المشروعات لغرض تمويل راس المال الثابت⁽¹²⁾.

على هذا الأساس لتصنيف القروض بوضوح الجدول رقم (3-3) تصنيف الائتمان المصرفي في البنوك التجارية اليمنية حيث يلاحظ إن أكثر من 83% من إجمالي الائتمان الممنوح من البنوك التجارية يتمثل بشكل قروض قصيرة الأجل معظمها لتمويل العمليات التجارية في الاستيراد والتجارة بالسلع المنتجة محلياً.

جدول رقم (3-3)
الاتئمان المصبر في البنوك التجارية في اليمن بحسب الأجل للفترة (1990-2001م) (مليون ريال)

الإئتمان الإجمال ي	الاتئمان متوسط وطويل الأجل				الاتئمان قصير الأجل				السنة					
	%	مجموع	أخر	بناء وتشيد	صناعي	زراعي	%	مجموع		أخر	بناء وتشيد	تجاري	صناعي	زراعي
8709	6.1	532	171	93	164	103	93.9	8177	1381	-	5990	785	21	1990
12529	3.9	491	118	84	242	47	96.1	12038	1794	-	8691	1224	349	1991
13687	3.1	420	377	30	13	-	96.9	13267	2569	-	9971	501	226	1992
15903	8.2	1311	223	661	0.01	425	91.8	14592	2232	-	10553	1413	394	1993
17349	6.3	1085	838	248	-	-	93.7	16264	3713	-	11358	842	351	1994
34690	9.9	3448	2826	544	78	-	90.1	31242	2244	-	25025	3602	371	1995
24414	7.1	1738	1190	452	96	-	92.9	22676	2242	-	16781	3101	351	1996
35833	7.7	2774	2438	241	95	-	92.3	33059	2193	-	21978	8758	130	1997
36262	10.5	4653	4653	186	-	-	68.3	31418	9312	656	18141	3271	39	1998
38372	9.1	2609	2609	311	686	146	64.9	33647	14747	1881	14269	2629	121	1999
35836	6.1	1926	1926	528	112	843	58.4	32427	13057	1685	13428	3652	607	2000
47860	5.8	2834	2834	242	275	624	61.5	43711	17749	1421	17805	5894	830	2001
	7.0						83.4							

المصدر:

البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي للأعوام 1990-2001.

أما القطاعان الإنتاجيان الزراعي والصناعي، فيلاحظ انخفاض حصتهما من إجمالي الائتمان قصير الأجل ويعود ذلك إلى أن القروض التي تتناسب طبيعة الإنتاج في هذين القطاعين هي قروض طويلة الأجل أصلاً وهذا ما يعاني منه الجهاز المصرفي اليمني بشكل عام خصوصاً في ظل الاستقرار إلى سوق رأس المال التي تنظم الائتمان طويل الأجل، لذلك فإن نسبة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل للبنوك التجارية لم تتجاوز 7% في المتوسط خلال فترة الدراسة وهي في الغالب الأعم مقدمة إلى الخدمات والبناء والتشييد أما الزراعة والصناعة فهي ضئيلة ومنعدمة تماماً في معظم السنوات.

ولعله عملاً مبرراً قيامنا بفصل استثمارات البنوك الإسلامية اليمنية في الجدول رقم (3-4) وذلك لتميز نشاطها وتقييمه كونها حديثة النشأة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مصادر بيانات البنك المركزي أظهرت استثمارات البنوك الإسلامية بصورة مستقلة بدءاً من عام 1998م، ويجب التنويه إلى أن نسبة مساهمة البنوك الإسلامية البالغة 9.6% محسوبة كنسبة تكميلية للجدول رقم (3-3) الخاص بالبنوك التجارية.

جدول رقم (3-4)

استثمارات البنوك الإسلامية للأعوام (1998-2001م)

(مليون دولار)

السنة	زراعية	صناعية	بناء وتشبيد	تجارية	أخرى	المجموع	%
1998	0.5	21.4	0.5	43.5	5.6	71.4	21.1
1999	0.3	29	2.6	45.2	9.2	86.3	25.9
2000	0.9	35.7	2.8	57.3	25.2	121.9	35.5
2001	3.4	31.6	6.2	83.0	13.7	137.9	32.7
	المتوسط						9.6

المصدر: البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام 1990-2001.

تم احتساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على الأرقام في الجدول نفسه.

وقد شكلت تلك الاستثمارات نسبة 28,8% في المتوسط خلال السنوات الأربع الموضحة في الجدول (4-4). وأهم ما يميز تلك الاستثمارات أنها في معظمها طويلة الأجل وإنها نمت بمعدل مرتفع بلغ 33,8%.

(3-6) الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي:

تكتسب دراسة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه مكانة متميزة في الدراسات الاقتصادية الحديثة كأبرز المؤشرات للتنمية الاقتصادية، كما أن معدل النمو في الناتج أو الدخل القومي - يمكن قياسه على أساس معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة - يعد مقياساً لمعدل النمو الاقتصادي⁽¹³⁾.

يقسم اقتصاد الجمهورية اليمنية حسب معيار الأنشطة الإنتاجية إلى قطاعات اقتصادية مثل قطاع الزراعة (ويضم الزراعة والغابات والصيد)، وقطاع الصناعة (ويشمل الصناعات التحويلية والاستخراجية)، وقطاع البناء والتشييد، وقطاع التجارة (ويضم تجارة الجملة والتجزئة)، وقطاع الخدمات ويشمل باقي الأنشطة الاقتصادية (النقل والتخزين والكهرباء والمياه والمطاعم والفنادق والتأمين والعقار والخدمات الاجتماعية والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى).

وتستخدم هذه الدراسة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لليمن كمقياس للنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2001م ومقارنته بتطور حجم الائتمان المصرفي الذي منحتة البنوك التجارية في اليمن، بهدف معرفة دور هذا الائتمان المصرفي في نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي في معدل النمو الاقتصادي.

ويجدر التنويه ونحن بصدد إجراء تلك المقارنة إلى أنه نظراً لتباين معدلات سعر صرف الريال اليمني وعدم استقراره خلال فترة الدراسة مما سيؤثر على دقة وواقعية التحليل باستخدام القيم الاسمية بالريال لكل من الناتج المحلي الإجمالي GDP والائتمان المصرفي BC، لذا فإنه من الأفضل لسلامة المقارنة والتحليل تجنب استخدام القيم الريالية الاسمية، واستخدام القيم الدولارية السنوية للمتغيرين في التحليل الوصفي وإجراء المقارنة وذلك بالاعتماد على المعدلات السنوية لسعر الصرف الموازي للريال مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2001م لإظهار الدور الحقيقي الذي يلعبه الائتمان المصرفي في نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد ككل وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية⁽¹⁴⁾.

وسنبدأ باستعراض تطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لليمن (مليون دولار) ومعدلات نموه ونسب المساهمة والذي يبينه الملحق رقم (5). ومنه يمكن أن نستخلص ما يلي:

أولاً: انخفض الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية من 7.6 مليار دولار عام 1990م إلى 3.6 مليار دولار عام 1994م، ويوضح الجدول الانخفاض المستمر في قيم الناتج طوال هذه

الفترة وعليه فقد نما الناتج الإجمالي للقطاعات غير النفطية خلال الفترة 1990-1994 بمعدل سالب بلغ بالمتوسط (-16.4%)، كان أدنى معدل نمو عام 1994م بلغ (-22.9%) نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي عاشها اليمن خلال هذه الفترة، كان أولها إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في منتصف عام 1990م وما كلفته عملية دمج اقتصاديين مختلفين، ثم اندلاع حرب الخليج الأولى والتي ترتب عليها عودة ما يقارب مليون عاملاً كانوا في دول الخليج والسعودية وبذلك خسرت اليمن مورداً هاماً للعملة الأجنبية كان يتمثل بتحويلات هولاء العاملين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقلصت القروض وانقطعت المساعدات التي كانت اليمن تتلقاها من دول الخليج وبعض الدول الأخرى بسبب موقف اليمن من الأزمة آنذاك. و كان آخر تلك الصدمات اندلاع الحرب الأهلية في منتصف عام 1994م بسبب حركة الانفصال التي كلفت ميزانية الدولة أكثر من 11 مليار ريال، وبالنسبة لفترة الدراسة 1990-2001م فقد بلغ معدل النمو السنوي خلالها (-0.4%).

ثانياً: تذبذبت قيم الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية من سنة لأخرى وكانت أدنى قيمة له عام 1994م وعليه تذبذبت وتباينت مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، فتراجعت مساهمة قطاعي الزراعة والخدمات من 28% عام 1990م إلى 24% عام 1994م لقطاع الزراعة ومن 50.1% إلى 47% لقطاع الخدمات، وقد بلغ متوسط مساهمة هذين القطاعين ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي تقريباً. بينما تزايدت أهمية القطاعات الأخرى وهي (الصناعة، البناء والتشييد، التجارة) وشكلت نسب مساهمتها في المتوسط 12.4% و 3.6% و 9.2% على التوالي خلال الفترة 1990-1994م ومثلت في مجموعها ربع الناتج المحلي الإجمالي. أما معدلات النمو على المستوى القطاعي فقد شهدت جميع قطاعات الاقتصاد معدلات نمو سلبية ولكل السنوات باستثناء قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد التي حققت معدلات نمو موجبة وذلك في عام 1992م فقط.

ثالثاً: أما الفترة 1995-2001م وهي فترة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية طبقت فيها اليمن برامج طموحة للتثبيت الاقتصادي وإعادة الهيكلة، وخلالها حقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي معدلات نمو موجبة، حيث تزايدت قيم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 3.7 مليار دولار عام 1995م إلى 6.4 مليار دولار عام 2001م محققاً بذلك معدلات نمو موجبة لكل السنوات تراوحت بين 1% عام 1999م و 17.3% عام 1996م نتيجة لتحسن الأداء الاقتصادي

بفعل سياسات اقتصادية مالية ونقدية وسعريه اتسمت بالانكماش في بعض السنوات وبالتوسع في سلوات اخرى، كما سيرد توضيح ذلك لاحقاً.

رابعاً: ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات الزراعة والتجارة والخدمات من 848 مليون دولار و 408 مليون دولار و 1.7 مليار دولار إلى 1.4 مليار دولار و 948 مليون دولار و 3 مليار دولار على التوالي وذلك خلال الفترة 1995-2001م، وبلغ متوسط نسبة مساهمة هذه القطاعات خلال نفس الفترة 23.1% و 12.2% و 46.1% على التوالي. ويلاحظ أن متوسط نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والخدمات انخفضت بالمقارنة مع الفترة 1990-1994م في حين ارتفعت مساهمة قطاع التجارة، أما متوسطات معدلات النمو لناتج هذه القطاعات فبلغت 7.9% و 14.5% و 8.7% على التوالي، أما بالنسبة لمتوسط مساهمة القطاعات الثلاثة خلال فترة الدراسة كلها 1990-2001م فبلغت 23.7% و 11% و 47.8% على التوالي (انظر الملحق رقم 4). وأخيراً بلغت متوسطات معدلات النمو لنفس القطاعات وللفترة ذاتها (-1.7%) و 5.4% و (-0.9%) على التوالي.

خامساً: اتسم الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات الصناعة والبناء والتشييد بالتذبذب خلال الفترة 1995-2001م إذ ارتفع ناتج القطاع الصناعي من 613 مليون دولار عام 1995م إلى 733 مليون دولار عام 1997م ثم انخفض إلى 643 مليون دولار عام 2001م، فيما ارتفع ناتج قطاع البناء والتشييد من 148 مليون دولار 1995 إلى 343 مليون دولار عام 1999م ثم انخفض إلى 338 مليون دولار عام 2000م وعاد للارتفاع إلى 366 مليون دولار عام 2001م. وقد بلغ متوسط مساهمة القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 12.9% و 5.7% على التوالي، أما متوسط معدل النمو للقطاعين، فارتفع إلى 3.3% و 16.3%، فيما بلغ متوسط معدل النمو خلال فترة الدراسة 1990-2001م (-1.5%) و 6.2% على التوالي.

(7-3) مقارنة حجم الائتمان الممنوح بالناتج المحلي الإجمالي

يثير تطور حجم الائتمان المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية تساؤلاً مهماً حول مدى مساهمة تلك الأموال في نمو الناتج المحلي الإجمالي لتلك القطاعات وكيفية تطويرها. ويمكن مقارنة نسبة الائتمان الممنوح إلى كل قطاع اقتصادي على حدة مع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2001م)، كما هو مبين في الجدول رقم (3-5).

جدول رقم (3-5)

نسبة الائتمان المصرفي ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في كل قطاع اقتصادي

السنة	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		البناء والتشييد		قطاع التجارة		قطاع الخدمات	
	نسبة الائتمان	المساهمة في GDP	نسبة الائتمان	المساهمة في GDP	نسبة الائتمان	المساهمة في GDP	نسبة الائتمان	المساهمة في GDP	نسبة الائتمان	المساهمة في GDP
1990	4.5	28.0	11.8	11.0	1.0	3.1	59.9	7.8	22.8	50.1
1991	3.2	23.7	11.7	11.4	0.7	3.5	69.2	9.1	15.2	52.4
1992	1.7	24.8	3.8	12.1	2.5	3.8	72.8	8.9	19.2	50.4
1993	5.2	22.6	8.9	12.9	4.2	3.6	66.4	9.6	15.4	51.4
1994	2.0	24.0	4.9	14.8	1.4	3.9	65.5	10.4	26.2	47.0
1995	1.1	23.1	10.6	16.7	1.6	4.0	72.1	11.1	14.6	45.0
1996	1.4	22.7	13.1	15.0	1.9	5.3	68.7	10.7	14.9	46.3
1997	0.4	22.4	24.7	14.5	0.7	6.3	61.3	11.2	12.9	45.6
1998	0.2	24.2	13.5	12.2	0.4	6.3	52.3	11.9	33.6	45.5
1999	0.6	23.3	15.1	11.2	5.0	6.4	43.0	12.1	36.3	47.0
2000	2.9	23.1	17.2	10.5	4.8	5.8	40.9	13.8	34.3	46.8
2001	3.0	22.6	17.3	10.1	4.1	5.7	45.0	14.9	32.2	46.6
المتوسطات										
-1990	3.3	24.6	8.2	12.4	1.9	3.6	66.8	9.2	19.8	50.3
1994	1.3	23.1	15.8	12.9	2.6	5.7	54.8	12.2	25.5	46.1
-1995	2.2	23.7	12.6	12.7	2.2	4.8	59.8	11	23.2	47.8
2001	2.2	23.7	12.6	12.7	2.2	4.8	59.8	11	23.2	47.8

تم احتساب النسب اعتمادا على بيانات الجدولين رقم (3-2) واللاحق رقم (4).

و يمكن أن نستخلص من الجدول السابق ما يلي:

أولاً: قطاع الزراعة :

بلغ متوسط نسبة الائتمان الممنوح من البنوك التجارية العاملة في اليمن لقطاع الزراعة 3.3% خلال الفترة 1990-1994م وانخفضت نسبة هذا الائتمان من 4.5% عام 1990م إلى 2% عام 1994م بسبب الظروف الاقتصادية والسياسة غير المستقرة التي مر بها الاقتصاد

اليمني والتي أثرت سلبا على عملية منح البنوك للائتمان إلى القطاعات بشكل عام وإلى القطاع الزراعي بشكل خاص، أما متوسط الائتمان الزراعي خلال فترة 1995-2001م، فقد انخفض إلى 1.3% نتيجة لانخفاض النسبة إلى 1.1% عام 1995م لكنها ارتفعت إلى 2.8% عام 2001م، ويعزى انخفاض متوسط نسبة الائتمان الزراعي خلال الفترة الثانية إلى اتجاه البنوك للتركيز على قروض القطاع التجاري التي تتصف بالتصفية الذاتية وتقتصر الدورة التجارية فيه.

وقد بلغ متوسط مساهمة الائتمان الموجة لقطاع الزراعة 2.2% خلال الفترة 1990-2001م، أما مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فتأتي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي التجارة والخدمات إذ بلغ متوسط تلك المساهمة 24.6% خلال الفترة 1990-1994م وانخفضت إلى 23.1% في الفترة الثانية 1995-2001م وقد تراوحت نسبة هذه المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بين 22.4% عام 1997م و 28% عام 1990م، وخلال الفترة 1990-2001م بلغ متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 23.7% والتذبذب في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى موسمية الإنتاج في هذا القطاع واستخدام الطرق البدائية في الإنتاج واعتماده كذلك على مياه الأمطار على الرغم من اتساع رقعة الأراضي الصالحة للزراعة.

وعند مقارنة نسبة الائتمان الممنوح لهذا القطاع مع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ وجود ثغرة تمويلية كبيرة بين النسبتين والتي تؤكد ضرورة تعزيز السياسة الائتمانية للبنوك التجارية نحو قطاع الزراعة، خاصة في ظل عدم كفاية الأموال الموجهة لهذا القطاع من بنك التسليف الزراعي وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة مستقلة خارج حدود هذا البحث.

ثانياً: قطاع الصناعة :

إن متوسط نسبة الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة بلغ 8.2% للفترة الأولى ثم تضاعف تقريبا خلال الفترة الثانية، فيما بلغ 12.6% خلال فترة الدراسة، وقد تذبذبت نسبة هذا الائتمان بين 3.8% عام 1992م و 24.7% عام 1997م. أما نسبة مساهمة قطاع الصناعة (بدون استخراج النفط) في الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت بقدر طفيف بين عامي 1990م و 1999م وبلغ متوسط هذه المساهمة 12.4% خلال الفترة 1990-1994م. ثم ارتفعت إلى 12.9% خلال الفترة الثانية 1995-2001م حيث كانت النسبة شبه ثابتة خلال هذه الفترة. وخلال فترة الدراسة كلها بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي غير

النفطي 12.7% لتقترب من نسبة الائتمان الموجه لهذا القطاع، ونستخلص من ذلك أن السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تجاه القطاع الصناعي ملائمة إلى حد ما وإن الاستثمارات في هذا القطاع ناجحة نسبياً، ولكن يجب التنبيه إلى أن هذه الملائمة بالنسبة للصناعات الصغيرة التي تحتاج إلى تمويل قصير الأجل. أما الائتمان طويل الأجل والذي تحتاجه عادة الصناعات الكبيرة لا يزال متدنياً ولا يلبي الطلب بدليل إن نسبته لم تتجاوز 7% من إجمالي الائتمان الموجه لقطاع الصناعة خلال فترة الدراسة كما رأينا في السابق.

ثالثاً: قطاع البناء والتشييد :

اتسمت نسبة الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية لقطاع البناء والتشييد بالتذبذب الشديد خلال فترة الدراسة، فقد ارتفعت من 0.7% عام 1991م إلى 4.2% عام 1993م وبلغ متوسط هذه النسبة 1.9% خلال الفترة 1990-1994م ثم ارتفعت نسبة مساهمة الائتمان الممنوح لهذا القطاع إلى 5% عام 1999م وبلغ متوسط نسبة المساهمة 2.6% للفترة 1995-2001م أما متوسط النسبة خلال الفترة 1990-2001م فقد بلغ 2.2% وهي متساوية مع نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة .

وبلاحظ أن متوسط نسبة الائتمان الممنوح لهذا القطاع تقارب نصف متوسط نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا مؤشر إلى أن السياسة الائتمانية للبنوك تجاه قطاع البناء والتشييد غير متوازنة وإن نسبة نجاح الاستثمارات في هذا القطاع منخفضة وتحتاج إلى إعادة نظر ودراسة وتقييم، خاصة فيما يتعلق بمسألة الائتمان الذي يوجه إلى المضاربة بالعقارات والأراضي وليس إلى التشغيل والإنتاج⁽¹⁵⁾.

رابعاً: قطاع التجارة:

ارتفعت نسبة الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع التجارة من 59.9% عام 1990م إلى 65.5% عام 1994م وبلغ متوسط نسبة هذه المساهمة 66.8%، وخلال الفترة 1995-2001م تراجعت نسبة مساهمة الائتمان لهذا القطاع من 72.1% عام 1995م إلى 40.9% عام 2000م وانخفض المتوسط السنوي لهذه المساهمة إلى 54.8% ليشكل متوسط عام خلال فترة الدراسة مقداره 59.8%. أما نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت من 7.8% عام 1990م إلى 10.4% عام 1994م وبلغ متوسط هذه المساهمة 9.2% خلال الفترة 1990-1994م وارتفع إلى 12.2% خلال الفترة 1995-2001م، كما

بلغت نسبة مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي 11% خلال فترة الدراسة 1990-2001م.

والملاحظ أن ما يقدم من تسهيلات ائتمانية لقطاع التجارة يفوق ما يسهم به في توليد الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد بما يزيد على خمسة أضعاف، إلا أن هذا الوضع يكاد يكون طبيعياً بالنسبة للبنوك التجارية التي تمول في الغالب قطاع التجارة نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من أرباح وتصفية ذاتية ومردود سريع مما يجعل البنوك تطمنن على قروضها.

ومن المفيد هنا أن نشير إلى إن عدم التوازن بين حجم التسهيلات الائتمانية التجارية وبين مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي بحاجة إلى إعادة دراسة وتقييم واعي للدور الذي يجب أن تلعبه البنوك في التنمية الاقتصادية والذي يتطلب تحقيق التوازن في توزيع الموارد المالية على الاستثمارات المحفزة للنمو في مختلف القطاعات لا سيما الإنتاجية منها.

خامساً: قطاع الخدمات:

استحوذ قطاع الخدمات في الاقتصاد اليمني على المرتبة الثانية من حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعات الاقتصادية، حيث بلغ متوسط نسبة الائتمان الممنوح لهذا القطاع 19.8% خلال الفترة 1990-1994م ثم ارتفع هذا المتوسط خلال الفترة 1995-2001م ليصل إلى 25.5%، أما متوسط النسبة خلال فترة الدراسة كلها 1990-2001م فبلغ 23.2%.

وإذا قورنت نسبة مساهمة ناتج قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي البالغة 47.8% مع نسبة ما يمنح لهذا القطاع من تسهيلات ائتمانية فإن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تزيد على ضعف نسبة الائتمان الموجه إليه، فالمنشآت الخدمية ما زالت صغيرة ولا تستطيع توفير الضمانات والشروط التي تطلبها البنوك عند تقديم الائتمان ونعتقد أن هذا الوضع ربما يكون مناسباً كون هذا القطاع خدماً وتتعدد فيه مسميات وتصنيفات التمويل الذي قد يكون جزءاً منه يستغل في أنشطة لا تصيف شيئاً إلى الناتج. (16)

(3-8) السياسة النقدية في اليمن

السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة ويقصد بها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد وأسعار الفوائد تحقيقاً للاستقرار النقدي الذي يضبط معدلات التضخم ويتناسب مع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويوفر البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي⁽¹⁷⁾.

ومنذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي عمل البنك المركزي اليمني على إدارة وتنظيم سلوك النقود والائتمان لتحقيق العديد من الأهداف لعل أبرزها تحقيق الاستقرار النقدي كمتطلب رئيسي للنمو الاقتصادي وذلك بإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق، وفي سبيل تحقيق ذلك يقوم البنك المركزي اليمني برسم وتبني وتنفيذ السياسة النقدية التي تتسجم مع هذا الهدف، فيحدد نظام سعر الصرف الأجنبي بالتشاور مع الحكومة ويقوم بتنفيذه، يرخص للبنوك والمؤسسات المالية ويراقب نشاطها، ويدير الاحتياطات الخارجية الرسمية⁽¹⁸⁾.

ويمكن التمييز بين فترتين رئيسيتين للتطورات في السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والتي تعكس وضع الجهاز المصرفي اليمني بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م، تبدأ الفترة الأولى من 1990م إلى 1994م أما الفترة الثانية فتبدأ بعام 1995م وتنتهي عام 2001م، ونتناول فيما يلي أهم تطورات السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية خلال الفترتين المذكورتين.

أولاً: تطورات السياسة النقدية للفترة 1990-1994م:

اتسم الاقتصاد اليمني خلالها باختلال الجانب النقدي فيه بسبب عدد من العوامل من أهمها ضعف الجهاز المصرفي وتدني مستوى كفاءته، وضعف فعالية السياسة النقدية وتبعيتها للسياسة المالية، والتخصيص المتحيز للائتمان المحلي لصالح الحكومة، مما أدى إلى ارتفاع عرض النقد بصورة كبيرة واتساع الفجوة بينه وبين الناتج المحلي الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم معدلات التضخم في الاقتصاد⁽¹⁹⁾.

لقد نما العرض النقدي بالمفهوم الواسع m2 بمعدل نمو مركب وسطي بلغ 23.2%، كما يوضح ذلك الملحق رقم (5)، وكان سبب الزيادة في العرض النقدي الضخ المستمر للنقود الجديدة المصدرة من البنك المركزي لسد العجز في ميزانية الدولة الذي ارتفع من (8%) عام 1990م كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (16.3%) عام 1994م ويعكس ذلك نسبة ائتمان البنك المركزي للحكومة والذي بلغت نسبته 99.8% خلال الفترة 1990-1994م، الأمر

الذي جعل زيادة عرض النقد المسئول الرئيسي عن سبب ارتفاع المستوى العام للأسعار من 37% تقريباً عام 1991م إلى 46.4% عام 1994م ، كما ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي من 14.48 ريال للدولار الأمريكي عام 1990م إلى 119 ريال في منتصف عام 1994م (20).

لقد سبب هذا التدهور في قيمة الريال حالة من الذعر وعدم الثقة بالعملة المحلية والتي تزايدت الرغبة لدى الأفراد والمؤسسات بالاحتفاظ بالثروة في صورة سلع حقيقية أو عملات أجنبية مما أدى إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد بشكل فاق الناتج المحلي الذي اتسم بالتراجع طوال السنوات المذكورة، وجعل نسب الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي سالبة بلغت في المتوسط (-0.44%) انظر الجدول رقم (3-7) في الجزء القادم من البحث.

كما ارتفعت نسبة العملة في التداول مقارنة بنسبة العملة الائتمانية (الودائع بجميع أنواعها)، إذ ارتفعت نسبة العملة المتداولة من 55% من إجمالي العرض النقدي عام 1990م إلى 66.4% عام 1994م وبمتوسط سنوي 59.5% ولمت بمعدل نمو مركب قدره 29.2% خلال تلك الفترة، بينما بلغ معدل النمو المركب للودائع تحت الطلب 18.3 كما يوضح ذلك الملحق رقم (6) .

إن ارتفاع نسبة العملة في التداول وانخفاض نسبة الودائع من العرض النقدي لدى البنوك دليل على ضعف الجهاز المصرفي وتدني مستوى كفاءته في جذب المدخرات وتمويل الاستثمارات من جهة وعلى انخفاض مستوى الوعي المصرفي لدى الجمهور والمؤسسات في اليمن من جهة أخرى، ومن الجدير بالملاحظة أن عدد الحسابات المفتوحة لدى الجهاز المصرفي اليمني كله لم تتجاوز نصف مليون حساب أي إن 2.7% من عدد السكان فقط لديهم حسابات مصرفية ويتعاملون مع البنوك، وهذه النسبة متدنية جداً بالمقارنة مع دول أخرى نامية (21). والواقع إن ارتفاع نسبة العملة في التداول وانخفاض نسبة الودائع المصرفية وتدني عدد الحسابات المصرفية المفتوحة لدى البنوك، دليل على أن اليمن كغيرها من الدول النامية تستخدم النقود كوسيلة تداول أكثر من استخدامها كأداة ادخار، بعكس الدول المتقدمة التي تستخدم فيها الودائع كوسائل دفع وادخار وترتفع فيها الممارسات الائتمانية المتقدمة مما يدل على تقدمها الاقتصادي (22).

والسؤال المهم الآن ماذا كان موقف السلطة النقدية تجاه تدهور الأوضاع الاقتصادية بالشكل المشار إليه أنفا؟ هل تدخل البنك المركزي من خلال ممارسة السياسة النقدية واستخدام أدواتها في معالجة تلك الاختلالات؟

عند متابعة تطورات السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية خلال الفترة 1990-1994م نجد إن السياسة النقدية اتسمت بالجمود والعشوائية ولم تفعل أدواتها بالشكل المطلوب، حيث كانت أسعار الفائدة الدائنة والمدينة محددة وثابتة من قبل البنك المركزي شأنها في ذلك شأن العديد من الدول النامية، فقد بقي سعر الفائدة على الودائع الأجلة ثابت ومحدد بنسبة 15%، وعلى الودائع الادخارية 10.5% طوال الفترة المذكورة، أما أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من البنوك المرخصة فبقيت ثابتة ومحددة بنسبة 17%.

وبالنسبة لأداة نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك وهي أهم أداة للرقابة الكمية على الائتمان، فقد ظلت كذلك ثابتة ومحددة بنسبة 30% طوال الفترة أيضا بالرغم من أن الاقتصاد مر بمرحلة عدم استقرار بفعل موجة تضخم مرتفعة وان استخدام هذه الأداة يعتبر أكثر فعالية في حالة التضخم منها في حالة الانكماش. لقد خلق التحديد المركزي لمعدلات الفائدة على الودائع وعلى القروض والسلفيات نوعا من التشوه السوقي، فلم تعكس تلك المعدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، لا سيما في ظروف التسارع الشديد لمعدلات التضخم، من جهة أخرى فإن معدلات الفائدة على القروض والسلفيات لم تكن المحدد الحقيقي للاستثمار بقدر ما كان حجم الدخل المتاح وحجم الادخار المحلي عاملين أساسيين في تحديد حجم الاستثمار⁽²³⁾. الأمر الذي عكس أهمية توفر السيولة لدى البنوك مع القدرة على الإقراض وليس معدل الفائدة ولعل ما يبرر ذلك بشكل أساسي هو عملية تحديد معدل الفائدة إداريا⁽²⁴⁾.

وفيما يخص أداة السوق المفتوحة التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على حجم الأموال المتاحة للإقراض من خلال تدخلها شراء أو بيعا للأوراق المالية في سوق السندات بحسب الحالة الاقتصادية (توسع أو انكماش)، نجد أن البنك المركزي اليمني لم يمتلك هذه الأداة خلال الفترة 1990-1994م نظرا لعدم وجود سوق منظم للأوراق المالية وعدم كفاءة السوق النقدية، كما أن الحكومة مولت عجز الميزانية خلال الفترة ذاتها عن طريق الاقتراض المباشر من البنك المركزي.

أما أداة سعر الخصم فإن استخدامها كان محدودا، لأن البنوك التجارية لم تتجه إلى البنك المركزي لطلب الإقراض منه، بل على العكس، اتجهت إلى إيداع فائض سيولتها لدى البنك المركزي نظير فائدة نسبتها 9.5%، مفضلة ذلك على تقديم الائتمان للقطاع الخاص

والمؤسسات العامة، خاصة مع ارتفاع مخاطر الإفراض في ظروف سياسية واقتصادية غير مستقرة، فارتفعت ودائعها من 19.2 مليار ريال عام 1991م إلى 30.5 مليار ريال عام 1994م، غير إن تلك السياسة أدت إلى تقليص قروض البنوك المقدمة للقطاع الخاص وتوظيف الأموال في استثمارات حقيقية⁽²⁵⁾. وهكذا يمكن القول إن البنك المركزي لم يستطع أن يفعل أدوات السياسة النقدية والائتمانية لتحقيق رقابته وسيطرته على الائتمان ومعالجة حالة الركود والتدهور الاقتصادي خلال الفترة 1990-1994م.

لقد اقتصر دور البنك المركزي في محاولة التخفيف من حدة تأثير تقلبات الأسعار وتدهور قيمة الريال اليمني عن طريق التدخل في سوق الصرف الأجنبي ومراقبة تداول العملة الأجنبية وتنظيم التجارة الخارجية⁽²⁶⁾. وبدءاً من عام 1990م أعطى البنك المركزي تعليماته إلى البنوك بقبول ودائع المغتربين اليمنيين بالدولار، وسمح للبنوك بشراء العملات الأجنبية من السوق المحلية والخارجية على أن تحتفظ البنوك بـ10% من إجمالي تلك المشتريات، ثم سمح لها بالاحتفاظ بنسبة 50% منها وتبيع النسبة الباقية للبنك المركزي في نهاية كل أسبوع، ويلتزم البنك المركزي بدفع مخصصات البنوك شهرياً من العملات الأجنبية⁽²⁷⁾.

وفي عام 1991م تم توحيد البنكين المركزيين سابقاً في البنك المركزي اليمني الحالي ليمارس وظائفه كبنك للدولة وبنك للبنوك، كما صدر قانون البنوك كأول قانون ينظم أعمالها، كما سمح للبنوك التجارية بالاحتفاظ بكامل مشترياتها المحلية من النقد الأجنبي. أما في 1992م رفع البنك المركزي أسعار الصرف الجمركي والتشجيعي، وأمام تزايد أسعار الصرف في السوق الموازي، تم إصدار لائحة تنظيم أعمال الصرافة في نهاية عام 1992م، ونصت على عدم تسجيل أي شركة صرافة إلا بموجب ترخيص من البنك المركزي وتحديد أماكن مزاوله مهنة الصرافة، وحددت اللائحة الحد الأدنى لشركة الصرافة المساهمة اليمنية بـ20 مليون ريال ومليونين ريال للمنشآت الفردية، وإن تخضع تلك الشركات ومحلات الصرافة لرقابة البنك المركزي⁽²⁸⁾.

وفي بداية عام 1994م زاد تدهور الأوضاع الاقتصادية، فارتفع سعر الصرف إلى أكثر من 100 ريال للدولار الواحد في السوق الموازي، وارتفع معدل التضخم ليزيد عن 46%، فبدأ البنك المركزي بتغيير سياسته للتأثير على الاقتصاد، معطياً الائتمان المصرفي قدرًا في المعالجة، كأداة مؤثرة على عرض النقد. بالإضافة إلى الاستمرار في مراقبة النقد الأجنبي لمنع

المضاربة به في السوق الموازي والحفاظ على سعر الصرف، قام البنك المركزي خلال عام 1994م بالإجراءات التالية (29):

- منع البنوك التجارية من تقديم التسهيلات بضمن الودائع بالعملة الأجنبية أو بضمانات مصرفية خارجية أو منح تسهيلات خارجية لأغراض الاستيراد أو لأغراض أخرى غير محددة.

- طالب البنك المركزي البنوك التجارية بموافاته ببيانات أسبوعية عن نشاطها الائتماني للعملاء والغرض منه ونوع الضمانات المقدمة من العملاء وتقارير شهرية عن القروض التي تتجاوز نصف مليون ريال لغرض تقييم المخاطر، كما طالبها بعدم منح تسهيلات إلى أي عميل يتجاوز 15% من رأسمال البنك واحتياطياته.

- في منتصف العام منع البنوك التجارية من التعامل في سوق الصرف الرسمي أو الموازي لحساب عملائها، وكانت قبل ذلك ممنوعة من التعامل في السوق الموازي لحسابها الخاص فقط.

- طلب البنك المركزي من البنوك التجارية في يونيو 1994م أن تعمل على رفع الحد الأدنى لرأسمالها إلى 250 مليون ريال (127.4 ألف دولار) بغية رفع كفاءتها المالية .

- تم في نهاية عام 1994م تحويل الحسابات المصرفية لكافة المؤسسات العامة من البنوك التجارية إلى البنك المركزي، والهدف من ذلك تحسين المراقبة المالية الحكومية على المؤسسات العامة.

وبالرغم من تلك التدابير والإجراءات التي قام بها البنك المركزي في مجال سوق الصرف الأجنبي ومراقبة العملة وفي مجال تنظيم التجارة الخارجية بهدف الحفاظ على استقرار أسعار الصرف واحتواء التضخم، لم يستطع البنك المركزي أيضا الخروج بالاقتصاد اليمني من حالة الركود، خاصة مع الاستمرار بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية وزيادة معدل نمو العرض النقدي (30).

وفي مجال الائتمان لم تشكل أدوات السياسة النقدية أي ضغط على البنوك التجارية، ويعزى السبب في ذلك إلى أمرين، الأول يتعلق بجانب الطلب، حيث إن حالات الركود التي أصابت الاقتصاد أدت إلى إشاعة الخوف في أوساط المستثمرين وبالتالي ترددهم عن الاقتراض لإقامة مشاريع استثمارية في ظروف اقتصادية راكدة وحالة عدم تأكيد، أما السبب الثاني وهو جانب العرض، فيمكن في تردد البنوك المرخصة في منح الائتمان إلى الأفراد والمؤسسات

والشركات العامة وتشدها في طلب الضمانات والكفالات خوفا من عدم قدرة المقترضين على الوفاء بتلك القروض لاحتمال الخفاض أرباحهم في ظروف الكساد.

ثانيا: تطورات السياسة النقدية خلال الفترة 1995-2001م

شهد عام 1995م البداية الحقيقية لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل وتحول في مسار السياسة الاقتصادية اليمينية المشتملة على مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية ذات التوجه الإصلاحية والهادفة إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد اليمني وتحفيز النمو الاقتصادي المستديم. وفي القطاع المالي والنقدي هدف البرنامج إلى (31):

1. تحقيق استقلالية السياسة النقدية وزيادة فاعليتها ووضع أولويات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تطبيق سياسات انتمائية انكماشية باعتماد البرنامج أهداف وسيطة تاشيرية (مثل تخفيض معدل الائتمان الموجه للحكومة، التحكم في معدل نمو العرض النقدي والحفاظ عليه عند المستويات الملائمة لتحقيق الاستقرار).

2. تغيير سياسات التمويل المتبعة في النظام المصرفي وخاصة في البنوك المتخصصة.

3. التصحيح الهيكلي للنظام المصرفي من خلال استقلالية البنك المركزي وزيادة نطاق إشرافه على النظام المصرفي لرفع كفاءة البنوك العاملة بتخفيض تكلفة الوساطة المالية وتفعيل دورها وحل مشكلة الديون الرديئة، بالإضافة إلى تأسيس بنوك جديدة (إسلامية، استثمار، شاملة)، وإنشاء السوق المالية، إدراكا من الحكومة بان الترتيبات المؤسسية المتطورة لسوق رأس المال ذات أهمية كبيرة للمساهمة في توسيع الاستثمارات الخاصة وخصخصة المشروعات العامة.

ولتحقيق الأهداف المباشرة للإصلاحات في القطاع النقدي، فقد مرت السياسة النقدية بأربع مراحل خلال الفترة 1995-2001م كما يلي:

المرحلة الأولى

بدأت في يوليو 1995م إلى ديسمبر 1996م، استخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة لتنفيذ إجراءات رقابية كمية ونوعية للحد من السيولة المحلية الزائدة عن حاجة الاقتصاد وبالتالي السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة واستقرار أسعار الصرف. ففي مجال السياسة النقدية المباشرة تم اتخاذ الإجراءات التالية:

1. اتباع سياسة مرنة لسعر الصرف تعتمد على تحريره من التدخل الحكومي والقيام بتنفيذ سلسلة من التخفيضات في القيمة الرسمية للريال، فتم تخفيضه في إبريل 1995م من 12 ريال لكل

دولار إلى 50 ريال (32) ، ثم إلى 100 ريال للدولار الواحد في يناير 1996م، وفي يونيو من نفس العام تم توحيد أسعار الصرف المتعددة التي كانت سائدة في إطار سعر الصرف الرسمي (33)، ومن ثم تعويمه بحيث أصبح السعر الحقيقي له يتحدد في السوق وفقا لعوامل العرض والطلب على النقد الأجنبي، وقد ساعد التعويم على تحقيق بعض الاستقرار لسعر صرف الريال مما ساهم في تخفيض معدلات التضخم من 55.1% عام 1995م إلى 30.7% عام 1996م (انظر الجدول رقم 3-6)

جدول رقم (3-6)

أدوات السياسة النقدية وأثرها على الودائع والقروض خلال الفترة 1995-2001م

السنة/البيان	نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع %		سعر الفائدة على الودائع %		معدل النمو في الودائع %		سعر الفائدة على الإقراض %	معدل التضخم %	معدل سعر الصرف ريال/دولار
	بالريال	بالدولار	الاجلّة	الادخارية	الاجلّة	الادخارية			
1995	25	25	22	20	41.5	21.9	30-25	55.1	121.69
1996	3/16	25	27	25	96.4	58	32-25	30.7	134.38
	12/3	15	22	20					127.53
1997	5/10	15	14	14	(1.6)	22.9	22-20	2.2	128.26
	8/2	15	12	12			21-16		
	12/1	10	11	11			21-15		
1998	2/5	10	10	10	3.9	14.3	21-14	6.0	131.80
	10/18	10	12	12			21-16		
	10/27	10	15	15			18		
1999	3/11		17	17	22.1	24	26-22	8.7	145.64
	5/9	15	20	20			26-22		
	6/9								
	12/5		18	18			28-22		
2000	1/17		15	15	37.3	34.9	27-19	4.6	161.21
	7/8	10							
	7/13		13	13			20-15		
2001		10				20-15	11.9	171.86	

المصدر: الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام 1995-2001م.

الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، نشرة إحصائية فصلية، المجلد 13، العدد 2، 2002م.

ولتحقيق المزيد من الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي، اتخذت السلطات النقدية عدد من الإجراءات الهادفة إلى التحرير التدريجي للرقابة على تداول النقد الأجنبي، فتم إصدار قانون الصرافة عام 1995م، وسمح للبنوك التجارية بمباشرة التعامل بالنقد الأجنبي ببيعاً وشراءً، إقراضاً وإيداعاً بسعر الصرف الموازي، وقد أثبتت التجارب إن البلدان التي تطبق قيوداً صارمة على العملة، تشهد عمليات هروب لرأس المال أكثر من تلك التي لا تراقب العملة الأجنبية بشدة (34):

2. على صعيد نسبة الاحتياطي القانوني، وللحد من قدرة البنوك التجارية على مضاعفة نقود الودائع وبالتالي خفض معدل نمو العرض النقدي، قام البنك المركزي في يوليو 1995م - كما يظهر في الجدول رقم (3-6) - بتوسيع نطاق نسبة الاحتياطي القانوني مع تخفيضها من 30% إلى 25% لتشمل الودائع والعملات المختلفة، وقد كانت ودائع الأجل لتسعة أشهر وسنة وودائع العملة الأجنبية معفية قبل ذلك. ويذكر أن هذا الإجراء أدى إلى الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وتراجع معدل نمو القروض لا سيما تلك المقدمة للقطاع الخاص.

3. استخدم البنك المركزي سعر الفائدة متزامناً مع نسبة الاحتياطي القانوني وفي نفس الاتجاه، فقام برفع الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع الادخارية من 10.5% قبل يوليو 1995م إلى 20%، كذلك رفع الحد الأدنى لمعدل سعر الفائدة على الودائع لاجل من 15% إلى 22%. وبعد ثمانية أشهر من الرفع الأول أقدم البنك المركزي في مارس 1996م على رفع الحد الأدنى لأسعار الفائدة بخمس نقاط مئوية لكل أنواع الودائع. وقد هدف البنك المركزي من خلال تلك الزيادات في معدل أسعار الفائدة على الودائع إلى تشجيع جذب المصارف لمخزونات الأفراد والمؤسسات وبالتالي تخفيض العملة المتداولة، وقد تحقق ذلك وارتفع معدل نمو الودائع الادخارية والودائع الآجلة لدى البنوك التجارية من 9.3% و 34% إلى 21.9% و 41.5% على التوالي نهاية عام 1995م، ثم إلى 58% و 96.4% نهاية عام 1996م.

أما أسعار الفائدة على الإقراض، فقد تم تحريرها في عام 1995م وترك تحديد لها لقوى العرض والطلب في السوق المصرفي - بعد أن ضلّت ثابتة ومحددة ب 17% منذ عام 1990م - فارتفعت تبعا لارتفاع معدلات أسعار الفائدة على الودائع ليتراوح معدلها بين (25%-32%) خلال عامي 1995م و 1996م وقد شجع هذا الارتفاع البنوك التجارية على منح الائتمان ولكنه أدى إلى إحجام المستثمرين عن طلبه، وكانت النتيجة انخفاض معدل نمو

القروض والسلفيات الممنوحة للقطاع الخاص إلى 2.3% عام 1996م مقارنة بمعدل 48.5% عام 1995م، وبالتالي تراكم السيولة لدى المصارف، وكان هذا الوضع مناسباً لاستحداث الحكومة لإداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية وهي اذونات الخزينة بناء على قانون الدين العام رقم (19) لسنة 1995م حيث تم في ديسمبر من نفس العام إصدار ما قيمته 1.9 مليار ريال ولمدة شهر واحد وهدفت تلك الأداة إلى امتصاص السيولة لتمويل عجز الموازنة العامة، فأتجهت البنوك إلى شراء تلك السندات ذات العائد المرتفع الذي بلغ 23.59% وبلغت مشترياتها 877 مليون ريال. وخلال عام 1996م ارتفعت مشتريات البنوك إلى 6.6 مليار ريال لفترات ثلاثة وستة أشهر بسعر فائدة بلغ 24.74% و 25.54% على التوالي، وقد وجدت البنوك التجارية في أذون الخزينة مجالاً للاستثمار المضمون (35).

وفي جانب السياسة الائتمانية عمل البنك المركزي في إطار برنامج الإصلاح النقدي على تقييد الائتمان العام من البنك المركزي وعلى ضبط الائتمان الخاص، وذلك بهدف السيطرة على معدلات نمو السيولة المحلية وتوفير بيئة اقتصادية أكثر استقراراً، وقد رأينا سابقاً أن نسبة الائتمان الحكومي من البنك المركزي تراجعت من 99.8% عام 1994م من إجمالي القروض إلى 96.6% عام 1996م، أما الائتمان الخاص فقد منع البنك المركزي البنوك التجارية من منح القروض والتسهيلات إلى المؤسسات العامة فيما يبدو أنه محاولة لحل مشكلة ديون المؤسسات العامة مع البنوك التجارية من جهة وفي اتجاه تطبيق قانون خصخصة تلك المؤسسات من جهة أخرى .

إضافة إلى ما تقدم ذكره فقد اتبع البنك المركزي سياسة السقوف الائتمانية في بداية عام 1996م وأصدر تعليماته للبنوك المرخصة بان لا يزيد الائتمان الممنوح من قبل كل بنك للقطاع الخاص عن نسبة 35% من الائتمان الذي تم منحه عام 1995م على أن تحدد الزيادة تراكمياً نهاية كل ربع من السنة كما يلي 13% و 26% و 32% و 35% على التوالي، وعدم تجاوز هذا السقف الائتماني إلا بموافقة البنك المركزي .

وفي مجال التجارة الخارجية، سمح للبنوك بفتح اعتمادات مستنديه وأي معاملات مصرفية أخرى للاستيراد والتصدير بدون الحصول على ترخيص من البنك المركزي باستثناء استيراد السلع الأساسية المدعومة .

المرحلة الثانية

بدأت من ديسمبر 1996م إلى سبتمبر 1998م، بعد سنة ونصف من اتباع سياسة نقدية انكماشية، وخوفاً من دخول الاقتصاد مرحلة الركود، تم البدء بتنفيذ سياسة نقدية توسعية

متوازنة، حيث عمل البنك المركزي على خفض أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني مع الاستمرار في إصدار أذون الخزانة بفرض تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر غير تضخمية، ففي ديسمبر 1996م قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على ودائع العملات المحلية والأجنبية لدى البنوك المرخصة من 25% إلى 15%، واستمر العمل بهذه النسبة الموحدة حتى ديسمبر 1997م عندما خفضت نسبة الاحتياطي على الودائع بالريال إلى 10% وبقاء نسبة الاحتياطي على الودائع الأجنبية ثابتة حتى نهاية هذه المرحلة.

وبالنسبة لمعدل سعر الفائدة على الودائع الادخارية والأجلة فتم تخفيضها بخمس نقاط مئوية لتصبح 22% و 20% على التوالي، ثم تلا ذلك التخفيض تخفيض آخر موحد إلى 14% لكلي النوعين وذلك في مايو 1997م، ثم استمر التخفيض في معدل سعر الفائدة على الودائع إلى 12% في أغسطس، وإلى 11% في ديسمبر من نفس العام، وكان آخر تخفيض خلال هذه المرحلة في فبراير 1998م عندما وصل معدل سعر الفائدة على الودائع إلى 10% وهو أدنى معدل لها خلال فترة الدراسة كلها، وقد استمر العمل بهذه المعدلات لسعر الفائدة حتى ديسمبر 1998م.

والسؤال المطروح الآن هو ما أثر تلك السلسلة من التخفيضات في أسعار الفائدة على حجم كل من الودائع والقروض ؟

من خلال تتبع معدلات النمو في حجم الودائع الادخارية، نجد أنها تراجعت من 58% نهاية عام 1996م إلى 22.9% عام 1997م، بينما انخفض معدل نمو الودائع الأجلة من 96.4% عام 1996م إلى معدل سالب قدره (1.6%)، وبالنسبة لمعدل الفائدة على القروض فقد تأثر بالتخفيض المستمر في معدل الفائدة على الودائع، حيث عكست البنوك تلك المعدلات المتناقصة على أسعار الفائدة على قروضها المقدمة إلى القطاع الخاص، فانخفضت من المدى (25% - 32%) في نهاية عام 1996م، لتتراوح بين (20% - 22%)، ثم إلى (16% - 21%)، ثم إلى (15% - 21%)، و (14% - 21%) في فبراير 1998م، كما يبين ذلك الجدول رقم (3-6)، وتناسب مع ذلك انخفاض نسبة العملة في التداول من 52% عام 1995م إلى 41.9% عام 1998م انظر الملحق رقم (5).

لقد ترتب على تخفيض كل من نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الفائدة على الإقراض إتاحة المجال أمام البنوك لمنح المزيد من الائتمان لقطاع الأعمال والاستثمار، فأرتفع معدل نمو

قروض القطاع الخاص من 2.3% عام 1996م إلى 40.1% عام 1997م وإلى 43% عام 1998م.

وأما أذون الخزينة فقد استمر البنك المركزي بإصدار المزيد منها خلال عام 1997م، وبلغ إجمالي القيمة الفعلية لما إصداره حوالي 81 مليار ريال وبمتوسط عائد قدره 16% سنوياً، وفي منتصف عام 1998م بلغ إجمالي الإصدار من أذون الخزينة 87 مليار ريال وبمتوسط عائد قدره 11.5%.

وبهدف رفع كفاءة البنوك في منح الائتمان وتعزيز مصادرها المالية، طلب البنك المركزي من البنوك المرخصة في عام 1998م رفع الحد الأدنى لرأسمالها المدفوع إلى 750 مليون ريال وحدد نهاية العام موعداً لاستيفاء ذلك (36).

المرحلة الثالثة

امتدت هذه المرحلة من أكتوبر 1998م إلى مايو 1999م، مع ظهور مشكلة النقد الأجنبي التي شهدتها الاقتصاد اليمني نهاية عام 1998م بسبب انخفاض الإيرادات النفطية عندما انخفضت الأسعار العالمية للنفط، واجه البنك المركزي تلك المشكلة باتخاذ إجراءات متشددة مقارنة بالفترة السابقة بهدف جذب المزيد من ودائع الأفراد والمؤسسات إلى الجهاز المصرفي، ومن ثم تشجيعه على شراء أذون الخزينة لتعويض الإيرادات العامة، فقام في أكتوبر 1998م برفع أسعار الفائدة على الودائع بالريال وبالعملات الأجنبية تدريجياً من المعدل الموحد البالغ 10% إلى 12%، ثم إلى 15%، ثم إلى 17% في مارس 1999م، وإلى 20% في مايو من العام نفسه وذلك لتفادي الضغوط على سوق النقد الأجنبي (37). وقد أدى هذا الرفع في معدل فائدة الإيداع إلى ارتفاع معدل نمو الودائع الادخارية والأجلة في ديسمبر 1998م إلى 14.3% و 3.9% على التوالي، ثم إلى 24% و 22% عام 1999م، وتبعاً لارتفاع أسعار الفائدة على الودائع ارتفع سعر الفائدة على القروض ليتراوح بين (16% - 21%) في نهاية عام 1998م ثم إلى (22% - 26%) في منتصف عام 1999م.

كما تم رفع نسبة الاحتياطي القانوني على ودائع البنوك من العملات الأجنبية من 15% إلى 20% مع ثبات النسبة ذاتها على ودائع الريال عند 10%. وكان البنك المركزي في يناير 1999م قد طلب من البنوك المرخصة أن ترفع الحد الأدنى لرأسمالها إلى مليار ريال وأعطاهما فرصة إلى نهاية العام لاستيفاء ذلك (38).

المرحلة الرابعة

بدأت هذه المرحلة في يونيو عام 1999م واستمرت حتى نهاية عام 2001م، وفيها عاد البنك المركزي إلى انتهاج سياسة نقدية توسعية نتيجة لتحسن وضع الموازين المالية فخفض من نسبة الفائدة على الودائع الادخارية والأجلة إلى 18% في ديسمبر 1999م، ثم إلى 15% في يناير 2000م، وإلى 13% في يوليو من نفس العام، ومن ثم ثباتها حتى نهاية عام 2001، وقد تبع ذلك انخفاض معدل سعر الفائدة على الإقراض ليتراوح بين (15% إلى 20%).

أما نسبة الاحتياطي القانوني، فتم رفعها بالنسبة لودائع الريال إلى 15% في يونيو 1999م بعد أن كانت 10% قبل ذلك، في حين لم تتغير نسبة الاحتياطي على الودائع بالعملة الأجنبية

كما تم تخفيض متوسط أسعار الفائدة على أذون الخزينة من 14.08% في نهاية عام 1999م إلى 12.93% نهاية عام 2000م ثم إلى 11.93% في نهاية عام 2001م وأصبح التنافس عليها شديد، مما ساعد على تمويل الاقتصاد بأقل كلفة ممكنة، ونظراً لعدم كفاية أذون الخزنة وعمليات إعادة الشراء لتحقيق أهداف السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار، لم يتم إصدار اذونات جديدة خلال عامي 2000م و 2001م، واستحدثت أداة مالية جديدة هي شهادات الإيداع منذ يناير 2001م بهدف امتصاص السيولة الفائضة من السوق وبلغت قيمة تلك الشهادات 40.1 مليار ريال، حازت البنوك على 75% منها في حين اشترت صناديق التقاعد 24% والمؤسسات العامة 1%، وقد ساهمت شهادات الإيداع في امتصاص السيولة واستيعاب تدفقات النقد الأجنبي إلى الداخل وتخفيض الضغوط على سعر الصرف وتخفيض النمو في القاعدة النقدية، وفي مجال تدعيم الالتزامات بمعايير لجنة بازل وكفاية رأس المال للنظام المصرفي، طلب البنك المركزي من البنوك المرخصة في يناير 2000م رفع الحد الأدنى لرأس مالها إلى 1.250 مليار ريال والزمها باستيفاء الحد المطلوب قبل نهاية العام (38).

(3-9) مشكلة التمويل الاستثماري في اليمن:

إن بحثنا لموضوع تمويل الاستثمار في اليمن لا بد أن يتصل به البحث في المصدر الحقيقي لتكوين رأس المال ألا وهو الادخار. فالنمو الاقتصادي يحتاج إلى الاستثمار الذي يجب أن يمول بالادخار، لذلك لا بد من الإشارة إلى أن مستوى المدخرات الوطنية والاستثمار الذي تموله في أي بلد إنما هو مؤشر لمدى القدرة على تحقيق التنمية المستقلة. ومن المشكلات التي

تعاين منها اليمن عدم وفرة رأس المال اللازم للاستثمار وذلك بسبب تدني مستويات الدخل وتدني مستويات الادخار، الأمر الذي أدى إلى ظهور فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تغطيتها عن طريق الاقتراض بشكل رئيسي.

ويوضح الجدول رقم (7-3) معدلات الادخار والاستثمار في اليمن خلال الفترة

1990-2001م.

جدول رقم (7-3)
تطور حجم الادخار والاستثمار خلال الفترة 1990-2001م

السنة	المنتجات المحلي الإجمالي		الادخار المحلي الإجمالي		الاستثمار الإجمالي		فجوة الموارد (I-S)		نسبة الفجوة إلى	
	م.دولار	%	م.دولار	%	م.دولار	%	م.دولار	%	GDP	الاستثمار
1990	8735	91.2	765	8.8	1289	14.6	524	14.6	5.8	39.8
1991	5954	106.3	(376)	(6.3)	960	16.1	1336	16.1	22.4	139.2
1992	5755	99.5	29	0.5	1289	22.4	1260	22.4	21.9	97.8
1993	4901	107.8	(386)	(7.8)	992	20.2	606	20.2	28.1	138.7
1994	3794	97.3	102	2.7	797	21.0	695	21.0	18.3	87.2
1995	4236	97.8	92	2.2	926	21.9	834	21.9	19.7	90.1
1996	5794	85.9	817	14.1	1333	23.0	516	23.0	8.9	38.8
1997	6937	84.0	1109	16.0	1711	24.7	602	24.7	8.7	35.2
1998	6316	88.4	731	11.6	2035	32.2	1304	32.2	20.6	64.1
1999	7466	78.4	1610	21.6	1788	24.0	178	24.0	2.4	9.9
2000	9177	74.3	2356	25.7	1634	17.8	(722)	17.8	(7.9)	(44.2)
2001	9250	83.5	1496	16.6	1602	17.7	106	17.7	1.2	6.6
المتوسطات ومعدلات النمو										
12994-1990		100.4	(39.6)	(0.44-)	(11.3)	19.3		19.3	19.3	100.5
2001-1995		84.6	59.2	15.4	9.6	9.9		9.9	7.7	28.6
2001-1990		99.5	6.3	8.8	2.0	15.1		15.1	13.6	58.6

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2001م.

$$n = e^{\left\{ \left(\frac{\ln x_n - \ln x_i}{n-1} \right) - 1 \right\}} * 100\%$$

تم حساب معدل النمو المركب وفقاً للصيغة

ومن الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1- إن المدخرات المحلية (مدخرات العائلات، قطاع الأعمال، والقطاع الحكومي) لم تكن كافية لتمويل الاستثمارات الإجمالية طوال الفترة باستثناء عام 2000م الذي ارتفعت فيه المدخرات الخاصة والحكومية نتيجة تحقق فائض في الميزانية العامة للدولة .

2- حدث انخفاض حاد في حجم الادخارات الإجمالية خلال الأعوام 1990-1994م، وسجل نسبة سالبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عامي 1991م و 1993م بنسبة 6.3% و 7.8% على التوالي، ويفسر ذلك ارتفاع نسبة الاستهلاك، حيث وصلت تلك النسبة 100.4% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة، وشكلت الادخارات نسبة سالبة بلغت (-0.44) منه، كما نمت الادخارات بمعدل مركب سالب نسبته (-39.6%).

3- ارتفعت نسبته الاستثمار الإجمالي من 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990م إلى 21% عام 1994م بمتوسط سنوي 19.3% ونما بمعدل مركب سالب 11.3% خلال تلك الفترة.

4- بمقارنة نسبة الادخار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه مع نسبة الاستثمار الإجمالي ومعدل نموه، يتضح الخلل القائم بين العنصرين، ويعتبر التوازن بين الادخار والاستثمار ركنا أساسيا في التوازن العام لأي اقتصاد، وأن اختلال التوازن بينهما يخل بتوازن الاقتصاد الكلي خاصة عندما تكون الاستثمارات الكلية اكبر بكثير من المدخرات المحلية، إذ تكون النتيجة المحتملة لمثل هذا التباين ارتفاع المستوى العام للأسعار⁽⁴⁰⁾.

5- بلغت نسبة فجوة الموارد (الاستثمار - الادخار) 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990م وارتفعت إلى 28% عام 1993م لتشكل في المتوسط نسبة 19.3% سنويا، ويعني ارتفاع تلك الفجوة الاستثمارية أن الادخار المحلي منخفضا، وبالتالي كان لا بد من الاهتمام بتشجيع المدخرات المحلية وإيجاد الظروف والفرص المناسبة لها خاصة مع تناقص التحويلات الخارجية وضالة مورد الدعم الخارجي. أما نسبة الفجوة إلى حجم الاستثمار فبلغت 100.4% بالمتوسط خلال الفترة نفسها.

6- شهدت الفترة 1995-2001م تحسنا في مستويات الادخار المحلي، وارتفعت نسبته من 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1995م إلى 25.7% عام 2000م وبلغ ما قيمته 381 مليار ريال (2.4 مليار دولار) وهو ما يربو عن ربع الناتج المحلي الإجمالي وقد غطت الادخارات الطلبات الاستثمارية البالغة 264.3 مليار ريال (1.6 مليار دولار) وبلغت نسبة

الفائض 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع سبب تحسن نسب الادخار في الفترة 1995-2001م إلى انخفاض الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت في المتوسط 84.6%، ويأتي هذا الانخفاض في الاستهلاك نتيجة للاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، لما تتضمنه تلك البرامج من تخفيض الإنفاق العام وتقليص دعم السلع الأساسية وغير ذلك من الإجراءات الهادفة إلى القضاء على الاختلالات الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي⁽¹¹⁾. وشكلت نسبة الادخار خلال الفترة المذكورة 15.4% .

7- ارتفعت نسبة الاستثمار الإجمالي من 21.9% عام 1995م إلى 32.2% عام 1998م وشكلت في المتوسط 9.9% خلال الفترة 1995-2001م ويوضح ذلك الجدول (3-7) أن نسبة فجوة الاستثمار تناقصت من 19.7% عام 1995م إلى 2.4% عام 1999م ثم إلى قيمة سالبة (فائض في الادخار) عام 2000م قدرها 7.9% نتيجة لتحسن الادخار الحكومي بتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة، وكانت نسبة الفجوة قد بلغت 20.6% عام 1998م نتيجة لتراجع الادخار الحكومي عندما انخفضت الأسعار العالمية للنفط مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية. أما نسبة الفجوة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2001م تراجمت إلى 7.7% في المتوسط وتراجعت بالنسبة للاستثمار إلى 28.6% خلال الفترة نفسها، وخلال فترة الدراسة 1990-2001م بلغت 58.6% من حجم الاستثمار؛ أي أن 58.6% من الاستثمار لم يتوفر له تمويل محلي من المدخرات المحلية وبالتالي الاضطرار إلى مصادر خارجية لتمويل تلك الفجوة على شكل قروض واستثمارات أجنبية مباشرة وهذا ما يعرف بالفجوة التمويلية التي تدل على مدى اعتماد الاقتصاد اليمني على العالم الخارجي في تمويل التنمية الاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة عملت منذ عام 1995م- من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري- على حل مشكلة الاختلال بين الادخار والاستثمار، فدعا البرنامج إلى ضبط الاستهلاك بهدف تحسين حصة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مستويات الاستثمار باعتباره المحرك الأساسي للتنمية وحافز للنمو الاقتصادي، وإفساح المجال لاستثمار القطاع الخاص وإزالة المعوقات أمامه وتوفير الظروف الملائمة لتفعيل اقتصاد السوق وتخفيض التعريفات الجمركية على السلع الاستثمارية والمواد الأولية، بالإضافة إلى إن الحكومة سعت من خلال الخطة الخمسية الأولى 1996-2000م إلى التمييز الواضح بين النفقات

الحكومية الجارية الاستهلاكية وبين النفقات الاستثمارية بحيث تفوق النفقات الاستثمارية النفقات الجارية، وتحسين إجراءات التخطيط والرقابة المالية⁽⁴²⁾.

وتساهم البنوك العاملة في تمويل الاستثمار بشقيه العام والخاص وذلك عن طريق منح التسهيلات الائتمانية المباشرة لجميع قطاعات الاقتصاد لشراء الأصول الثابتة والمتداولة ولا يقتصر دور البنوك في تمويل عملية الاستثمار على تقديم التسهيلات المصرفية فقط بل يتعداه ليشمل الاستثمار المباشر في القطاعات الاقتصادية خاصة في الصناعة والخدمات وأصبحت البنوك في مختلف بلدان العام تنصدر قوائم مؤسسي الشركات الجديدة، بالإضافة إلى الاستثمار المباشر عن طريق شراء أسهم بعض الشركات العامة والمشاركة في تأسيس شركات صناعية مختلفة⁽⁴³⁾.

وبالنظر إلى واقع الاستثمار المباشر للبنوك اليمنية نجده دون المستوى المطلوب لتفعيل دور البنوك في هذا المجال في اقتصاد يتسم بانخفاض مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الإجمالي، فقد ضلت المساهمات الرأسمالية منخفضة ومتذبذبة في الفترة 1990-1994م، وكما يوضح ذلك الجدول التالي.

جدول رقم (3-8)

المساهمات الرأسمالية للبنوك التجارية خلال الفترة 1990-2001م (مليون ريال)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المساهمات الرأسمالية	143	146	147	145	194	185	181	188	305	649	474	674
معدل النمو %	-	2.7	0.2	(0.9)	33.7	(4.8)	(2.4)	4.3	61.8	112.8	(26.9)	42.1
متوسط	8.9					26.7						
معدل النمو	20.23											

المصدر: الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، نشرة إحصائية فصلية (أبريل- يونيو 2002م)، المجلد 13، العدد 2، 2002م، ص 11.

* حسب معدلات النمو من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه

حيث ارتفعت من 143 مليون ريال عام 1990م إلى 194 مليون ريال عام 1994م، وبلغت في المتوسط 155 مليون ريال ومتوسط نمو بلغ 8.9%، ولعل سبب تواضع مساهمة البنوك بالاستثمار المباشر يعود إلى حالة الركود التي عاشها الاقتصاد اليمني والأوضاع غير المستقرة

سياسيا واقتصاديا خلال الفترة 1990-1994م مما زاد من حالة عدم التأكد من نجاح الاستثمارات.

وفي عام 1995م انخفضت مساهمة البنوك الاستثمارية إلى 185 مليون ريال بمعدل نمو سالب (4.8%)، ثم إلى 181 مليون ريال عام 1996م بمعدل نمو سالب (2.4%) بسبب اتجاه البنوك إلى الاستثمار المالي في أدون الخزانة نظرا لارتفاع العائد عليها، وفي عام 1997م ارتفعت مساهمة البنوك الاستثمارية إلى 188 مليون ريال عندما تم البدء بتنفيذ برنامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي، ثم إلى 305 مليون ريال و 649 مليون ريال لعامي 1998م و 1999م بمعدلي نمو 61.8% و 112.8% على التوالي.

وفي عام 2001م ارتفعت استثمارات البنوك التجارية إلى 637.9 مليون ريال وبمعدل نمو بلغ 42.1% وتمثل حيازة البنوك التجارية من شهادات الإيداع وعمليات إعادة الشراء معظم هذه الاستثمارات، وبلغ معدل نمو المساهمات الرأسمالية للبنوك 26.7% خلال الفترة 1995-2001م.

وبلغ معدل النمو في الاستثمارات الكلية للبنوك 26.7% في المتوسط خلال الفترة 1995-2001م، فيما بلغ نفس المعدل 20.2% خلال الفترة الكلية للدراسة 1990-2001م.

هوامش ومراجع الفصل الثالث

- (1) عوض الله، زينب حسين، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، القاهرة، 1995م، ص77.
- (2) شامية، احمد زهير، النقود والمصارف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1993م، ص22.
- (3) الجالودي، بسام، الائتمان المصرفي في الأردن وأثره على الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، 1999م، ص47.
- (4) عقل، مفلح، "السياسات الائتمانية للمصرف التجاري: محدداتها وأهدافها"، البنوك في الأردن ، المجلد الثاني، العدد الثالث، عمان، 1983، ص46.
- (5) رمضان ، زياد، جودة، محفوظ احمد، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000م، ص18.
- (6) الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص115.
- (7) الزبيدي، حمزة محمود، إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2000، ص71.
- (8) الريحان، بكر، "أهمية تحليل مخاطر البنوك وأهدافه"، البنوك في الأردن، المجلد 21، العدد 9 ، 2002م، ص22.
- (9) البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1998م، ص54.
- (10) الرحومي، احمد، دور المصارف اليمنية في عملية التنمية، المؤتمر الرابع لرجال المال والأعمال: العمل المصرفي في اليمن الواقع والآفاق، الغرفة التجارية والصناعية، عدن - اليمن، 28-29 28-29 نوفمبر 1999م، عدن، 1999م
- (11) البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2001م، ص50.
- (12) الشمري، ناظم، النقود والمصارف والنظرية النقدية، مرجع سابق، ص125.
- (13) Branson, Litvack, Macroeconomics, Harpen International ed, New York 1981, p310.

(14) هناك بعض الدراسات التي تشكك في دقة احتساب معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لليمن سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة وان الإحصاءات الرسمية مبالغ فيها نتيجة لاستخدام أسعار صرف متعددة في حساب الناتج القومي والمحلي، اختلاف طرق حساب الناتج والدخل وقد ترتب على ذلك اختلاف أسس المقارنة وتكرار عملية الحساب، كما أن مصدر النمو في الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى النمو الاسمي في ناتج القطاع النفطي وصادراته نتيجة لارتفاع أسعار الصرف من سنة لأخرى وعدم ثباتها مما أدى إلى تضخيم مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي رغم أن التغيرات الحقيقية في كميات وأسعار الصادرات النفطية ليست بالقدر الذي تظهره الحسابات القومية، انظر :

- دراسة سيف العسلي بعنوان "النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري"، مؤتمر الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية، صنعاء- اليمن 19-20 إبريل، نشر مجلة الثوابت، صنعاء، 1999م، ص ص 166-182.

- دراسة يحيى صالح بعنوان "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد(25) 2001م، ص ص 71-100.

(15) الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى اللجنة الاقتصادية، ورقة عمل حول انحسار دور الجهاز المصرفي ورأس المال الوطني في الاستثمار والتنمية، صنعاء (17-18 سبتمبر)، 2002م، ص ص 10-27.

(16) المرجع ذاته، ص ص 10-27.

(17) مصطفى، أحمد، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، البسوك في الأردن، المجلد(19)، العدد 5، 2000م، ص 9.

(18) الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب، القانون رقم (14) لسنة 2000م بشأن البنك المركزي اليمني، صنعاء، 2000م، ص 3.

(19) الاثوري، جميل حميد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني وسياسات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2000م.

(20) خلال الفترة 1990-1994م تعددت أسعار الصرف في إطار سعر الصرف الرسمي كما يلي: 1. سعر صرف رسمي يساوي 12 ريال للدولار لمعاملات الحكومة الخارجية واستخدام البنوك التجارية في معاملاتها بالنقد الأجنبي، 2. سعر صرف جمركي يساوي 18 ريال للدولار

يستخدم في التقييم الجمركي باستثناء السلع الغذائية المدعومة، 3. سعر الصرف الدبلوماسي يساوي 5.5 ريال للدولار وهو خاص بالدبلوماسيين اليمنيين في الخارج، 4. سعر الصرف التشغيلي ويساوي 25 ريال للدولار يستخدم لأغراض احتساب مشتريات البنك المركزي للنقد الأجنبي من شركات النفط الأجنبية والسفارات، 5. سعر الصرف للسلع الأساسية ويعادل 12 ريال للدولار، 6. سعر الصرف التدخل للبنك المركزي الذي حددته لجنة الصرافة في نوفمبر 1994 بهدف الحفاظ على سعر الصرف في السوق الموازية، وقد انهار هذا السعر في مطلع عام 1995م أمام استمرار ارتفاع السعر الموازي، لان البنك المركزي اكتفى بحمايته إدارياً وليس فعلياً.

(21) مثل السعودية التي تبلغ فيها تلك النسبة 26% من عدد السكان وفي بعض الدول المتقدمة مثل استراليا وهونج كونج تصل هذه النسبة إلى أكثر من 100% وهذا يعني أن الفرد في هذه البلدان لديه أكثر من حساب مصرفي. (الجمهورية اليمنية، البنك المركزي، التقرير السنوي لعام 2001م، ص 61)

(22) السيد علي، عبد المنعم، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975م، ص 29.

(23) انظر دراسة سيف العسلي بعنوان النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، مرجع سابق.

(24) الخطيب، فوزي، دور مؤسسات الوساطة المالية في تمويل القطاع الصناعي في الأردن، مرجع سابق، ص 109.

(25) الافندي، محمد، برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية دراسة تقويمية

لنتائج الإصلاحات النقدية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 10، القاهرة، 1997م، ص 106.

(26) فبعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م، تم تحديد سعر صرف كل من الريال والدينار (العملتين الرسميتين قبل الوحدة) أمام الدولار الأمريكي بـ 12 ريال للدولار و 0.462 دينار للدولار الواحد بسعر تقاطعي بين الريال والدينار يساوي 26 ريال لكل دينار، وتم تبليغ البنوك العاملة بقبول فتح حسابات الودائع أو منح القروض للعملاء بالدينار أو بالريال.

(27) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1990م، ص 46.

(28) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1992م، ص 48.

(29) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1994م، ص 4-42.

- (30) الافندي، محمد، برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية دراسة تقييمية
 لنتائج الإصلاحات النقدية، مرجع سابق، ص 98.
- (31) البنك الدولي، الجمهورية اليمنية أبعاد التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، ترجمة عبد
 البارى الشرجبي، مجلة الثوابت، العدد 7، صنعاء، 1996م، ص 49.
- (32) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1995م، ص 41.
- (33) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1996م، ص 45.
- (34) علاوين، محمد عبد الهادي، اثر الائتمان المصرفي في إحداث التقلبات الاقتصادية في
 الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1998م، ص 45.
- (35) السرحي، لطف، السياسات النقدية والبنوك الإسلامية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة النظام
 المصرفي التي أقامها المجلس الاستشاري خلال الفترة 7-9 ديسمبر 1998م، صنعاء، ص 227.
- (36) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1998م، ص 46.
- (37) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 2000م، ص 46.
- (38) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 2000م، ص 48.
- (39) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 2001م، ص 50-57.
- (40) زكي، رمزي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى،
 1980م، ص 189.
- (41) عامر، عبد الكريم ، العولمة واتجاهات الإصلاحات الاقتصادية في اليمن، المؤتمر
 الاقتصادي الثاني، تحرير البشاري نشر مجلة الثوابت ، صنعاء ، اليمن، 1999 ، ص 447.
- (42) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية ، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية
 والاجتماعية (1996-2000) ، ص 36، 63.
- (43) عقل، مفلح محمد، "سياسات الجهاز المصرفي الأردني في الاستثمار أداء الماضي وأفاق
 المستقبل"، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، 1994م، ص 455.

الفصل الرابع
التحليل الإحصائي القياسي

© Arabic Digital Library Zarmouk University

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي القياسي

استنادا إلى الإطار النظري ومنهجية الدراسة في الفصل الأول، يقوم هذا الفصل على تقدير المعادلات الإحصائية للنموذج القياسي الذي تم تحديده ويهدف إلى قياس اثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية إلى الاقتصاد اليمني ككل وإلى القطاعات الاقتصادية (الزراعة، والصناعة، والبناء والتشييد، والتجارة، والخدمات)، وذلك باستخدام بيانات إحصائية ربع سنوية لمتغيرات النموذج تغطي الفترة من الربع الأول من عام 1990م إلى الربع الرابع من عام 2001م. وقد تم تحويل بعض البيانات التي تتوفر بشكل سنوي (الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال المقدر، العمل) إلى بيانات ربعية باستخدام طريقة (ديز) Diz Approach الموضحة في الملحق رقم (7).

وقبل عرض نتائج النموذج القياسي لا بد من الإشارة إلى انه قد تم اعتبار معالجة مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation كل المعادلات التي ظهرت فيها هذه المشكلة وذلك بإضافة $AR(1)$ كمتغير داخلي بفترة إبطاء واحدة، حيث يصبح الارتباط الذاتي جزءا أساسيا من بناء النموذج تتم معالجته أثناء عملية التقدير نفسها⁽²⁾ (Fair, 1970⁽¹⁾، 1973).

كما تم التحقق من مشكلة التشخيص أو التمييز Identification Problem، حيث توفر لذلك شرط الدرجة Order Condition، وشرط الرتبة Rank Condition، وتبين إن المعادلتين كانتا زائدتي التمييز Over Identified، وعليه فبالإمكان تقدير معادلات النموذج الهيكلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ذات المرحلتين 2SLS على شكل نظام System، أو تقدير كل معادلة على حدة وتفضل بعض الدراسات الطريقة الأولى لان الأخطاء في معظم الأنظمة مترابطة وبالتالي فإن تقديرها مع بعضها يعطي نتائج أكثر اتساقا وإمكانية وضع بعض الشروط على معاملات بعض المتغيرات أثناء التقدير. ولتحقيق هدف هذه الدراسة فإننا نفضل الطريقة الأخيرة حيث نسعى من تقدير المعادلة الأولى إلى الحصول على القيمة المقدرة للائتمان المصرفي (BC) وكذلك اخذ بواقي الانحدار Residuals، وفي المرحلة الثانية يتم تعويض هذه القيمة المقدرة للائتمان (BC) في المعادلة الهيكلية الثانية (دالة الإنتاج) بدلا عن القيمة الأصلية (نصر، 1997،⁽³⁾) وإضافة بواقي التقدير كعامل إضافي يمثل الائتمان المصرفي غير المخطط أو غير المحدد (UBC).

أما بالنسبة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية وكما أشرنا في الفصل الأول، فإن معظم بيانات السلاسل الزمنية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار Non stationary وان معظم البيانات الاقتصادية تعاني من هذه المشكلة والتي تؤدي إلى عدم دقة نتائج استخدام طريقة OLS في تقدير الدوال، وعليه وقبل البدء بعملية تقدير النموذج القياسي الخاص بدوال الائتمان ودوال الإنتاج، لا بد من إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، وبتطبيق اختبار ديكي - فولر (DF) وديكي - فولر الموسع (ADF) على المستوى الأول Level بقاطع (C) واتجاه زمني Trend ، وتبين إن معظم المتغيرات تعاني من هذه المشكلة على المستوى الأول، حيث كانت القيم المحسوبة لها أقل من القيم الحرجة المستخرجة من جدول ماكينون، عند مستوى دلالة 5% كما يوضح ذلك الملحق رقم (8). وبعد ذلك تم إعادة اختبار ديكي - فولر الموسع بعد اخذ الفرق الأول First Difference وتبين أن جميع البيانات مستقرة على الفرق الأول (انظر الملحق رقم 8)، ويعني ذلك أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) .

(1-4) نتائج تقدير النموذج القياسي

أولاً: نتائج تقدير دوال الائتمان المصرفي في الاقتصاد اليمني وقطاعاته المختلفة:

تم تقدير دوال الائتمان المصرفي حسب المنهجية التي سبق توضيحها وذلك على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية ووفقاً للمعادلة التالية:

$$LN\hat{BC} = LNB_1 + B_2 LN\hat{GDP} + B_3 LN\hat{POP} + B_4 LN\hat{TDEP} + B_5 LN\hat{RI} + U1 \dots \dots \dots (1)$$

وكانت نتائج التقدير على النحو المبين في الجدول رقم (2-4) حيث يتضح جلياً أن كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية (TDEP)، سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض عوامل مؤثرة في الائتمان المصرفي بدرجات متفاوتة. حيث تشير نتائج اختبار (t) إلى تمتع هذه المتغيرات بمعنوية إحصائية مرتفعة عند المستويات المقبولة (1%، 5%، 10%)، وأن جميع المتغيرات أخذت الإشارات المتوقعة لها ما عدا سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض (RI) في دوال الائتمان لقطاعات الزراعة والبناء والتشييد والخدمات إلا أن عدم معنوية هذا المتغير في تلك الدوال قلل من اعتبار هذه النتيجة، فبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ثبتت معنوية معلمته على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات ما عدا قطاعي الزراعة والتجارة، وقد يفسر ذلك أن البنوك لا تعتمد كثيراً على الناتج في القطاع الزراعي

كضمان لقروضها المقدمة إليه نتيجة لطبيعة هذا لناتج في التذبذب والتقلب متأثرا بظروف
المواسم الزراعية والاعتماد على مياه الأمطار ودرجة التكنولوجيا المستخدمة بالإضافة إلى أن
المزارعين يلجئون إلى البنك الزراعي في طلب القروض لتمويل الإنتاج الزراعي بسعر فائدة
أقل وبشروط أكثر يسرا مما يتطلبه الاقتراض من البنوك التجارية. أما في قطاع التجارة فمعظم
المقترضين محدوين ومعروفين لدى البنوك وإن التجارة عادة تحقق الأرباح فيكون عائد تلك
القروض سريع ومرغوب (رفعت، 1997) (4).

جدول رقم (1-4)

نتائج تقدير دوال الانتماء المصرفي في الاقتصاد اليمني وفي القطاعات الاقتصادية

المتغيرات المستقلة						C&T	المتغير التابع	القطاع
AR(1)	LNRI	LNTDEP	LNPOP	LNGDP	C			
0.6	-0.02	0.95	0.06	1.02	-0.18	Coefficient	TCF [^]	الاقتصاد
4.1	1.77*	8.11*	0.46	1.95***	-0.50	t-Statistic		
$R^2 = 0.80$						F= 19.94	D-W= 2.25	
-0.77	0.17	1.91	0.14	2.34	-0.36	Coefficient	ACF [^]	الزراعة
-4.51	1.27	1.98***	0.20	0.95	-0.19	t-Statistic		
$R^2 = 0.57$						F= 5.17	D-W=2.19	
-0.41	-0.09	1.21	0.57	1.26	-1.62	Coefficient	ICF [^]	الصناعة
-2.26	-2.35**	2.30**	1.12	2.29**	-1.14	t-Statistic		
$R^2 = 0.51$						F= 3.94	D-W= 2.10	
-0.92	0.01	2.90	0.31	5.93	-0.92	Coefficient	CCF [^]	البناء والتشبيد
-6.13	0.03	2.63*	0.40	1.84***	-0.43	t-Statistic		
$R^2 = 0.59$						F= 5.55	D-W= 1.73	
-0.86	-0.05	1.06	0.05	0.63	-0.10	Coefficient	TRCF [^]	التجارة
-4.88	-2.44*	5.36*	0.26	0.74	-0.24	t-Statistic		
$R^2 = 0.74$						F=10.97	D-W= 2.06	
-0.83	0.02	0.39	0.80	5.39	-0.30	Coefficient	SCF [^]	الخدمات
-5.21	0.50	0.72	0.21	4.89*	-0.27	t-Statistic		
$R^2 = 0.64$						F= 6.88	D-W= 2.05	

* دال إحصائيا عند 1% .
** دال إحصائيا عند 5% .
*** دال إحصائيا عند 10% .

وبالنسبة للمتغيرين الودائع الإجمالية لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة الحقيقي على

الإقراض، فقد تمتع الأول بمعنوية مرتفعة في كل القطاعات باستثناء قطاع الخدمات ويعكس ذلك حقيقة أن البنوك تعتمد في منحها للقروض على ما لديها من سيولة نقدية والتي تعتبر الودائع أهم مصادرها. أما سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، فهو يمثل مصدر أرباح البنوك بعد خصم سعر الفائدة المدفوع على الودائع فكما ارتفع الهامش بين سعري الفائدة الدائن والمدين زادت أرباح البنوك، بالإضافة إلى أن سعر الفائدة يمثل تكلفة الإقراض.

وتجدر الإشارة إلى أن مرونة الائتمان المصرفي بالنسبة لسعر الفائدة تراوحت بين (0.02-%) في الاقتصاد و(0.09-%) في قطاع الصناعة وأنها ذات معنوية إحصائية في ثلاث معادلات، وهذه النتيجة تخالف ما تشير إليه معظم الدراسات النظرية المحلية حول تأثير سعر الفائدة على منح الائتمان والتي تقلل من تأثيره بالنظر إلى ثباته النسبي وتحديده من قبل البنك المركزي خلال النصف الأول من فترة الدراسة، غير أن هذا لا ينفي أن السلوك الاستثماري يعتمد على سعر الفائدة وعلى السقوف الائتمانية التي يفرضها البنك المركزي.

وكما يلاحظ من النتائج فإن الاختبارات الإحصائية للمعادلات كانت معنوية وملائمة يدل على ذلك ارتفاع قيمة (R^2) التي تعني أن المتغيرات المستقلة فسرت (80%، 57%، 51%، 59%، 74%، 64%) من التغيرات في الائتمان المصرفي في الاقتصاد، الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد، التجارة، والخدمات) على التوالي. كما أظهر اختبار (F) معنوية مرتفعة للمعادلات في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتراوحت قيمته بين (3.94) في معادلة ائتمان قطاع الصناعة و (19.94) في معادلة ائتمان الاقتصاد وكانت تلك القيم أعلى من القيمة الجدولية ($F_{(36,4)} = 2.37$).

وبالنسبة لمشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation فتم معالجتها في كل المعادلات من

خلال إضافة AR(1) وتدل قيمة إحصائية ديربن واتسون (D-W) على خلو التقديرات من هذه المشكلة.

ثانياً: نتائج تقدير دوال الإنتاج في الاقتصاد اليمني وقطاعاته المختلفة:

تم تقدير دالة إنتاج كوب دوغلاس رقم (2) والتي سبق تحديدها في منهجية الدراسة ضمن النموذج القياسي على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى قطاعات (الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد، التجارة، والخدمات) وذلك بعد إدخال الائتمان المصرفي المقدر من المعادلة (1) (BC^{\wedge}) كعامل إنتاج فيها إلى جانب العمل (L) ورأس المال (K) وذلك بهدف قياس أثره على النمو الاقتصادي ممثلاً بالنمو في النتائج المحلي الإجمالي كما عند (الحموري وملاوي، 1994م)⁽⁵⁾ و(مقابلة، 1995م)⁽⁶⁾ (Odedokun, 1998)⁽⁷⁾ و(العتوم، 2002)⁽⁸⁾

$$LN\text{GDP} = LNB_6 + B_7LNL + B_8LNK + B_9LNBC^{\wedge} + \beta_{10}LNUBC + U2 \dots \dots \dots (2)$$

وقد جاءت النتائج على النحو المبين في الجدول (4-3)، حيث تبين الأثر الإيجابي كما هو متوقع لكل من رأس المال (K) والعمل (L) والائتمان المصرفي المقدر (BC^{\wedge}) على الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء إشارة الائتمان المصرفي المقدر (المخطط) في قطاع الخدمات وإشارة الائتمان غير المحدد (غير المخطط) في دائتي الزراعة والتجارة جاءت سالبة ولكن عدم معنوية المعلمتين إحصائياً قلل من اعتبار هذه النتيجة.

وكما يشير اختبار (t) فإن المعنوية الإحصائية لمعلمة رأس المال مرتفعة (عند 1% في كل الدول، فيما كانت معلمة العمل معنوية إحصائياً (عند 5% و 10%) في كل الدول، أما معلمة الائتمان المصرفي المقدر فهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5% و 10%) باستثناء دالة إنتاج القطاع الزراعي والخدمات حيث لم تثبت المعنوية الإحصائية للائتمان المصرفي عند المستويات المقبولة، ويعزى ذلك إلى انخفاض الائتمان المملوح للقطاع الزراعي نتيجة تخوف البنوك وترددها في منح الائتمان لهذا القطاع لارتفاع مخاطر الاستثمار فيه كونه ما زال يستخدم الأساليب التقليدية ويعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار مما يؤدي إلى تذبذب الناتج الزراعي من سنة إلى أخرى. أما في قطاع الخدمات فيعتقد أن جزءاً من الائتمان المصرفي يتسرب إلى الأنفاق الاستهلاكي أو أنه لا يستثمر بالشكل الصحيح في مجالات داعمة للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أن المؤسسات والمشاريع الخدمائية صغيرة الحجم وبالتالي تكون غير قادرة على توفير الضمانات التي تطلبها البنوك عند تقديم القروض.

أما القوة التفسيرية للمعادلات فكما يدل على ذلك قيم (R^2)، كانت مرتفعة في كل المعادلات وقد فسر التغير في المتغيرات المستقلة (71%، 65%، 74%، 71%، 68%، 66%) من التغير في الناتج المحلي الإجمالي في دوال الإنتاج للاقتصاد اليمني وقطاعات الزراعة، الصناعة، والبناء والتشييد، التجارة، والخدمات على التوالي.

كما تبين ارتفاع المعنوية الإحصائية للمعادلات في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويدل على ذلك ارتفاع قيمة اختبار (F) التي تراوحت بين 10.58 في قطاع التجارة و 17.63 في قطاع الصناعة وذلك مقابل القيمة المعيارية لاختبار (F) المستخرجة من جدول (F) والبالغة 2.37%.

جدول رقم (4-2)

نتائج تقدير دوال الإنتاج في الاقتصاد اليمني والقطاعات الاقتصادية

المتغيرات المستقلة						C&T	المتغير التابع	القطاع
AR(1)	LNUBC	LNBC [^]	LNL	LNK	C			
NA	0.004	0.08	0.33	0.35	-2.48	Coefficient	LNTGDP	الاقتصاد
NA	0.08	2.68*	2.47**	4.05*	-0.99	t-Statistic		
$R^2=0.71$			F=16.35		D-W=1.57			
NA	-0.004	0.01	0.41	0.43	-3.12	Coefficient	LNAGDP	الزراعة
NA	-0.50	1.12	2.62**	4.30*	-1.18	t-Statistic		
$R^2=0.65$			F=12.10		D-W=1.61			
NA	0.002	0.02	0.33	0.40	-2.46	Coefficient	LNIGDP	الصناعة
NA	1.25	1.93***	2.49**	5.27*	-2.52**	t-Statistic		
$R^2=0.74$			F=17.63		D-W=1.86			
0.49	0.001	0.04	0.60	0.44	-3.27	Coefficient	LNCGDP	البناء والتشييد
2.51	0.21	2.41**	1.74***	6.05*	-1.76***	t-Statistic		
$R^2=0.71$			F=17.63		D-W=1.65			
0.44	-0.03	0.06	0.36	0.43	-2.15	Coefficient	LNTRGDP	التجارة
2.15	-1.25	1.85***	1.72***	4.92*	-1.65***	t-Statistic		
$R^2=0.68$			F=10.58		D-W=1.71			
NA	0.001	-0.03	0.26	0.50	-1.80	Coefficient	LNSGDP	الخدمات
NA	0.11	-0.69	2.62**	6.40*	-2.68*	t-Statistic		
$R^2=0.66$			F=12.58		D-W=1.76			

** دال إحصائياً عند 5%.

* دال إحصائياً عند 10%.

*** دال إحصائياً عند 1%.

أخيرا دلت إحصائية ديرين واتسون (D-W) في كل المعادلات على خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation بعد معالجة هذه المشكلة في دالتي إنتاج البناء والتشييد والتجارة وذلك بطريقة AR(1).

ثالثا: أثر الائتمان المصرفي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

يتبين أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال قيمة مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي في دوال الإنتاج على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات، ومن النتائج السابقة يمكن توضيح ما يلي:

1. إن اثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية للاقتصاد اليمني ولقطاعات كان إيجابى على النمو الاقتصادي على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعات (ممثلا بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي) حيث إن زيادة الائتمان المصرفي إلى الاقتصاد بـ(1%) تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ(0.08%) فإذا زاد الائتمان بمليون دولار يؤدي ذلك إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي مقدارها 80 ألف دولار فقط، ويلاحظ أن هذا الأثر للائتمان المصرفي ليس كبير، بالمقارنة مع ما هو في دول نامية وعربية. (9)

وتعكس هذه القيمة البسيطة لمرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي المقدم من البنوك التجارية للاقتصاد اليمني ضعف دور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

2. في قطاع الزراعة تشير قيمة مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي إن زيادة الائتمان المصرفي بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي مقدارها (0.01%) أي أن زيادة مقدارها مليون دولار في الائتمان تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي لقطاع الزراعة قدرها عشرة آلاف دولار فقط، وهذا يعكس ضعف مشاركة البنوك التجارية في تنمية القطاع الزراعي، ولكن يجب اخذ هذا الاستنتاج بحذر نظرا لعدم ثبات المعنوية الإحصائية لمعلمة هذا المتغير، وعليه يمكن القول انه لا يوجد تأثير إيجابي ذو معنوية إحصائية للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي.

3. بلغت قيمة مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان الموجه لقطاع الصناعة (0.02) وهذا يعني أن زيادة الائتمان المصرفي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي فيه بمقدار (0.02%) أي أن زيادة الائتمان بمليون دولار ستزيد الناتج المحلي الصناعي بـ 20 ألف دولار فقط، ويعود انخفاض أثر الائتمان في ناتج هذا القطاع إلى انخفاض حجم الائتمان الموجه إليه كما ونوعاً، حيث إلى جانب عدم كفاية ذلك التمويل فإنه تمويل قصير الأجل ولا يتناسب مع طبيعة الإنتاج في القطاع الصناعي وما يتطلبه من تمويل متوسط وطويل الأجل.

4. بالنسبة لقطاع البناء والتشييد دلت النتائج على أن الائتمان المصرفي له أثر إيجابي على الناتج المحلي لهذا القطاع فزيادة الائتمان بـ (1%) يزيد الناتج المحلي بـ (0.04%)، أي أن زيادة مقدارها مليون دولار في الائتمان ستؤدي إلى زيادة قدرها 40 ألف دولار فقط في الناتج المحلي الإجمالي، وقد يكون السبب في انخفاض تأثير الائتمان على ناتج هذا القطاع أن جزءاً من القروض الموجهة إليه كانت تستغل في المضاربة في الأراضي والعقارات لأهداف تحقيق الأرباح في المدى القصير في حين كان الاتجاه نحو البناء الجديد وإقامة مشاريع إنتاجية محدود خاصة في النصف الأول من فترة الدراسة.

5. كان تأثير الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التجارة أكثر من تأثيره في ناتج باقي القطاعات إذ بلغت مرونة الإنتاج فيه (0.06) أي أنه كلما زاد الائتمان الممنوح لقطاع التجارة بـ (1%) فإن الناتج المحلي فيه يزيد بـ (0.06%)، فزيادة مليون دولار في الائتمان تزيد في قيمة الناتج 60 ألف دولار فقط، ويعود ارتفاع النسبة لآثار الائتمان في هذا القطاع إلى ارتفاع حجم القروض الموجهة له ونموها بمعدل مرتفع خلال فترة الدراسة.

6. في قطاع الخدمات بلغت مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي (-0.03%) وتعني أنه كلما زاد الائتمان المصرفي الموجه لهذا القطاع بـ (1%) فإن الناتج المحلي فيه ينخفض بـ (0.03%)، ولكن لا نستطيع القطع بهذه النتيجة بسبب عدم ثبات المعنوية الإحصائية لهذه المعلمة عند أي مستوى مقبول. وبالتالي يمكن القول أنه لا يوجد تأثير ذو اتجاه محدد للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في قطاع الخدمات وفي محاولة لتفسير ذلك بأن السبب ربما يعود إلى أن البنوك تعطي التسهيلات الائتمانية إلى أشخاص محددين وخاصة من المساهمين في

البنوك والعاملين فيها وتصنف في هذا القطاع (أخرى) ثم تتفق هذه التسهيلات في شكل استهلاك ثرائيهي وسفر إلى الخارج وليس في إنشاء مشاريع خدمية تعمل على خدمة الاقتصاد وتميمته (مجلس الشورى، 2002م)⁽¹⁰⁾.

(4-2) نتائج اختبار التكامل المشترك

بناء على النتائج الإحصائية لاختبار ديكي- فولر الموسع للمتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات، والتي أظهرت أن البيانات تعاني من مشكلة عدم الاستقرار، فإن الاعتماد على نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى قد يؤدي إلى نتائج متحيزة، وعليه يمكننا مواصلة التحليل بطريقة جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Co integration Test .

أولاً: نتائج تحليل التكامل المشترك لدوال الائتمان المصرفي:

أظهرت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك رفض الفرضية الصفرية (H0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، كما تم رفض الفرضيات الأخرى عند مستوى دلالة إحصائية 5% حيث كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة لكل المتجهات كما هو مبين في الملحق رقم (9).

إن رفض الفرضية الصفرية والفرضيات الأخرى يدل على وجود أكثر من متجه تكاملي مشترك وهذا يجعل عملية تفسير النتائج عملية معقدة، وقد أمكن كتابة المتجه التكاملي الأول الذي تم الحصول عليه من كل معادلة في شكل الجدول رقم (4-3).

جدول رقم (4-3)
المتجه التكاملية الأول في اختبار التكامل المشترك لدوال الائتمان المصرفي

LNRI	LNTDEP	LNPOP	LNTGDP	C	C&SE	القطاع
-0.24	2.45	0.25	4.21	0.66	Coefficient	الاقتصاد
0.11	0.67	0.24	1.64		SE	
-0.50	1.22	0.59	6.90	1.57	Coefficient	الزراعة
0.07	0.60	0.77	1.70		SE	
-0.29	3.63	0.16	8.06	0.41	Coefficient	الصناعة
0.03	0.77	0.24	1.22		SE	
-0.33	6.61	1.63	8.34	4.65	Coefficient	البناء والتشييد
0.18	3.17	1.64	5.95		SE	
-50.	1.95	0.38	4.77	1.04	Coefficient	التجارة
0.18	1.07	0.75	3.49		SE	
-0.92	4.43	1.70	7.78	4.56	Coefficient	الخدمات
0.16	1.04	1.18	2.08		SE	

وتدل نتائج تحليل المتجهات التكاملية الأولى أن جميع المتغيرات أخذت الإشارات المتوقعة وأن النتائج التي حصلنا عليها بطريقة جوهانسن للتكامل المشترك كانت مؤكدة لتلك التي حصلنا عليها بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين مع ملاحظة وجود بعض الاختلافات البسيطة فيما يتعلق بتحديد شكل العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في قطاعات الزراعة، البناء والتشييد، والخدمات حيث ثبت سلبية العلاقة بينهما.

ونظراً لوجود أكثر من متجه للتكامل المشترك في كل المعادلات، فلا يمكن أن تفسر المعاملات على إنها مروونات للمدى الطويل، وحسب قاعدة جرانجر⁽¹¹⁾ (Granger) فإن وجود علاقة بالمدى الطويل يعني وجود علاقة بالمدى القصير وغير ذلك فإن البيانات تتحرك في اتجاهات مختلفة وعليه يمكننا مواصلة التحليل في الفترة القصيرة عن طريق تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية كما سيرد لاحقاً.

ثانياً: نتائج تحليل التكامل المشترك لدوال الإنتاج:

دلت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك في دوال الإنتاج على مستوى الاقتصاد ومستوى القطاعات على رفض الفرضية الصفرية (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ورفض الفرضيات الأخرى عند مستوى دلالة 5% كما هو موضح في الملحق رقم (10). إن رفض الفرضية الصفرية والفرضيات الأخرى دليل على وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك وبالتالي فمن الصعب تفسير النتائج، ويعرض الجدول رقم (4-4) المتجه التكامل الأول الذي حصلنا عليه من كل دوال الإنتاج.

جدول رقم (4-4)
المتجه التكامل الأول في اختبار التكامل المشترك لدوال الإنتاج

LNUBC	LNBC [^]	LNL	LNK	C	C&SE	القطاع
0.34	0.09	0.40	0.64	2.84	Coefficient	الاقتصاد
0.67	0.04	0.20	0.23		SE	
0.12	0.34	0.59	0.91	4.46	Coefficient	الزراعة
0.12	0.19	0.48	0.19		SE	
0.16	0.09	0.21	0.68	0.94	Coefficient	الصناعة
0.40	0.05	0.18	0.29		SE	
0.09	0.46	0.36	3.87	-1.92	Coefficient	البناء والتشييد
0.02	0.07	0.13	1.26		SE	
0.53	1.51	0.41	5.83	2.41	Coefficient	التجارة
0.14	0.25	0.09	1.79		SE	
0.14	0.05	0.03	1.47	-0.18	Coefficient	الخدمات
0.02	0.02	0.03	0.72		SE	

ويلاحظ أن نتائج تحليل المتجهات التكاملية الأولى لجميع المعادلات كانت متسقة مع نتائج تقدير دوال الإنتاج بطريقة 2SLS.

ونتيجة لوجود أكثر من متجه تكامل واحد لكل معادلة، فلا يمكن تفسير المعاملات على إنها مروونات للمدى الطويل، وبالتالي فإن وجود علاقة في المدى الطويل تعني وجود علاقة في المدى القصير حسب قاعدة جرانجر (Granger)، وبناء عليه سنواصل التحليل في الفترة القصيرة عن طريق تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية.

ثالثاً: تحليل الفترة الزمنية القصيرة

1. تحليل مكونات التباين لدوال الائتمان المصرفي Variance Decomposition

يبين هذا التحليل مقدار التباين في الائتمان المصرفي الذي يعود إلى خطأ التباين في المتغير التابع نفسه والمتغيرات المستقلة، ودلت نتائج التحليل كما هو مبين في الملحق رقم (11) انه بعد مضي ثمان فترات زمنية (سنتان) فإن المتغيرات المستقلة مجتمعة في دالة الائتمان المصرفي في الاقتصاد وقطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والتجارة والخدمات تفسر (54.5%، 10.37%، 72.33%، 35.14%، 47.89%، 16.96%) على التوالي من مكونات التباين في حجم الائتمان المصرفي؛ أما النسب الباقية فتمثل الجزء من مكونات التباين للائتمان المصرفي الذي يفسره انحراف معياري واحد في الائتمان المصرفي نفسه في كل دالة على حدة. والملاحظ أن متغيرات حجم الودائع الإجمالية لدى البنوك التجارية TDEP وسعر الفائدة الحقيقي RI والنتائج المحلي الإجمالي تفسر الجزء الأكبر من مكونات التباين في حجم الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد ومستوى القطاعات.

2. تحليل مكونات التباين لدوال الإنتاج Variance Decomposition

أظهرت نتائج تحليل مكونات التباين الموضحة في الملحق رقم (12) انه بعد ثمان فترات زمنية (سنتان) فإن المتغيرات المستقلة في دوال الإنتاج على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والتجارة والخدمات تفسر (72.60%، 50.52%، 62.59%، 58.18%، 50.23%، 49.91%) على التوالي من مكونات التباين في حجم الناتج المحلي الإجمالي ويمثل انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي نفسه النسبة المتبقية من مكونات التباين.

ويلاحظ أن الائتمان المصرفي المقدر يمثل أكبر المتغيرات المستقلة تفسيرا لمكونات التباين في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة تفسيره (36.42%، 26%، 41.98%، 49.28%، 22.42%، 9.49%) في الاقتصاد وقطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والتجارة والخدمات على التوالي وكان تأثير الائتمان المصرفي في الترتيب الأول لمكونات التباين في الناتج المحلي الإجمالي ما عدى في قطاع الخدمات كان في المرتبة الثالثة. وبالنسبة لراس المال فكان في الترتيب الأول في دالة قطاع الخدمات وفي الترتيب الثاني في قطاعات الزراعة والبناء والتشييد والتجارة بينما أتى في الترتيب الثالث في دالة الإنتاج على مستوى الاقتصاد.

أما العمل فقد جاء تفسيره في المرتبة الثانية في الاقتصاد وقطاعي الصناعة والخدمات وبالمرتبة الثانية في قطاع البناء والتشييد وفي المرتبة الرابعة في معادلة إنتاج قطاعي الزراعة والتجارة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تفسير الائتمان المصرفي غير المحدد في مكونات التباين في الناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة باستثناء قطاعي الزراعة والتجارة حيث أتى ترتيبه في المرتبة الثالثة، وقد يعود السبب إلى أن نسبة الائتمان غير المحدد بالعوامل (الناتج المحلي الإجمالي، الودائع الإجمالية لدى البنوك التجارية، وسعر الفائدة الحقيقي على الإقراض) تزداد أهميته في قطاع الزراعة نظرا لوجود مصدر تمويل متخصص بالزراعة ممثل بالبنك الزراعي الذي تختلف فيه العوامل المؤثرة على الائتمان مقارنة بالبنوك التجارية. أما في قطاع التجارة فربما يكون السبب إن جزء من القروض تمنح لتجار محددین لاعتبارات السمعة والثقة ولأشخاص مسؤولين في الدولة ولمساهمين في ملكية البنوك التجارية ولأعضاء في مجالس إدارات البنوك نفسها وموظفين فيها يعملون بالتجارة ولاعتبارات غير تلك التي وردت في دوال الائتمان المصرفي.

3. دالة الاستجابة الفورية لدوال الائتمان Impulse Response Function

توضح الأشكال من (1-4) إلى (4-5) في الملاحق (13-18) استجابة الائتمان المصرفي لانحراف معياري واحد في الائتمان المصرفي نفسه وفي كل من الناتج المحلي الإجمالي وحجم الودائع الإجمالية وعدد السكان ومعدل سعر الفائدة الحقيقي، حيث يلاحظ أن استجابة الائتمان المصرفي في الاقتصاد وفي القطاعات لتغير مفاجئ في الائتمان المصرفي نفسه بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي إلى التراجع في حجم الائتمان حتى نهاية الفترة الأولى ثم يرتفع إلى نهاية الفترة الثانية ومن ثم يأخذ بالانخفاض الحاد حتى نهاية الفترة الرابعة وذلك في الاقتصاد وفي قطاع التجارة؛ أما في القطاعات الأخرى فإنه يستمر في الارتفاع البسيط حتى نهاية الفترة الرابعة، ثم يتذبذب صعودا وهبوطا حتى نهاية الفترة الثامنة وذلك في الاقتصاد وفي كل القطاعات.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فإنه يتزايد في البداية إلى نهاية الفترة الثانية وذلك في الاقتصاد وقطاعات الزراعة والتجارة والبناء والتشييد والخدمات، أما في قطاع الصناعة فإنه يبدأ بالانخفاض إلى نهاية الفترة الثانية، ومن ثم يأخذ بالتذبذب حتى نهاية الفترة الثامنة في الاقتصاد والصناعة والبناء والتشييد والخدمات مع شبه استقرار في قطاعي الزراعة والتجارة. أما متغير الودائع الإجمالية لدى البنوك التجارية فإن تأثيرها يتزايد في الاقتصاد وفي كل

القطاعات حتى نهاية الفترة الثانية ثم يتذبذب صعودا وهبوطا ليكون شبه مستقر قبل نهاية الفترة الثامنة وذلك في الاقتصاد وقطاعات الصناعة والتجارة والبناء والتشييد أما في قطاعي الزراعة والخدمات فكان شبه مستقر حتى النهاية خاصة في قطاع الزراعة.

أما حجم السكان فبتزايد تأثيره إلى نهاية المرحلة الثانية في الاقتصاد وكل القطاعات ثم يتجه نحو الاستقرار حتى النهاية مع تذبذب طفيف في الاقتصاد وفي قطاع الصناعة.

وأخيرا تأشير سعر الفائدة الحقيقي الذي يتزايد حتى نهاية الفترة الثانية في الاقتصاد والقطاعات باستثناء قطاع الصناعة فإنه يتناقص حتى نهاية هذه الفترة ثم يأخذ بالتذبذب الحاد صعودا وهبوطا في الاقتصاد وقطاع التجارة حتى نهاية الفترة الثامنة، وفي قطاعي الصناعة والبناء والتشييد فإنه يتذبذب بصورة أقل، بينما يكون أقرب إلى الاستقرار في قطاعي الزراعة والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير كل من حجم الودائع الإجمالية لدى البنوك التجارية اليمنية وسعر الفائدة الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى طبيعة عمل البنوك حيث تعتمد في منحها للائتمان إلى مدى توفر السيولة لديها والتي تعتبر الودائع أكبر مصادرها، وكذلك تمارس البنوك التجارية عملياتها التمويلية بناء على هامش الربح المتوقع من سعر الفائدة الحقيقي بعد الأخذ بالاعتبار معدلات التضخم في البلد والفرق بين سعري الفائدة الدائن والمدين، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فكونه يمثل الضمان الذي عادة ما تقرض البنوك المؤسسات والهيئات بناء على ناتجها ومستوى نشاطها الاقتصادي الذي ينعكس في قوائمها المالية الذي تتبعه البنوك لمعرفة المراكز المالية لعملائها (مطر، 1996م) (12).

4. دالة الاستجابة الفورية لدوال الإنتاج Impulse Response Function

توضح الأشكال (4-6 إلى 4-11) في الملاحق (19-24) استجابة الناتج المحلي الإجمالي لانحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي نفسه وفي كل من رأس المال، العمل، الائتمان المصرفي المقدر، والائتمان المصرفي غير المحدد (غير المخطط).

فبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي نفسه كان تأثيره شبه ثابت إلى نهاية الفترة الثانية في الاقتصاد وفي قطاعي البناء والتشييد والتجارة، بينما انخفض تأثيره بحدّة خلال نفس الفترة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات واستمر حتى نهاية الفترة الثالثة، ثم تزايد حتى نهاية الفترة الخامسة في الاقتصاد وقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، أما في قطاعي البناء والتشييد والتجارة فقد تذبذب صعودا وهبوطا حتى نهاية الفترة الثامنة.

أما متغير رأس المال فقد زاد تأثيره إلى نهاية الفترة الثانية في كل الدوال ثم انخفض حتى نهاية الفترة الثالثة ما عدى في قطاع البناء والتشييد استمر في الارتفاع، وفي قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة عاد للارتفاع حتى نهاية الفترة الرابعة، ثم شهد تذبذبا مع شبه استقرار في كل المعادلات حتى نهاية الفترة الثامنة.

وفيما يخص متغير العمل فقد كان تأثيره منخفضا إلى نهاية الفترة الثانية في الاقتصاد وقطاعات الصناعة والبناء والتشييد والخدمات بينما كان مرتفعا في قطاعي الزراعة والتجارة، ثم ارتفع بشكل كبير في الاقتصاد وقطاعات الصناعة والبناء والتشييد والخدمات حتى نهاية الفترة الثالثة فيما انخفض تأثيره في قطاعات الزراعة والتجارة ثم تذبذب مع شبه استقرار حتى نهاية الفترة الثامنة في كل المعادلات.

ويلاحظ من الأشكال أن تأثير الائتمان المصرفي بدأ بالانخفاض في كل الدوال إلى نهاية الفترة الثانية، ومن ثم أخذ بالارتفاع بحدّة حتى نهاية الفترة الثالثة ما عدى في قطاع الخدمات استمر بالارتفاع حتى نهاية الفترة الرابعة، ثم عاد للانخفاض حتى نهاية الفترة الخامسة في الاقتصاد وقطاعات البناء والتشييد والتجارة، بعد ذلك أخذ بالتذبذب حتى نهاية الفترة الثامنة مع شبه استقرار في قطاع الخدمات.

مراجع وهوامش الفصل الرابع

- (1) Fair, Ray C., "The Estimation of Simultaneous Equation Models With Lagged Endogenous Variables and First Order Serially Correlated", *Econometrical*, Vol.38, No,1970
- (2) Fair, Ray C., "A comparison of Alternative Estimators of Macroeconomic Models", *International Economic Review*, Vol.14, No.2, 1973.
- (3) نصر، محمد، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مرجع سابق.
- (4) رفعت، محمد، "البنوك اليمنية ودورها في التنمية"، مجلة الثوابت، العدد 9، 1997م، صنعاء، اليمن.
- (5) الحموري، قاسم، وملوي، احمد، إنتاجية الدينار من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الاقتصاد الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 10، العدد 3، 1994م.
- (6) مقابلة، سهيل عيسى، "تقييم أداء بنك الإنماء الصناعي دراسة تحليلية قياسية (1965-1994م)"، مرجع سابق.
- (7) Odedokun, M, O. 1998, Op. Cit.
- (8) العتوم، عامر يوسف، دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي حالة الأردن للفترة (1985-2000)، مرجع سابق.
- (9) مثلاً في دراسة حول دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي حالة الأردن للفترة 1985-2000م لعامر العتوم، 2002 بلغ هذا الأثر 0.33.
- (10) الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى اللجنة الاقتصادية، ورقة عمل حول انحسار دور الجهاز الوطني ورأس المال الوطني في الاستثمار والتنمية، صنعاء (17-18 سبتمبر)، 2002م.
- (11) Granger C. 1986 W. F. Op. Cit .
- (12) مطر، محمد، "أهمية التحليل الاستراتيجي للائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض طويل الأجل"، مجلة البنوك في الأردن، العدد 1، 1996م.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library - Harmouk University

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(1-5) النتائج:

كان هدف الدراسة هو قياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن، ولتحقيق هذا الهدف فقد تناولت الدراسة بالوصف والتحليل الدقيق حجم الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية للاقتصاد وللقطاعات وتم مقارنة حجم الائتمان الممنوح لكل قطاع بالنتائج المحلي المتولد منه، كما قدمت الدراسة تحليلاً إحصائياً قياسياً لمعرفة محددات الائتمان المصرفي ومدى مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد وللقطاعات المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مرتبطة بالتحليل الوصفي ونتائج مؤكدة لها انبثقت عن التحليل الإحصائي القياسي، ونورد تلك النتائج على النحو التالي:

أولاً: أهم النتائج المتعلقة بالدراسة التحليلية الوصفية:

1. إن معظم الائتمان المصرفي في اليمن يتمثل بالقروض والسلفيات، وإن البنوك التجارية تساهم بنسبة 92.7% في المتوسط من إجمالي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي خلال فترة الدراسة، فيما ساهمت البنوك المتخصصة بنسبة 6.6% في المتوسط، والباقي ساهم به البنك المركزي وتمثل بالسلف الممنوحة للمؤسسات العامة.
2. حظي قطاع التجارة بالنصيب الأكبر من إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية بلغت نسبته 59.8% في المتوسط خلال فترة الدراسة، تلاه قطاع الخدمات بنسبة 23.2%، ثم القطاع الصناعي بنسبة 12.6%، ثم قطاعي الزراعة والبناء والتشييد بنسبة 2.2% لكل منهما.
3. تبيّن من الدراسة إن معظم الائتمان المصرفي في اليمن هو ائتمان قصير الأجل بلغت نسبته 83.4% ويمنح معظمه لقطاع التجارة، فيما بلغت نسبة الائتمان المتوسط والطويل الأجل 7% فقط، وبلغت استثمارات البنوك الإسلامية 9.6% وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع البنوك التجارية باعتبار أنها ثلاثة بنوك فقط وحديثة النشأة.
4. أظهرت نتائج المقارنة بين نسب الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية ونسب مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي أن قطاع الزراعة تلقى نسبة 2.2% فقط من إجمالي

الائتمان وساهم بنسبة 23.7% من الناتج المحلي الإجمالي أي أن نسبة المساهمة في الناتج تفوق نسبة الائتمان الذي منح له بأكثر من عشرة أضعاف.

أما قطاع الصناعة تقاربت نسبة الائتمان الممنوح له في المتوسط خلال فترة الدراسة مع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي ذلك مؤشر على النجاح النسبي للاستثمارات قصيرة الأجل في الصناعات الصغيرة أما الصناعات الكبيرة فلا تزال محدودة ولا يتوفر لها التمويل الملائم.

بلغت نسبة الائتمان الممنوح لقطاع البناء والتشييد 2.2% في المتوسط، بينما ساهم بنسبة 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، ويعكس ذلك اختلال السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تجاه هذا القطاع وقد يعزى ذلك إلى حصول هذا القطاع للائتمان المتخصص من بنك التسليف للإسكان.

أما نسبة ما حصل عليه قطاع التجارة من تسهيلات ائتمانية فاقت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من خمسة أضعاف، حيث بلغت الأولى 59.8% والثانية 11% فقط خلال فترة الدراسة. ويعكس هذا الاختلال الحاصل بين النسبتين أن البنوك التجارية لا تهتم بتقديم الائتمان إلى القطاعات التي ترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وإنما تهتم بتحقيق الأرباح من منحها القروض قصيرة الأجل إلى قطاع التجارة.

يساهم قطاع الخدمات بنصف الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد اليمني في المتوسط ويتلقى نسبة 23.2% من إجمالي الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية للاقتصاد، وترتفع نسبة مساهمة هذا القطاع نتيجة لانخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة).

5. توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر للسياسة النقدية على الائتمان المصرفي خلال الفترة 1990-1994م، ويعزى ذلك إلى عدم امتلاك البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية أو أنه غير قادر على استخدامها فنسبة الاحتياطي القانوني ظلت ثابتة عند 30% وبالرغم أنها مرتفعة إلا أن تأشيرها محدود نتيجة لتوفر السيولة لدى البنوك المرخصة وبالتالي لم تتأثر القرارات الائتمانية لدى تلك البنوك. كما كان استخدام أداة سعر الخصم محدوداً نتيجة لعدم اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي وإن التعامل بالأوراق التجارية التي تقدم للخصم قليل في السوق.

وأما الأداة المهمة الثالثة وهي عمليات السوق المفتوحة فلم يستطع البنك المركزي استخدامها لعدم وجود السوق المالية المنظمة وعدم كفاءة السوق النقدية. إضافة إلى أن كل من سعر الفائدة الدائن والمدين ظل ثابتاً ومحددًا من قبل البنك المركزي طوال تلك الفترة. لذلك فقد اقتصر دور

البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية خلال تلك الحقبة على محاولات الحفاظ على أسعار الصرف ومراقبة العملة الأجنبية وتنظيم التجارة الخارجية بهدف تحقيق استقرار الأسعار.

أما خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية (1995-2001م) فقد مارست السياسة النقدية ضغوطا على الائتمان وأثرت عليه حيثما كان ذلك لازما لسير عملية الإصلاح الاقتصادي والمالي فتتوعدت بين الانكماش حينما والتوسع والاعتدال أحيانا أخرى واستحدثت أدوات جديدة للسياسة النقدية كأذون الخزانة وظهور أدوات مالية جديدة تشجع على الادخار مثل عمليات إعادة الشراء وشهادات الإيداع.

6. تبين من دراسة موضوع التمويل الاستثماري في اليمن إن مستويات الادخار المحلي متدنية وغير كافية لتمويل الاستثمارات اللازمة لإحداث التطور الاقتصادي مما أحدث فجوة استثمارية مولت عن طريق الاقتراض من مصادر خارجية وتعود أسباب انخفاض مستويات الادخار إلى انخفاض الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بالإضافة إلى ضعف الوعي المصرفي لدى الجمهور ومحدودية دور المصارف في التشجيع على الادخار والإيداع وضعف السياسة التسويقية للخدمات المصرفية المتوفرة.

ثانيا: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال التحليل الإحصائي القياسي:

1. إن الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد اليمني وعلى مستوى القطاعات، يتأثر إيجابيا بعوامل حجم الودائع لدى البنوك المرخصة (TDEP) التي تمثل أهم مصادر السيولة لدى البنوك، الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يمثل الضمان على مستوى القطاعات، وعدد السكان الذي يمثل مستوى الطلب الإجمالي على الائتمان وعلى الخدمات المصرفية. بالإضافة إلى أن معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض (RI) يؤثر سلبا على الائتمان المصرفي فكلما زاد معدل سعر الفائدة تراجع الطلب على الائتمان.

2. دلت النتائج على المعنوية الإحصائية لتلك العوامل في معظم المعادلات، أما اثر السكان فكان غير دال إحصائيا وربما يفسر ذلك أن الزيادة في عدد السكان لا تؤدي إلى الزيادة في عدد المتعاملين مع البنوك إيداعا واقتراضا مما يعني أن نسبة بسيطة من السكان الذين يدخرون ويستثمرون بالشكل الصحيح، ويدعم هذا ما تعرضت له الدراسة من دلائل على انخفاض التعامل مع البنوك من قبل المواطنين حيث أن نسبة 2.7% فقط من سكان اليمن البالغ عددهم

20 مليون نسمة لديهم حسابات مصرفية وهذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة مع دول عربية ونامية أخرى.

3. أظهرت نتائج قياس دالة الإنتاج في الاقتصاد اليمني وفي القطاعات الاقتصادية إن هناك اثر إيجابي للانتماء المصرفي الممنوح من البنوك التجارية على النمو الاقتصادي (ممثلا بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي) وكان هذا الأثر محدودا ودرجات متفاوتة من قطاع إلى آخر مما يعكس ضعف دور القطاع المصرفي نفسه في النمو الاقتصادي، وفيما يلي النتائج التفصيلية التي تم التوصل إليها:

أولا: أظهرت مرونة الإنتاج بالنسبة للانتماء المصرفي على مستوى الاقتصاد أثرا إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي لتغيرات الائتمان الممنوح من البنوك التجارية بنسبة (0.08%) ويمكن استنتاج أن هذا التأثير ضئيل في بلد يهدف إلى النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

ثانيا: بينت مرونة الإنتاج بالنسبة للانتماء المصرفي في قطاع الزراعة أثرا إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي وبلغت قيمة المرونة (0.01) وكذلك يعد هذا أثرا ضعيفا للانتماء المصرفي على النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي، إلا أن هذه المرونة لم تثبت معنويتها الإحصائية الأمر الذي يمكننا من استنتاج أنه لا يوجد اثر للانتماء المصرفي الممنوح من البنوك التجارية إلى القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي فيه، وقد يعزى هذا إلى أن البنوك التجارية تحتفظ وتتردد في منح الائتمان للقطاع الزراعي نظرا لارتفاع مخاطر الاستثمار فيه حيث تعتمد الزراعة في اليمن على الوسائل البدائية وعلى مياه الأمطار، والسبب الآخر أن هناك مصدر آخر متخصص لمنح الائتمان إلى القطاع الزراعي وهو بنك التسليف الزراعي.

ثالثا: عكست مرونة الإنتاج في قطاع الصناعة بالنسبة للانتماء المصرفي الممنوح من البنوك التجارية أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي ولم تتجاوز قيمة هذه المرونة (0.02) ويعود ضعف الأثر لانتماء المصرفي على ناتج هذا القطاع إلى عدم كفايته كما ونوعا حيث إن معظمه استثمار قصير الأجل مما جعل معظم استثمارات هذا القطاع في شكل منشآت صغيرة ومتوسطة وتركز الصناعات الكبيرة في ملكية عدد محدود من المجموعات التجارية والصناعية من رجال الأعمال الذين يتوفر لهم التمويل الذاتي وتعثرت صناعات أخرى بسبب شح التمويل خاصة بعد

تعرثر البنك الصناعي اليمني وتصفيته ناهيك عن انتشار ظاهرة الإغراق ومنافاسة المنتجات المستوردة التي باتت لا تعرف حدود.

رابعاً: دلت مرونة الإنتاج المحلي الإجمالي في قطاع البناء والتشييد بالنسبة للانتمان المصرفي على الأثر الإيجابي للانتمان المصرفي بنسبة (0.04) وبمعنوية إحصائية مرتفعة (إلا أن النتيجة لن تتغير فما زالت نسبة التأثير هذه منخفضة ولا يتناسب هذا الأثر مع ما يسهم به هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وقد يعزى السبب إلى شيوع ظاهرة المضاربة بالأراضي والعقارات من قبل أصحاب رؤوس الأموال وتسخير الائتمان لهذا الغرض على حساب بناء وتشيد المساكن والمشاريع الإنتاجية والخدماتية وتطوير أعمال البنية التحتية بما يسهم في عملية النمو الاقتصادي.

خامساً: أظهرت مرونة الإنتاج بالنسبة للانتمان المصرفي في قطاع التجارة أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي وكانت قيمة المرونة فيه أعلى من القطاعات الأخرى بلغت (0.06) ويفسر ذلك ارتفاع حجم الائتمان المصرفي الممنوح لهذا القطاع من قبل البنوك التجارية ونموها بمعدلات مرتفعة خلال فترة الدراسة وإن حاجة هذا القطاع للقروض تتلاءم مع التمويل قصير الأجل الذي تقدمه تلك البنوك ومع هيكل الودائع لديها، وإن التجارة عادة تدر عائداً قليل المخاطر.

سادساً: أظهرت مرونة الإنتاج لقطاع الخدمات بالنسبة للانتمان المصرفي أثراً غير محدد، حيث كانت إشارة هذه المرونة سالبة على عكس المتوقع ولكنها لم تتمتع بأي معنوية إحصائية ويعتقد إن السبب في هذا الاستنتاج هو تسرب قدرا من الائتمان الممنوح لأغراض خدمية إلى أغراض استهلاكية وترفيهية خاصة من قبل المساهمين في ملكية البنوك والموظفين فيها وشخصيات أخرى على حساب إنشاء المشاريع الخدماتية وتطوير نوعية الخدمات بما يتلائم مع متطلبات تحقيق هدف النمو الاقتصادي المرغوب.

(2-5) التوصيات

أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن أثر الائتمان المصرفي كان إيجابياً على النمو الاقتصادي في اليمن على مستوى الاقتصاد والقطاعات. وقد اتسم ذلك الأثر بالانخفاض وبالتفاوت من قطاع إلى آخر مما عكس ضعف دور الجهاز المصرفي وخاصة البنوك التجارية في النمو الاقتصادي. وعلى ضوء النتائج السابقة تطرح الدراسة بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور الجهاز المصرفي في تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي المرغوب المتمثل في النمو الاقتصادي، وأهم تلك التوصيات:

1. التأكيد على ضرورة توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية ذات المساهمة المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكفل هذا التوزيع العدالة للقطاعات ذات المساهمة المنخفضة في الناتج المحلي الإجمالي، بما يحقق تفاعل البنوك مع النشاط الاقتصادي والمساهمة في النشاط الاستثماري والتوجه للإقراض طويل الأجل .
2. أن يظطلع البنك المركزي اليمني بمسؤولية الإشراف على البنوك التجارية وأن يراقب عمليات منح الائتمان حيث باتت الحاجة ملحة إلى أن تراعي السياسة الائتمانية لتلك البنوك ضرورة الربط بين مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي والقرار الائتماني.
3. إنشاء شركة لضمان القروض كشركة مساهمة عامة ومحدودة يشارك في رأس مالها البنك المركزي والبنوك التجارية وشركات التامين ومؤسسة الضمان الاجتماعي والغرفة التجارية والصناعية، ويكون مهمة هذه الشركة تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر القروض بمختلف الأجل والتي باتت تعيق تدفق القروض إلى القطاعات وخاصة القطاعات الإنتاجية كما يكون من مهام الشركة القيام بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات بما يتفق مع تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة .
4. أن تتضافر جهود الحكومة والبنك المركزي والبنوك العاملة معا في سبيل إيجاد بيئة ملائمة للائتمان المصرفي وذلك بالتعامل بمسؤولية مع العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي من جهتي العرض والطلب؛ ويتحقق ذلك بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية وعدم التضارب بين أهدافهما وذلك باتباع سياسة مالية تؤدي إلى عرض مناسب للمدخرات وتوفير طلباً مناسباً عليها لغايات الاستثمار، وتشجيع قيام مؤسسات مصرفية كبيرة تتمتع بالكفاءة والقدرة على تنشيط جانبي العرض والطلب على الأموال لوصول أطراف العلاقة الاستثمارية؛ ويتأتى هذا عن طريق اندماج البنوك الصغيرة الموجودة حالياً ويتسنى للبنك

المركزي عمل ذلك بطلب رفع الحد الأدنى لرأس المال إلى الحد الذي يجعل البنوك تلجأ إلى الاندماج فيما بينها.

5. أن تعمل البنوك التجارية على اعتماد التخطيط الاستراتيجي لدراسة السوق المحلي بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار لاكتشاف الفرص الاستثمارية وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية وفتح قنوات اتصال دائمة مع أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين من داخل اليمن وخارجها.

6. التوجه نحو عمل البنوك الشاملة واستحداث وحدات متخصصة في إدارة استثمارات العملاء لمساعدتهم في الإدارة السليمة لاستثماراتهم لتصبح البنوك مدراء استثمار للمستثمرين وفق تعليمات من البنك المركزي بهذا المجال

7. ضرورة تشجيع الاستثمار في إنشاء المدن الصناعية بكل ما تحتاجه من بنى تحتية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب وتحسين مشاريع البنية التحتية وخاصة في المنطقة الحرة بعدن لان تشجيع الاستثمار سيزيد من الطلب على الائتمان المصرفي وبالتالي يتحقق النمو في النشاط الاقتصادي .

8. العمل على توفير الأمن للمستثمرين باعتباره الشرط اللازم لتوطن الاستثمارات، وإزالة الاختلالات الأمنية التي تقفل الفكرة الاستثمارية قبل ميلادها، وإصلاح القضاء، وتفعيل دور المحاكم التجارية وتنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن تعيين قضاة متخصصين في مجال الاستثمار ضمنها، والبت في القضايا العالقة بين البنوك والعملاء بشأن الديون المتعثرة وإنهاء تلك القضايا لما لها من تأثير على أداء الجهاز المصرفي.

9. لا يمكن الحديث عن النمو والتنمية بدون البحث العلمي، فيجب تدعيم وتغذية وتطوير مراكز البحوث والمعلومات داخل الجهاز المصرفي بهدف توفير بيانات ومعلومات تساعد إدارات البنوك على اتخاذ قراراتها من جهة وتساعد العملاء والمستثمرين من جهة أخرى في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وفي هذا المجال يجب العمل على تفعيل نشاط جمعية البنوك اليمنية لتقوم بدورها في خدمة البنوك وحماية مصالحها ودعم وتشجيع البحث المستمر في مجالات الاستثمار المختلفة، وإصدار مجلة خاصة بها تهتم بالأبحاث المالية والمصرفية، ونشر الوعي والتثقيف المصرفي والتوعية بأهمية الادخار والإيداع في البنوك وغير ذلك كما هو دور مثل هذه الجمعية في دول أخرى، بالإضافة إلى الاهتمام بمعهد الدراسات المصرفية ودعمه بالشكل الصحيح لإعداد الأبحاث والدراسات والتواصل مع مراكز الأبحاث وخاصة الجامعات.

قائمة المراجع والمصادر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية :

1. الحبيب، فايز إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الرابعة، الرياض، السعودية، 2000م.
2. الحمزاوي، محمد كمال، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997م.
3. الحياي، طالب حسن، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1991م.
4. حيدر، محمد احمد، النظام المصرفي في اليمن الوضع الراهن وتحديات العولمة المالية، أوراق يمانية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، سورية، 2000.
5. رمضان، زياد وجودة، محفوظ أحمد، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000م.
6. الزبيدي، محمود، إدارة المصارف: استراتيجيات تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان، 2000م.
7. الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
8. زكي، رمزي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1980م.
9. السيد علي، عبد المنعم، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975م.
10. السيد علي، عبد المنعم، اقتصاديات النقود والمصارف، مطبعة جامعة الموصل، الجزء الأول، العراق، 1984.
11. شامية، احمد زهير، النقود والمصارف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1993م.
12. الشمري، ناظم محمد، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999م.

13. الشيباني، سعيد، البنك اليمني للإنشاء والتعمير أربعة وثلاثون عاما من العطاء التنموي، شركة سامو برس غروب، بيروت، لبنان، 1997م.
14. العباسي، مطهر عبد العزيز، اقتصاديات النقود والبنوك مع التطبيق على الاقتصاد اليمني، دار الفكر، دمشق، سورية، 1996.
15. عطية، عبد القادر محمد، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000م.
16. عوض الله، زينب حسين، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، القاهرة، 1995م.
17. المالقي، عائشة الشرفاوي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م.
18. نصر، محمد، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية.
19. هاجن، إفيريت، اقتصاديات التنمية، ترجمة: خوري، جورج، مركز الكتب الأردني، عمان، 1988م.
20. الافندي، محمد، "برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية دراسة تفويجية لنتائج الإصلاحات النقدية"، بحوث اقتصادية عربية، العدد10، القاهرة، 1997م.
21. الحموري، قاسم وملوي، احمد، "إنتاجية الدينار من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الاقتصاد الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد10، العدد3، 1994م.
22. الخطيب، فوزي، "الساعد، رشاد، دور المؤسسات المالية في تمويل قطاع الصناعة في الأردن"، مجلة الإدارة العامة، المجلد36، العدد1، 1996م.
23. رفعت، محمد، "البنوك اليمنية ودورها في التنمية"، مجلة الثوابت، العدد، صنعاء، اليمن، 1997.
24. الريحان، بكر، "أهمية تحليل مخاطر البنوك وأهدافه"، البنوك في الأردن، المجلد21، العدد9، 2002م.
25. السويدي، عبد الله ناصر، "الائتمان المصرفي وأثره على الاقتصاد القومي في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 1975-1992"، مجلة أفاق اقتصادية، العدد1998، 62م.
26. شامية عبد الله، التسهيلات الائتمانية وأثرها على إنتاجية الاقتصاد الأردني 1968-1986"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد5، العدد3، 1993م.

27. شوتر، منهل و الريموني، احمد، "تحليل دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن: طريقة جوهانسن للتكامل المشترك"، أبحاث اليرموك ، مجلد 16، عدد 4، 2000م.
28. صالح، يحيى، "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 25، 2001م، ص 71-100.
29. طلافحة، حسين، "دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد5، عدد1، 1989.
30. عقل، مفلح، "السياسات الائتمانية للمصرف التجاري محدداتها وأهدافها"، البنوك في الأردن، مجلد 2، عدد 3، 1983م.
31. عقل، مفلح محمد، "سياسات الجهاز المصرفي الأردني في الاستثمار أداء الماضي وأفاق المستقبل"، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، 1994م.
32. القحطاني، إبراهيم، "الأرصدة النقدية الخارجية عنصر من عناصر الإنتاج في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد 3، العدد199، 2.
33. الكشي، عبد الله، "تطور النظم المصرفية وأثرها على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة أفاق اقتصادية ، العدد 86، 2000م.
34. محمد، علي منصور، "السياسة الاقراضية للبنوك المتخصصة في الجمهورية اليمنية حالة بنك التسليف التعاوني الزراعي فرع عدن"، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، 2001م.
35. مصطفى، احمد، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، البنوك في الأردن، المجلد19، العدد 5، 2000م.
36. مطر، محمد، "أهمية التحليل الاستراتيجي للائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض طويل الأجل"، مجلة البنوك في الأردن، العدد1، 1996م.
37. عامر، عبد الكريم ، "العولمة واتجاهات الإصلاحات الاقتصادية في اليمن"، المؤتمر الاقتصادي الثاني، تحرير البشاري نشر مجلة الثوابت ، صنعاء ، اليمن، 1999م.
38. العسلي، سيف، "النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، مؤتمر الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية"، صنعاء- اليمن 19-20 إبريل، نشر مجلة الثوابت، صنعاء، 1999م.

39. السرحي، لطف، السياسات النقدية والبنوك الإسلامية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة النظام المصرفي التي أقامها المجلس الاستشاري خلال الفترة 7-9 ديسمبر 1998م، صنعاء، 1998م.
40. الشيباني، سعيد، خلفية تاريخية للنظام المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة النظام المصرفي التي أقامها المجلس الاستشاري خلال الفترة 7-9 ديسمبر 1998م، صنعاء، اليمن، 1998م.
41. هاشم، علي محمد، علاقة شركات التأمين بالمصارف والعمليات المالية، ورقة عمل مقدمة إلى دورة المجلس الاستشاري الخاصة بإصلاح النظام المصرفي في اليمن، صنعاء، 1999م.
42. الوافي، علي، البنوك الإسلامية الواقع والطموح، ورقة عمل مقدمة إلى دورة المجلس الاستشاري الخاصة بإصلاح النظام المصرفي في اليمن، صنعاء، 1999م.
43. الاثوري، عبد السلام، التمويل المحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الرابع لرجال المال والأعمال : العمل المصرفي في اليمن الواقع والآفاق للفترة 28-29 نوفمبر، عدن، اليمن، 1999م.
44. البستول، احمد سيف، راشد عبده، البنوك المتخصصة ودورها التنموي حالة بنك التسليف التعاوني الزراعي فرع عدن، ورقة مقدمة إلى مؤتمر رجال المال والأعمال: العمل المصرفي في اليمن الواقع والآفاق للفترة 28-29 نوفمبر، عدن، اليمن، 1999م.
45. الرحومي، أحمد، دور المصارف البنكية في عملية التنمية، المؤتمر الرابع لرجال المال والأعمال: العمل المصرفي في اليمن الواقع والآفاق، الغرفة التجارية والصناعية، عدن- اليمن، 28-29 نوفمبر 1999م، عدن، 1999م.
46. الاثوري، جميل حميد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني وسياسات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2000م.
47. الجالودي، بسام، الائتمان المصرفي في الأردن واثره على الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 1999م.
48. الرفيق، محمد يحيى، الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في اليمن وعوامل تطويرهما، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1998م.
49. العتوم، عامر، دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية للفترة 1985-2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن ، 2002م.

50. علاوين، محمد عبد الهادي، اثر الائتمان المصرفي في إحداث التقلبات الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1998م.
51. القطابري، محمد ضيف الله، إمكانية إنشاء سوق للأوراق المالية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1998م.
52. مقابلة، سهيل، تقييم أداء بنك الإنماء الصناعي دراسة تحليلية قياسية 1965 - 1994 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، اربد، الأردن ، 1995 .
53. ملاوي، احمد، دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1989م .
54. البنك الدولي، الجمهورية اليمنية أبعاد التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، ترجمة عبد الباري الشرجبي، مجلة الثوابت، العدد 7، صنعاء 1997م.
55. الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، اللجنة الاقتصادية، ورقة عمل غير منشورة حول انحسار دور الجهاز المصرفي ودور رأس المال الوطني في الاستثمار والتنمية، خلال الفترة (17-18) سبتمبر 2002م، صنعاء، 2002م.
56. الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي للأعوام (1990-2002م)، صنعاء.
57. الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، النشرة الإحصائية الفصلية للأعوام (1990-2002م)، صنعاء.
58. الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (1990-2001م)، صنعاء.
59. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996-2000م، صنعاء، 1996م.
60. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2005م، صنعاء، 2001م.
61. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون رقم (21) لسنة 1991م بشأن البنك المركزي، الجريدة الرسمية، صنعاء، إبريل 1991م.
62. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون رقم (36) لسنة 1991م بشأن تنظيم الأعمال المصرفية للبنوك التجارية، الجريدة الرسمية، صنعاء، إبريل 1991م.

63. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، القرار الجمهوري بالقانون رقم (19) لسنة 1995م بشأن أعمال الصرافة، الجريدة الرسمية، صنعاء، مايو 1995م.
64. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، القرار الجمهوري بالقانون رقم (15) لسنة 1996م بشأن أعمال الصرافة، الجريدة الرسمية، صنعاء، مايو 1996م.
65. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، القرار الجمهوري بالقانون رقم (21) لسنة 1996م بشأن البنوك الإسلامية، الجريدة الرسمية، صنعاء، مايو 1996م.
66. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك، الجريدة الرسمية، صنعاء، إبريل 1998م.
67. الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، القرار الجمهوري بالقانون رقم (14) لسنة 2000م بشأن لبنك المركزي، الجريدة الرسمية، صنعاء، يونيو 2000م.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

68. Branson, Litvack, "Macroeconomics", Harpen International ed, New York 1981.
69. Chermza, W. and Deadman, P. "New Direction in Econometrics Practices", Edward Elgar, England, 1992.
70. Chow, G.C., Econometrics, New York: McGraw-Hill.
71. Gujarati, Damodar N., "Basic Econometrics", 3ed edition, MC Graw-Hill, Inc, 1995.
72. Intriligator, M.D, "Econometric Models, Techniques and Applications", Amsterdam: North-Holland Publishing Co. 1978.
73. Lawrence S. Ritter and William L. Silber, "Principles of Money, Banking, and Financial Markets, Fifth Edition, Basic Books, Inc, 1986.
74. Lloyd B. Tomas, Jr, Money, "banking and Economic Activity", Prentice- Hall, Inc., Englewood Cliffs, 1979.
75. Maddala, G.S and Kim, "Unit Roots Co integration and Structural Change", Cambridge University Press, 1998.

76. Mishkin, Frederic "The Economics of Money, Banking and Financial Markets", 4th Ed, New York, 1995.
77. Shekhar, "Banking Theory and Practice, Vikas Publishing House PVT LTD, New Delhi, 2000.
78. Schumpeter. J.A. "The Theory of Economic Development". Harvard University Press, 1959.
79. Abdulla H. Albatel, "The impact of Restructuring The Financial System in Saudia Arabia on the Relationship Between Commercial Banks Deposits And Credit to The Praivate Sector", Journal of King Saud University, vol.15,N.1,Riyad,2003.
80. Adelman, I . and Chenery,H.B., "Foreign Aid and Economic Development:the Cace of Crece", The Review of Economics and Statistics,XL VIII(1) February 1966.
81. Alexander., "Robert. J.W," Money And Growth In Asectoral Production Function Framework", Applied Financial Economics, 1994, Vol.4,pp.133-142.
82. Bani- Hani, Abderrzaq and Shamia Abdulla: "the Jordanian Industrial Sector: output and Productivity (1967-1986) An Econometric Analysis", Abhath Al- Yarmouk Vol.5 No.2 Irbid, 1989l.
83. Dikey, D. A. and W. F. Fuller, "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Tim Series With a unit Root", Econometrica, Vol.49,No.2, 1981,pp. 1057-1072.
84. Diz, A., "Money and Pricies in Argentina, 1935-1962, Journal of Money,Credit and Banking, 1971 pp.245-262.
85. Fair, Ray C., "The Estimation of Simultaneous Equation Models With Lagged Endogenous Variables and First Order Serially Correlated", Econometrical, Vol.38, No,1970.

86. Fair, Ray C., "Acompareison of Alternative Estimators of **Macroeconomic Models**", *International Economic Review*, Vol.14, No.2, 1973.
87. Fischer . Stanly, "The Role of **Macroeconomic Factors in Growth** ", NBER Working Paper No. w4565, National Bureau of Economic Research, Inc,1993.
88. Granger C. W. F, "**Development in The Study of Cointegration Economic Variables**", *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol.48, No 2,1986,p231-228.
89. Hammad, Khalil,"**An Aggregate Production Function For Jordan, METU Studis in Development**",13,(3-4),1986.
90. Nguyen.,H., "**Money in The Aggregate Production Function**, *Journal of Money, Credit. and Banking*,Vol.18.,No.2,May 1986.pp140-150.
91. Odedokun,M,O. "**Financial Intermediation and Economic Growth in Developing Countries**", *Journal of Economic Studies*, Vol.25, No.7.
92. Saleh.Bader,"**The Causal Relationship Between Money Supply and Inflation: The Case of Yemen (1990-1997)**, *Abhath Al- Yarmouk*, Vol 16.,Nu 4. 23-31,2000.
93. Shaw, E.S., "**Financial Deepening in Economic Development**". New York:Oxford University Press. 1973.
94. Shotar. M& Barghothi," **Monetary Policy in Jordan 1967-997:Co-Integration Analysis**", *Abhath Al-Yarmouk,"Hum.&Soc.Sci."* Vol.16, Nu 4,2000.pp 1-10..

الملاحق الإحصائية

© Arabic Digital Library - Iqbal Open University

ملحق رقم (1)

عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية والمهنة الكليّة في الاقتصاد اليمني
خلال الفترة 1990-2001م (بألاف عامل)

السنة	القطاعات الاقتصادية											
	المهنة الكليّة في الاقتصاد		الخدمات		التجارة		البناء والتشييد		الصناعة		الزراعة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1990	1154	-	62	-	157	-	157	-	62	-	1154	-
1991	1386	59.92	66	2.85	158	6.83	158	6.83	66	5.92	1386	59.92
1992	1445	58.34	71	2.87	171	6.86	171	6.86	71	5.834	1445	58.34
1993	1507	56.68	76	2.86	183	6.88	183	6.88	76	5.668	1507	56.68
1994	1572	54.98	81	2.83	196	6.86	196	6.86	81	5.498	1572	54.98
1995	1639	52.06	106	3.39	210	6.67	210	6.67	106	5.206	1639	52.06
1996	1714	53.36	109	3.39	217	6.76	217	6.76	109	5.336	1714	53.36
1997	1792	53.73	115	3.44	224	6.72	224	6.72	115	5.373	1792	53.73
1998	1874	54.18	116	3.35	231	6.68	231	6.68	116	5.418	1874	54.18
1999	1959	54.09	153	4.22	238	6.57	238	6.57	153	5.409	1959	54.09
2000	2008	53.33	162	4.30	248	6.59	248	6.59	162	5.333	2008	53.33
2001	2058	52.58	167	4.27	258	6.59	258	6.59	167	5.258	2058	52.58
المتوسط	55.50	-	3.42	-	6.77	-	6.77	-	3.42	-	55.50	-

- المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء، اليمن ، الحسابات القومية للأعوام 1990-1999م .
- الجهاز المركزي للإحصاء، مكتب الإحصاء السنوي للأعوام 1993 ، 1995-2001م .
- وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى 1996-2000م .
- منظمة العمل العربية، الكتاب العملي لإحصاءات العمل في البلدان العربية، العدد 4، 1998م .

طريقة تقدير رأس المال

نظراً لعدم توفر قيم رأس المال (K) لكل سنوات الدراسة سيتم تقدير هذا المتغير باستخدام طريقة الإضافة في رأس المال إلى الإنتاج (Incremental Capital- Output Ratio (ICOR) والتي استخدمت في دراسات عدة كما عند (طلاحة، 1989)⁽²⁾، و (Hammad, 1986)⁽¹⁾، و(الحموري وملاوي، 1994)⁽³⁾، والرفيق (الرفيق، 1998)⁽⁴⁾ والتي تعود إلى أدلمان وتشنري⁽⁵⁾ (Adleman & Chenry, 1966) اللذين استخدمهما في دراستهما حول تجربة اليونان في التنمية. و تعتمد هذه الطريقة على حساب نسبة رأس المال إلى الإنتاج (ICOR) باستخدام المعادلة التالية:

$$ICOR = \frac{r \cdot \sum NIt}{GDPn - GDPt} \dots \dots \dots (1)$$

حيث: (ICOR): الإضافة في نسبة رأس المال إلى الإنتاج.

NIT: صافي التكوين الرأسمالي في السنة t.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

r و n: بداية ونهاية فترة الدراسة على التوالي.

وبحسب المعادلة رقم (1) أعلاه يمكن تقدير نسبة رأس المال إلى الإنتاج (ICOR) على مستوى الاقتصاد اليمني ككل لسنوات الدراسة (1990 - 2001) باعتبار سنة 1990 سنة أساس، باستخدام قاعدة البيانات الواردة في الجدول رقم (1) كما يلي:

$$ICOR (1990-2001) = 258931/97710 = 2.65$$

وعليه فإن رأس المال لسنة 1990م يساوي حاصل ضرب (2.65) في الناتج المحلي الإجمالي لعام 1990م، وبإضافة صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي، يمكن حساب رأس المال لبقية السنوات حتى عام 2001 كما يوضح ذلك الجدول رقم (2).

ولتقدير رأس المال على المستوى القطاعي تم استخدام العلاقة التالية:

$$(6) \text{ (Bani- Hani \& Shamia, 1989) و (الحموري وملاوي، 1994م) }^{(7)}$$

$$Kit = \left(\frac{Iit}{Ii}\right)K_i, \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

Kit: رأس المال المستخدم في القطاع i السنة t.

πit : فائض التشغيل في القطاع i للسنة t. وتم التعويض عنه بمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (العتوم، 2002)⁽⁸⁾.

πt : فائض التشغيل الكلي على مستوى الاقتصاد في السنة t. وتم التعويض عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (العتوم، 2002)⁽⁹⁾.

Kt: رأس المال الذي تم تقديره باستخدام المعادلة رقم (1/2) في السنة t للاقتصاد اليمني ككل.

بتطبيق الصيغة رقم (1) السابقة لتقدير رأس المال على المستوى الكلي، وباستخدام بيانات الجدول رقم (1/2) أدناه، تم الحصول على نسبة ICOR والتي بلغت 2.65 ، وبالتالي حصلنا على رأس المال المقدر في الاقتصاد اليمني حسب التوضيح السابق. كما تم الحصول على رأس المال المقدر في القطاعات الاقتصادية والذي يظهره الجدول رقم (2/ب) وفقا للصيغة (2) أعلاه، وحسب التوضيح السابق.

1. Hammad, Khalil, An Aggregate Production Function For Jordan, METU Studies in Development, 13,(3-4), 1986.

2. طلحة، حسين، دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد5، عدد1، 1989.

3. الحموري، قاسم و ملاوي، احمد، إنتاجية الدينار من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد3، 1994م.

4. الرفيق، محمد يحيى، الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في اليمن وعوامل تطویرهما، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1998م.

5. Adelman, I . and Chenery,H.B., "Foreign Aid and Economic Development the Case of Crece, The Review of Economics and Statistics, XL VIII(1) February 1966.

6. Bani- Haní, Abderrzaq and Shariá Abóulia: the Jordanian Industrial Sector: output and Productivity (1967-1986) An Econometric Analysis, Abhath Al- Yarmouk Vol.5 No.2 Irbid, 1989.

7. الحموري، قاسم و ملاوي، احمد، إنتاجية الدينار من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الاقتصاد الأردني، مرجع سابق.

8. العتوم، عامر، دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي حالة الأردن للفترة 1985-2000م، مرجع سابق.

9. المرجع نفسه.

جدول رقم (1/2)

البيانات اللازمة لتقدير رأس المال على المستوى الكلي والقطاعي خلال الفترة 1990-2001م

صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مخفض الناتج المحلي الإجمالي 100=1990	الناتج المحلي المنتج بسر	صافي التكوين الرأسمالي الثابت	إهلاك رأس المال الثابت	التكوين الرأسمالي الثابت	السنة
9798	126489	100	126489	9798	5276	15074	1990
10542	128982	117.06	150986	12340	8615	20955	1991
11807	139712	137.46	192047	16230	11927	38157	1992
16094	145396	163.92	238332	26382	15245	41627	1993
18608	148545	206.27	306404	38383	19884	58267	1994
24894	165842	310.85	515515	77382	28845	106227	1995
27452	175864	422.32	742709	115936	42080	158016	1996
28436	189848	472.36	896767	234320	57346	191666	1997
44544	202134	424.57	858201	189119	78691	267810	1998
29953	207672	559.96	1162876	167723	97648	265371	1999
18296	216855	684.38	1484115	125211	126473	251614	2000
17856	224199	699.33	1567893	124874	139120	263994	2001

المصدر :

- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2001 .

تابع جدول رقم (2ب)
رأس المال المقتر حسب القطاعات الإحصائية خلال الفترة 1990-2001م

السنة	رأس المال المقتر في الاقتصاد المنفي	رأس المال المقتر في قطاع الزراعة	رأس المال المقتر في قطاع الصناعة	رأس المال المقتر في قطاع البناء والتشييد	رأس المال المقتر في قطاع التجارة	رأس المال المقتر في قطاع الخدمات
1990	335196	81151	76827	9050	22659	145509
1991	344994	75830	76140	9867	23977	159180
1992	355536	85898	67410	10986	23181	168061
1993	367343	89081	70346	11094	24612	172210
1994	383437	87884	85813	9394	21818	178528
1995	402045	90420	97818	10855	24193	178759
1996	426939	92945	106222	13961	26171	187640
1997	454391	99057	110099	17676	27536	200023
1998	482827	112692	113126	17913	36309	202787
1999	527371	121190	126622	19144	32644	227791
2000	557324	128296	135653	19618	34554	239203
2001	575620	137401	138091	20032	35516	244580

ملحق رقم (3) الجهاز المصرفي اليمني كما في نهاية عام 2002

عدد الفروع	ملكية رأس المال		رأس المال المدفوع (م.ر.)	سنة التأسيس	اسم البنك	م
	نسبة الملكية %	أجنبية				
19	100	الحكومة	1.000	1971	البنك المركزي اليمني	1
31	100	الحكومة	1.600	1969	البنك الأهلي	2
37	49	القطاع الخاص	1.250	1962	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	3
	51	الحكومة				
5	100	القطاع الخاص	1.250	1979	بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار	4
4	100	القطاع الخاص	1.250	1998	البنك الوطني للتجارة والاستثمار	5
1	77	القطاع الخاص	1.250	2001	بنك اليمن والخليج	6
	22	أجنبي				
	01	الحكومة				
5	75	القطاع الخاص	1.022	1979	بنك اليمن الدولي	7
	25	عربي سعودي				
8	90	القطاع الخاص	994	1993	البنك التجاري اليمني	8
	10	الحكومة				
6	100	عربي أردني	1.750	1970	البنك العربي المحدود	9
6	100	أجنبي فرنسي	1.304	1975	بنك كريديت اجريكول أندوسورس	10
2	100	أجنبي باكستاني	1.250	1972	يوناييتد بنك ليميتد	11
1	100	عربي عراقي	0.060	1982	مصرف الزالدين	12
12	96.70	القطاع الخاص	2.250	1996	بنك التضامن الإسلامي	13
	3.30	عربي				
5	73.50	القطاع الخاص	1.250	1995	البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	14
	22.00	عربي				
	04.50	الحكومة				
5	85	القطاع الخاص	1.211	1997	بنك سبأ الإسلامي	15
	15	عربي				
34	13.30	القطاع الخاص	293	1982	بنك التسليف التعاوني الزراعي	16
	86.70	الحكومة				
2	03	القطاع الخاص	200	1977	بنك التسليف للإسكان	17
	97	الحكومة				
1	75	القطاع الخاص	2000	2002	بنك اليمن والبحرين الشامل	18
	25	أجنبي				

المصدر: الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 2001 ص 102 .

ملحق رقم (4)

شركات التأمين العاملة في اليمن حتى عام 2000م

رقم	اسم الشركة	سنة التأسيس	رأس المال مليون ريال	ملكية الشركة
1	الشركة اليمنية للتأمين واعداد التأمين	1969	13	قطاع عام
2	شركة مارب اليمنية للتأمين	1973	40	قطاع مختلط ش. مساهمة
3	الشركة اليمنية العامة للتأمين	1981	10	شركة مساهمة
4	الشركة المتحدة للتأمين	1981	2	شركة مساهمة
5	شركة اليمن للتأمين	1989	10	شركة مساهمة
6	شركة سبا اليمنية للتأمين	1990	100	شركة مساهمة
7	شركة ريم للتأمين	1993	10	شركة مساهمة
8	شركة امان للتأمين	1993	25	شركة مساهمة
9	الشركة الوطنية للتأمين	1993	25	شركة مساهمة
10	شركة تريست يمن للتأمين واعداد التأمين	1995	100	شركة مساهمة

المصدر: وزارة التموين والتجارة الإدارة العامة للشركات - إدارة الإحصاء والبحوث

ملحق رقم (6)

العرض النقدي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1990-2001م (مليون ريال)

السنة	العملة في التداول	ودائع تحت الطلب	إجمالي العرض النقدي		شبه النقد		إجمالي العرض النقدي		نسبة العملة المستدولة إلى إجمالي العرض النقدي
			مليون ريال	معدل النمو	مليون ريال	معدل النمو	مليون ريال	معدل النمو	
1990	39895	14642	54537	--	17979	--	72515	55.0	
1991	45161	14707	60868	13.4	18472	2.7	79341	56.9	
1992	55531	20249	75779	22.5	21400	15.9	97180	57.1	
1993	79019	24338	103357	36.4	23638	10.5	126995	62.2	
1994	111006	28703	139709	35.2	27461	16.2	167169	66.4	
1995	129114	35021	164135	17.5	84130	206.4	248265	52.0	
1996	120477	36221	156698	(4.5)	112853	34.1	269551	44.7	
1997	126904	39480	166384	6.2	132005	17.0	298389	42.5	
1998	139668	40259	179927	8.1	153423	16.2	333350	41.9	
1999	166924	40273	207197	15.2	172098	12.2	379294	44.0	
2000	197123	50126	247248	19.3	227277	32.1	474525	41.5	
2001	212795	69889	282683	14.3	280366	23.3	563050	37.8	
المتوسطات ومعدلات النمو									
1990-1994	29.2	18.3	26.9		11.3			23.6	59.5
1995-2001	8.7	12.2	10.9		48.8			19.6	43.5
1990-2001	16.4	15.3	16.7		35.1			21.0	50.1

المصدر: - الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 2001م، ص 94.

- الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، نشرة إحصائية فصلية، المجلد 13، العدد 2، 2002م.

الملحق رقم (7)
طريقة Diz^(*)

يتم تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربعية ضمن هذه الطريقة على النحو التالي:-

$$X_1 = Z_{t-1} + 7.5/12 (Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_2 = Z_{t-1} + 10.5/12 (Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_3 = Z_t + 1.5/12 (Z_{t+1} - Z_t)$$

$$X_4 = Z_t + 4.5/12 (Z_{t+1} - Z_t)$$

حيث أن:-

Z_t ترمز إلى قيمة المتغير في سنة t .

Z_{t-1} ترمز إلى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة t .

Z_{t+1} ترمز إلى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة t .

X_i القيمة الخام للربع i قبل التعديل، $i = 1, 2, 3, 4$.

ويمكن الحصول على القيمة النهائية للربع Q_i بضرب X_i في معامل

التعديل على النحو التالي:-

$$Q_i = 4Z_t / \sum X_i (X_i)$$

حيث ان $4Z_t / \sum X_i$ تمثل معامل التعديل.

مع ملاحظة ان مجموع الاوزان النسبية يساوي $24/12$.

(*) Diz, A., "Money and Prices in Argentina, 1935-1962", *Journal of Money, Credit and Banking*, 1971 PP. 245-262.

ملحق رقم (8)

نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع

القيمة الدرجة عند 5%	القيمة المحسوبة		رمز المتغير	اسم المتغير
	الفرق الأول First difference	المستوى الأول Level		
-3.53	-11.29	-1.64	LTBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي الكلي (مليون دولار)
-3.53	-9.83	-2.91	LABC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي الزراعي (مليون دولار)
-3.53	-9.42	-2.45	LIBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي الصناعي (مليون دولار)
-3.53	-9.25	-3.75	LCBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي للبناء والتشييد (مليون دولار)
-3.53	-11.87	-2.65	LTRBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي التجاري (مليون دولار)
-3.53	-9.46	-2.02	LSBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي للخدمات (مليون دولار)
-3.53	-5.01	-1.04	LTGDP	اللوغاريتم الطبيعي للنتائج المحلي الإجمالي الكلي (مليون دولار)
-3.53	-5.33	-3.59	LAGDP	اللوغاريتم الطبيعي للنتائج المحلي الإجمالي الزراعي (مليون دولار)
-3.53	-5.47	-0.76	LIGDP	اللوغاريتم الطبيعي للنتائج المحلي الإجمالي الصناعي (مليون دولار)
-3.53	-5.29	-1.41	LCGDP	اللوغاريتم الطبيعي للنتائج المحلي الإجمالي لقطاع البناء والتشييد (مليون دولار)
-3.53	-5.05	-1.18	LTRGDP	اللوغاريتم الطبيعي للنتائج المحلي الإجمالي لقطاع التجارة (مليون دولار)
-3.53	-5.25	-1.12	LSGDP	اللوغاريتم الطبيعي للنتائج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات (مليون دولار)
-3.53	-8.33	-1.74	LTDEP	اللوغاريتم الطبيعي للودائع الإجمالية للبنوك التجارية (مليون دولار)
-3.53	-4.93	-0.67	LPOP	اللوغاريتم الطبيعي لعدد السكان (مليون نسمة)
-3.53	-5.19	-2.83	LRI	اللوغاريتم الطبيعي لمعدل سعر الفائدة الحقيقي (%)
-3.53	-5.22	-2.22	LTK	اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال الثابت المقدر في الاقتصاد
-3.54	-4.89	-9.02	LTL	اللوغاريتم الطبيعي للعمالة في الاقتصاد
-3.54	-11.96	6.66	LTBC^	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي المقدر الممنوح للاقتصاد
-3.53	-9.30	-3.01	LUTBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي غير المحدد
-3.53	-5.33	-7.47	LAK	اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال المقدر في القطاع الزراعي

-3.54	-5.17	-12.16	LAL	اللوغاريتم الطبيعي للعمالة في القطاع الزراعي
-3.54	-5.27	-4.87	LABC^	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي الزراعي المقدر
-3.53	-18.02	-1.72	LUBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي الزراعي غير المحدد
3.53	6.86	2.13	LIK	اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال المقدر في الصناعة
-3.53	-8.45	-2.63	LIL	اللوغاريتم الطبيعي للعمالة في القطاع الصناعي
-3.54	-4.89	-9.95	LIBC^	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي الصناعي المقدر
-3.54	-5.00	5.99	LUIBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي الصناعي غير المحدد
-3.53	-4.94	-1.97	LCK	اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال المقدر في البناء والتشييد
-3.53	-13.64	-5.21	LCL	اللوغاريتم الطبيعي للعمالة في قطاع البناء والتشييد
-3.54	-8.50	-6.86	LCBC^	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي المقدر لقطاع البناء والتشييد
-3.54	-5.29	-4.88	LUCBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي غير المحدد لقطاع البناء والتشييد
-3.53	-4.99	-2.83	LTRK	اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال المقدر في القطاع التجاري
-3.53	-8.73	-2.22	LTRL	اللوغاريتم الطبيعي للعمالة في القطاع التجاري
-3.54	-9.23	-8.98	LTRBC^	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي التجاري المقدر
-3.54	-8.45	-5.78	LTRUBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي التجاري غير المحدد
-3.53	-5.05	-2.79	LSK	اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال المقدر في قطاع الخدمات
-3.53	-5.22	-3.46	LSL	اللوغاريتم الطبيعي للعمالة في قطاع الخدمات
-3.54	-4.89	-4.55	LSBC^	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي المقدر لقطاع الخدمات
-3.54	-14.72	-5.84	LSUBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي غير المحدد لقطاع الخدمات

ملحق رقم (9)

نتائج اختبار التكامل المشترك لدوال الائتمان المصرفي

القطاع	قيم أيجن	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5% H0
الاقتصاد	0.82	180.03	94.15
	0.66	122.17	68.52
	0.64	85.45	47.21
	0.51	51.03	29.68
	0.40	26.85	15.41
الزراعة	0.78	175.95	94.15
	0.67	121.21	68.52
	0.65	82.98	47.21
	0.56	46.26	29.68
	0.29	17.73	15.41
الصناعة	0.91	230.74	94.15
	0.85	150.69	68.52
	0.72	85.45	47.21
	0.44	42.74	29.68
	0.34	23.23	15.41
البناء والتشييد	0.85	190.44	94.15
	0.79	124.25	68.52
	0.58	69.68	47.21
	0.47	39.65	29.68
	0.31	17.41	15.41
التجارة	0.79	146.24	94.15
	0.69	90.44	68.52
	0.43	48.62	47.21
	0.30	28.33	29.68
	0.27	15.76	15.41
الخدمات	0.92	238.14	94.15
	0.77	145.40	68.52
	0.67	92.11	47.21
	0.58	52.66	29.68
	0.37	21.62	15.41

• تشير إلى انه تم رفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 5%.

ملحق رقم (10)

نتائج اختبار التكامل المشترك لدوال الإنتاج

القطاع	قيم أيجن	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5%	H0
الاقتصاد	0.91	177.40	68.52	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.80	105.20	47.21	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.66	26.43	29.68	يوجد متجهان على الأكثر
	0.50	14.82	15.41	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر
	0.09	2.92	3.76	يوجد أربع متجهات على الأكثر
الزراعة	0.82	136.58	68.52	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.75	86.05	47.21	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.64	45.54	29.68	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.36	15.59	15.41	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر*
	0.08	2.45	3.76	يوجد أربع متجهات على الأكثر
الصناعة	0.87	135.40	68.52	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.76	75.10	47.21	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.54	33.94	29.68	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.30	11.73	15.41	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر
	0.05	1.56	3.76	يوجد أربع متجهات على الأكثر
البناء والتشييد	0.89	160.70	68.52	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.76	98.29	47.21	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.63	58.12	29.68	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.58	30.41	15.41	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر*
	0.20	6.09	3.76	يوجد أربع متجهات على الأكثر*
التجارة	0.83	137.36	68.52	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.77	84.95	47.21	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.58	40.39	29.68	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.38	14.46	15.41	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر
	0.0002	0.005	3.76	يوجد أربع متجهات على الأكثر
الخدمات	0.86	145.62	68.52	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.78	90.45	47.21	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.66	48.25	29.68	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.36	18.25	15.41	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر*
	0.19	5.80	3.76	يوجد أربع متجهات على الأكثر*

* تشير إلى أنه تم رفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 5%.

ملحق رقم (11)

تحليل مكونات التباين في دوال الائتمان المصرفي

LNRI	LNTDEP	LNPOP	LNGDP	LNBC [^]	الفترة	القطاع
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	الاقتصاد
8.11	0.16	26.30	8.60	54.38	4	
11.19	0.23	27.33	8.09	50.67	6	
18.69	26.30	0.58	8.94	45.50	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	الزراعة
4.23	1.29	0.54	2.76	90.96	4	
5.32	1.25	0.69	2.76	89.69	6	
5.36	1.65	1.26	2.75	89.63	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	الصناعة
3.72	2.87	11.42	6.18	74.78	4	
9.58	2.63	10.71	6.12	69.63	6	
10.57	12.26	2.76	7.14	27.67	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	البناء والتشييد
4.08	0.19	3.94	19.19	69.70	4	
5.80	0.18	6.09	19.44	65.77	6	
6.80	8.20	0.18	19.97	64.86	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	التجارة
13.33	0.13	14.96	3.54	67.41	4	
19.65	0.17	18.15	3.03	57.90	6	
25.69	18.12	0.34	3.75	52.11	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	الخدمات
3.92	0.15	0.96	7.38	84.85	4	
4.36	0.14	0.14	7.52	83.75	6	
4.26	2.14	1.03	8.27	83.04	8	

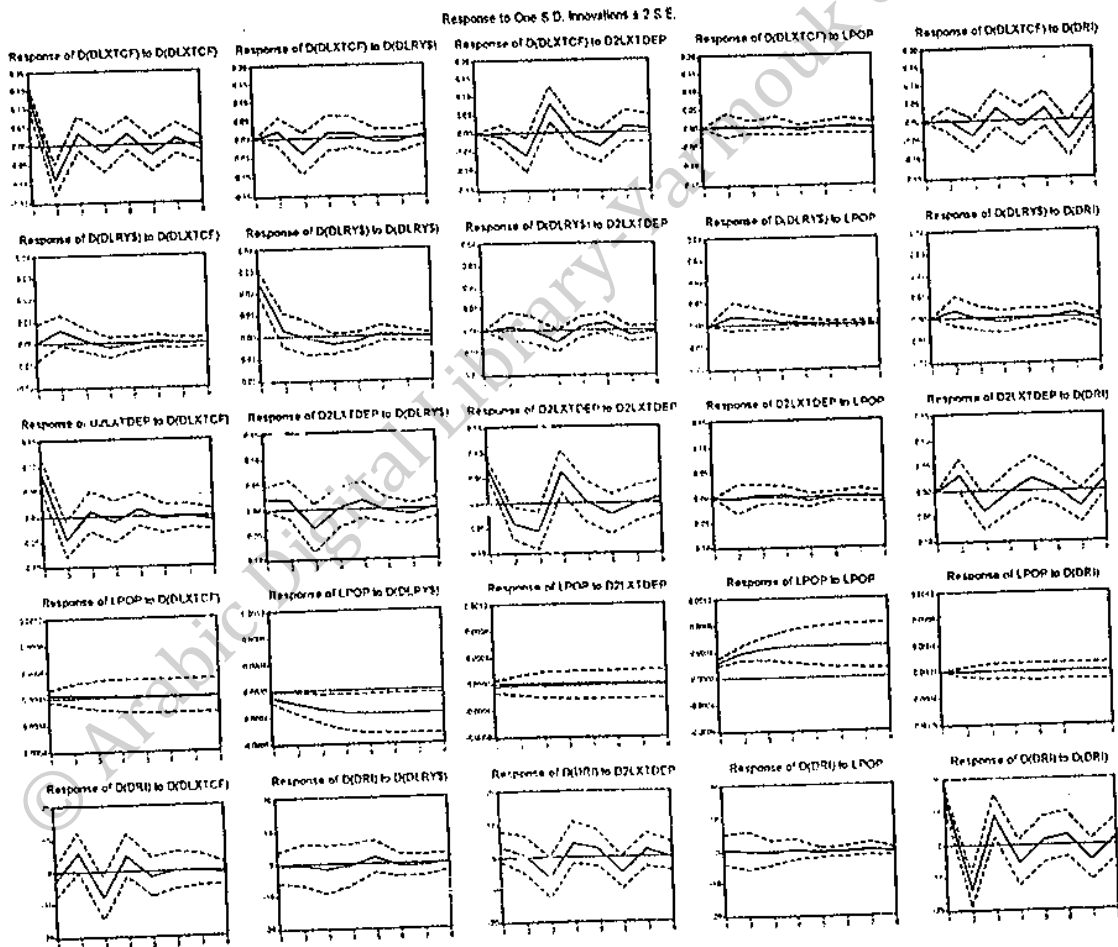
ملحق رقم (12)

تحليل مكونات التباين في دوال الإنتاج

LNUBC	LNBC [^]	LNL	LNK	LNGDP	الفترة	القطاع
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	الاقتصاد
0.95	37.37	25.84	9.42	26.41	4	
2.84	36.51	24.58	9.07	26.99	6	
2.78	36.42	24.35	9.05	27.41	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	الزراعة
9.16	27.31	1.16	12.37	49.99	4	
11.45	26.02	1.36	11.67	49.50	6	
11.41	26.00	1.39	11.71	49.48	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	الصناعة
2.02	46.86	7.21	9.72	34.19	4	
2.21	42.35	7.72	9.23	38.49	6	
2.21	41.98	9.29	9.11	37.41	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	البناء والتشييد
0.29	48.38	3.71	4.48	43.14	4	
0.89	48.79	3.51	4.09	42.72	6	
0.96	49.28	3.64	4.30	41.82	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	التجارة
7.44	22.52	2.66	15.43	51.95	4	
8.52	23.07	3.60	15.10	49.71	6	
7.97	22.42	3.48	16.21	49.77	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	الخدمات
5.85	8.75	14.14	19.78	51.49	4	
7.10	8.73	13.72	19.01	51.44	6	
7.07	9.49	14.10	19.24	50.09	8	

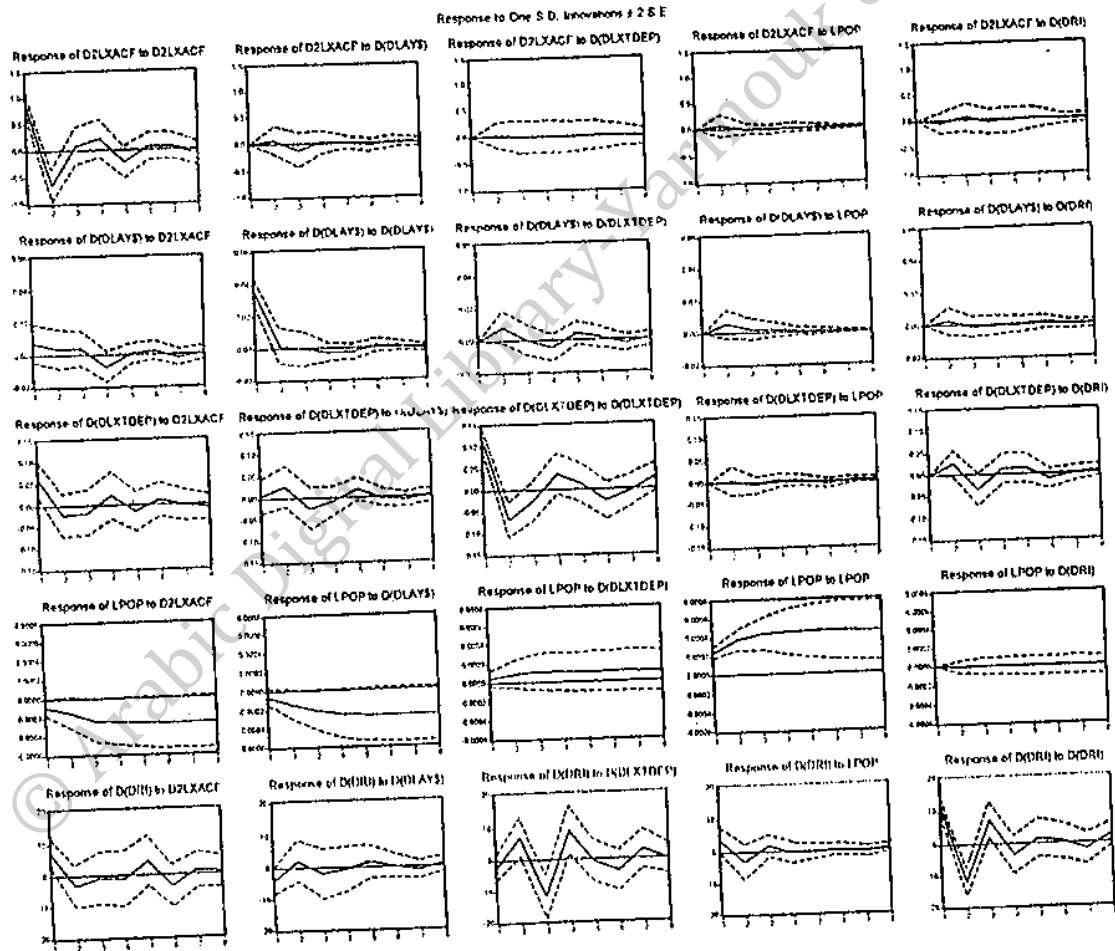
ملحق رقم (13)

شكل رقم (1-4)



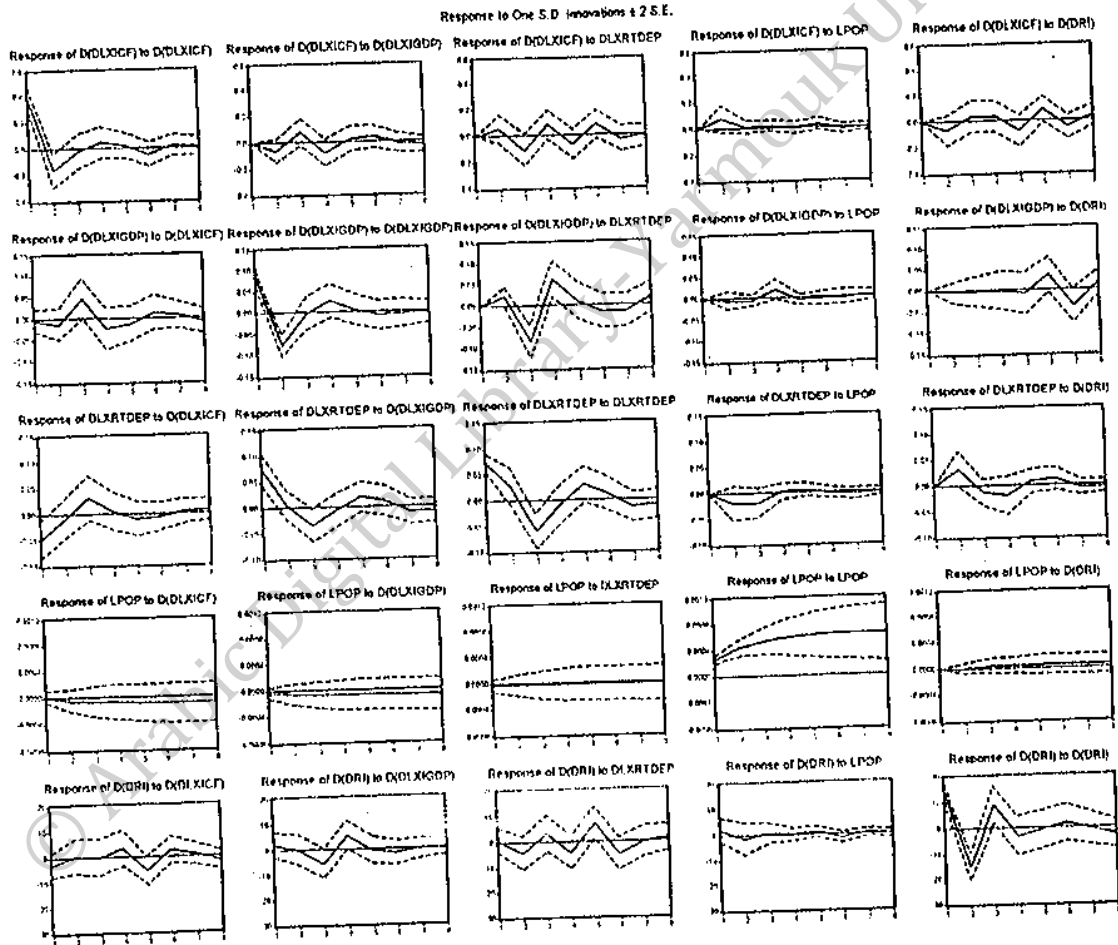
ملحق رقم (14)

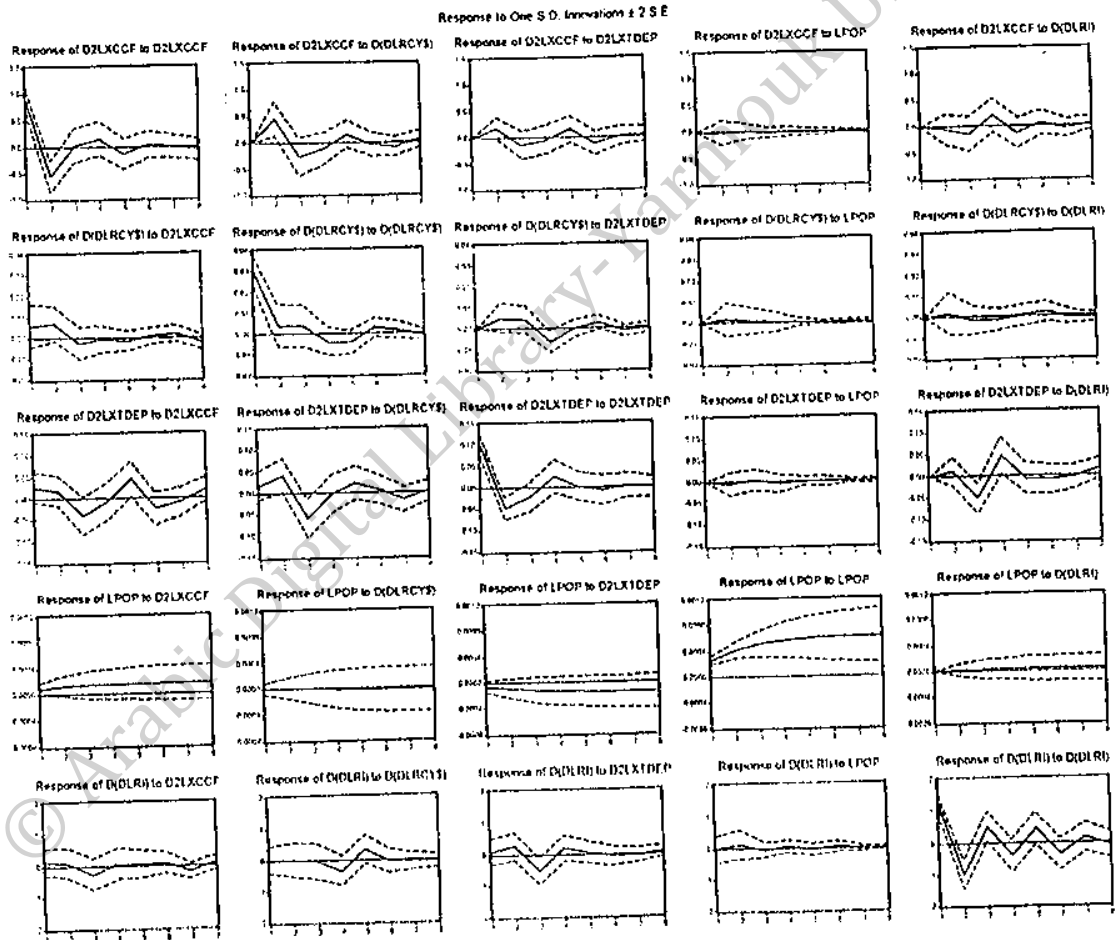
شكل رقم (2-4)



ملحق رقم (15)

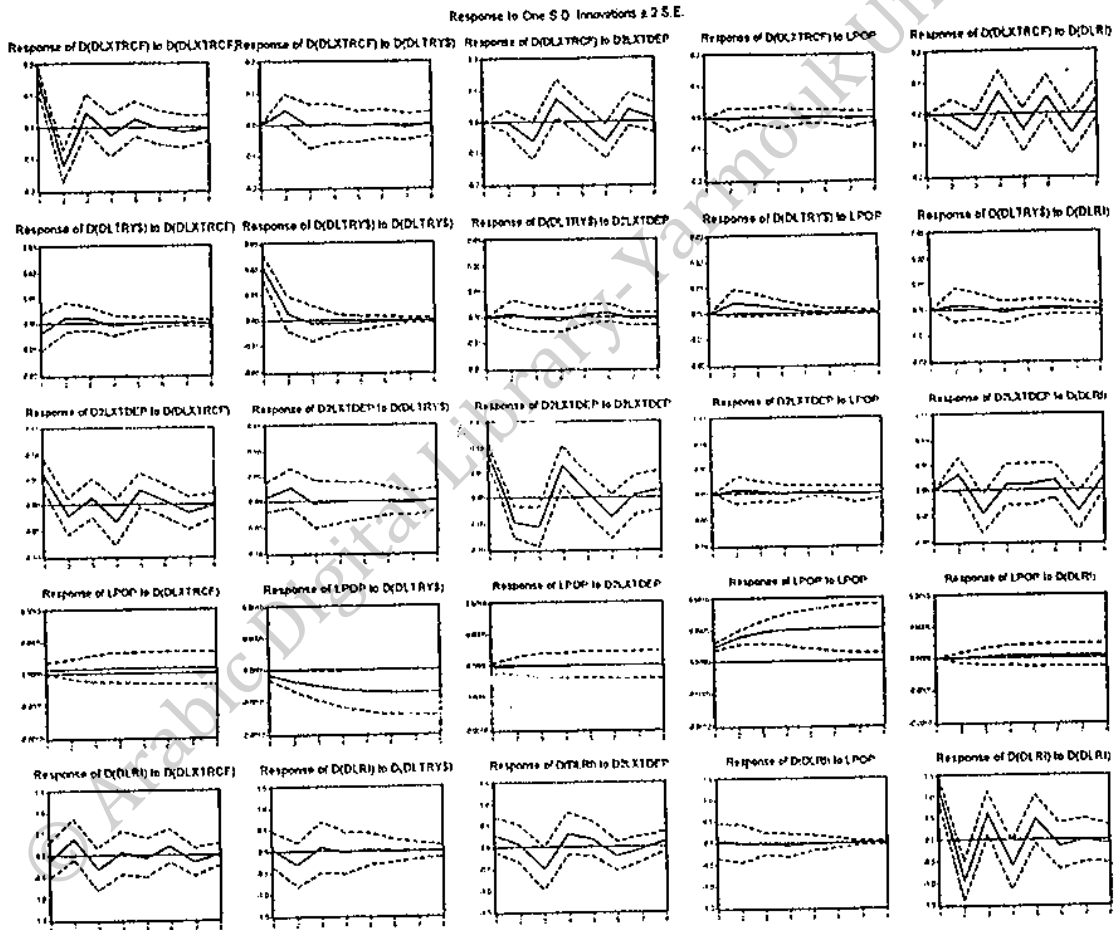
شكل رقم (3-4)





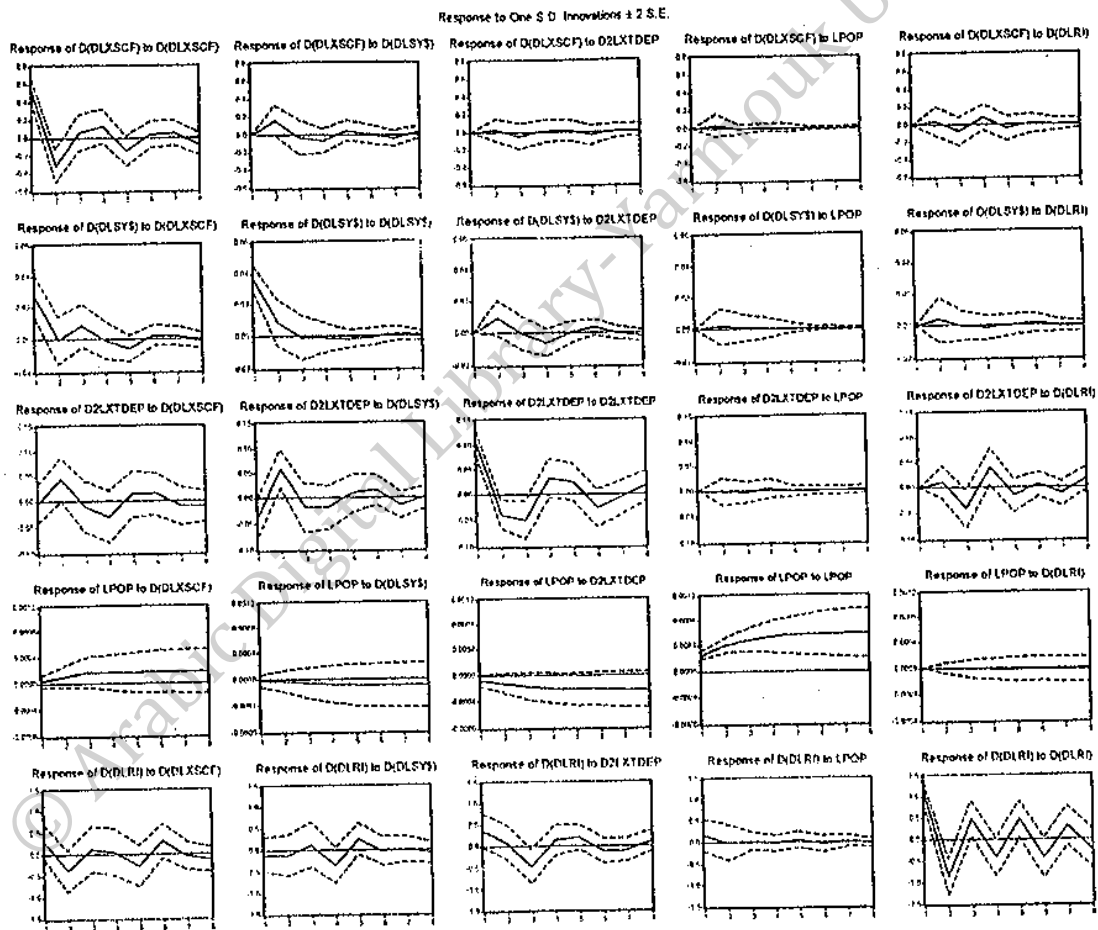
ملحق رقم (17)

شكل رقم (4-5)



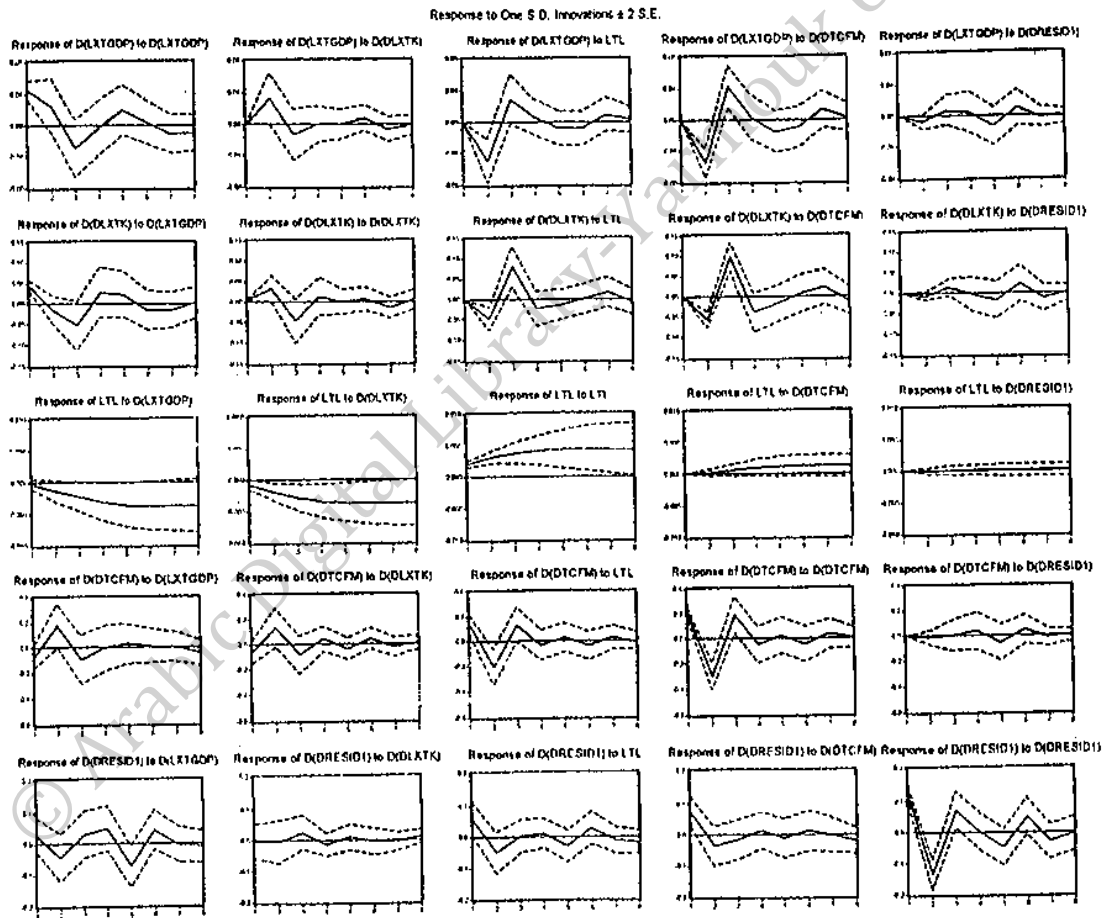
ملحق رقم (18)

شکل رقم (6-4)



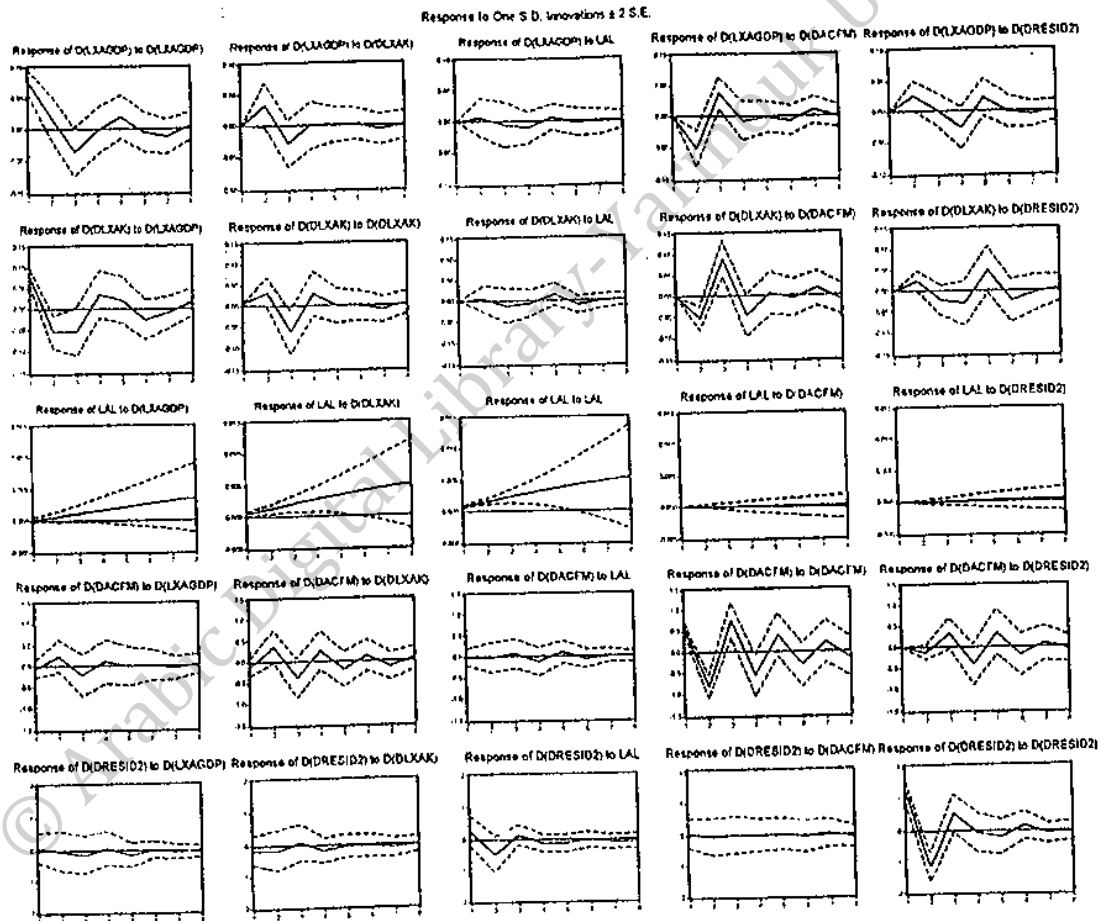
ملحق رقم (19)

شكل رقم (4-7)



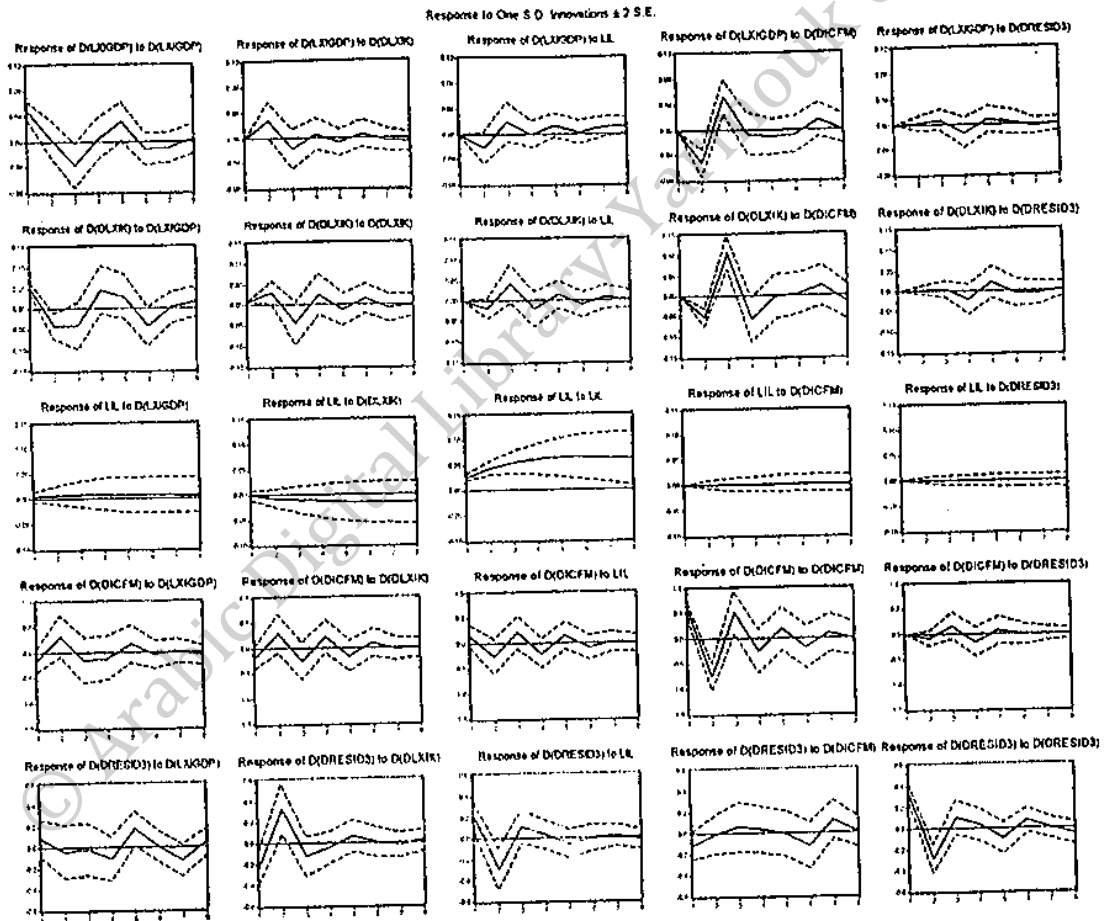
ملحق رقم (20)

شكل رقم (4-8)



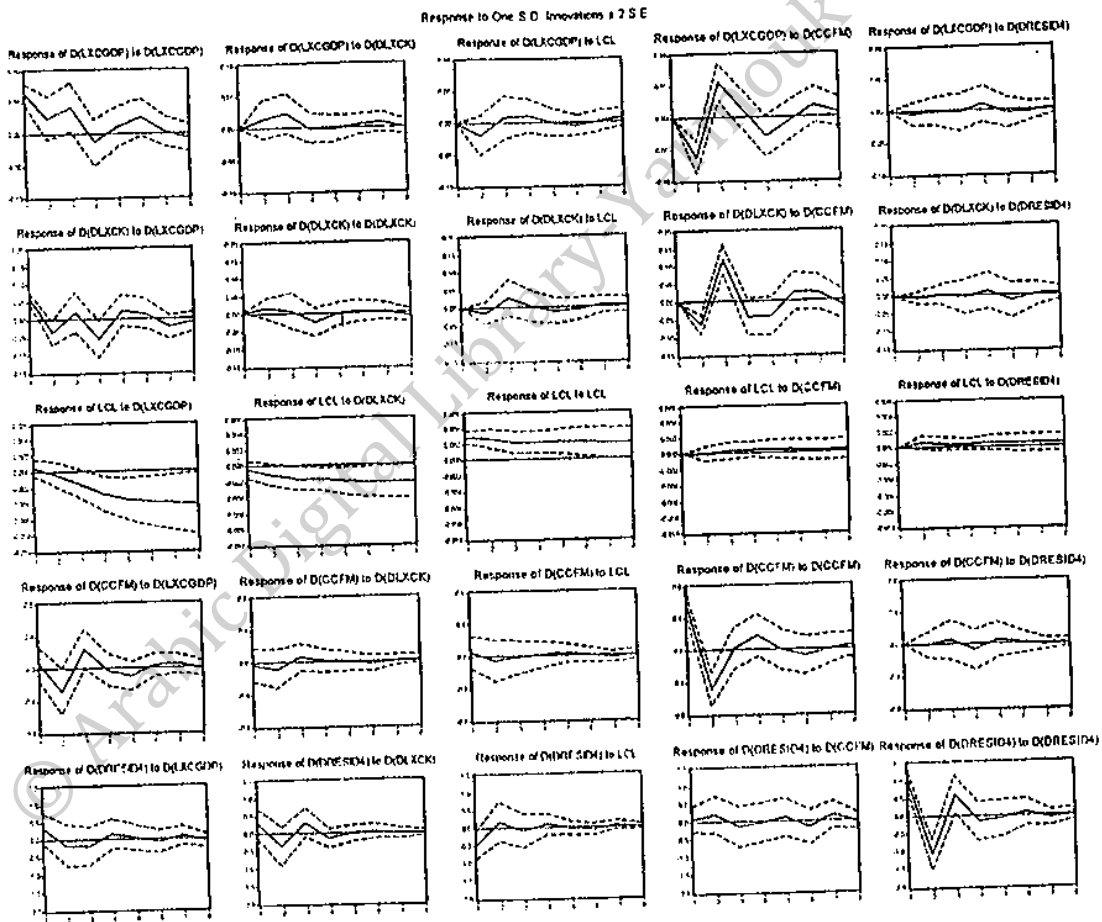
ملحق رقم (21)

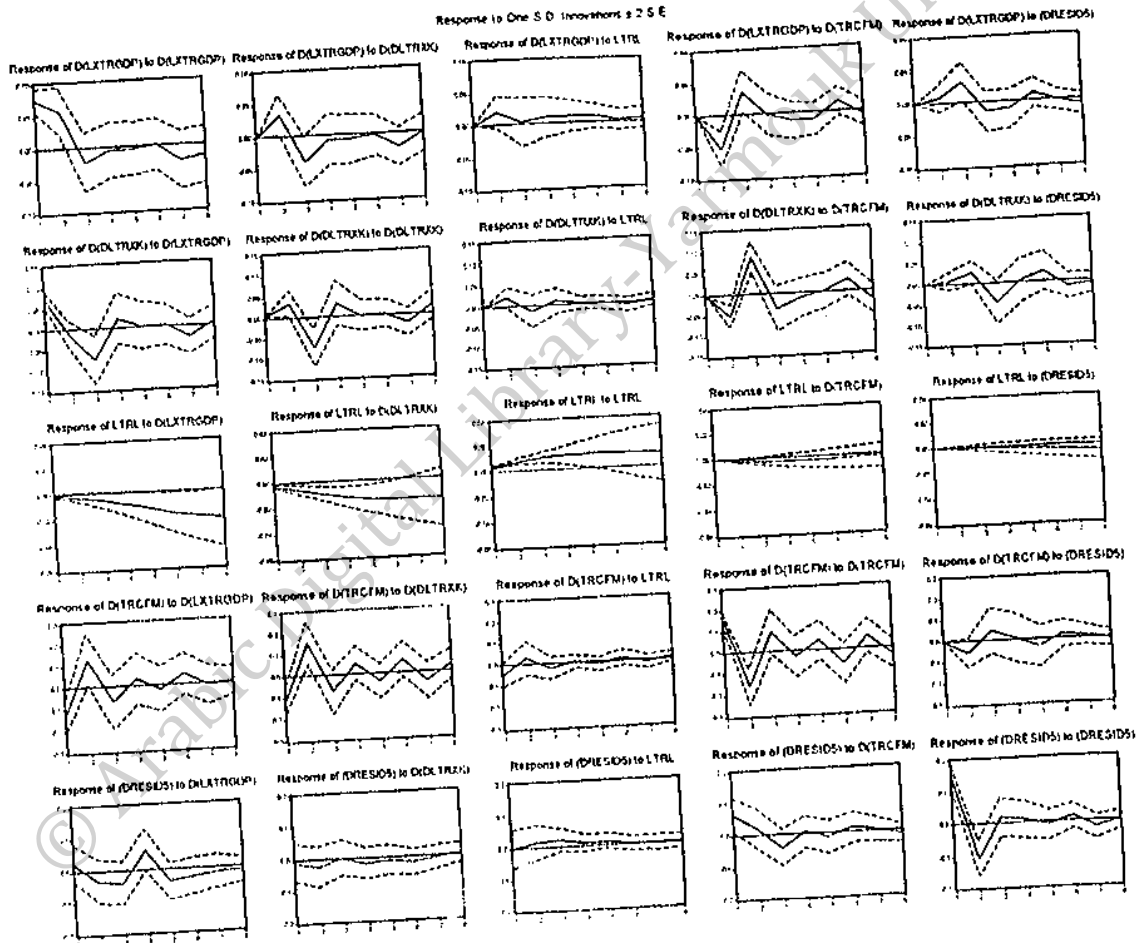
شكل رقم (9-4)

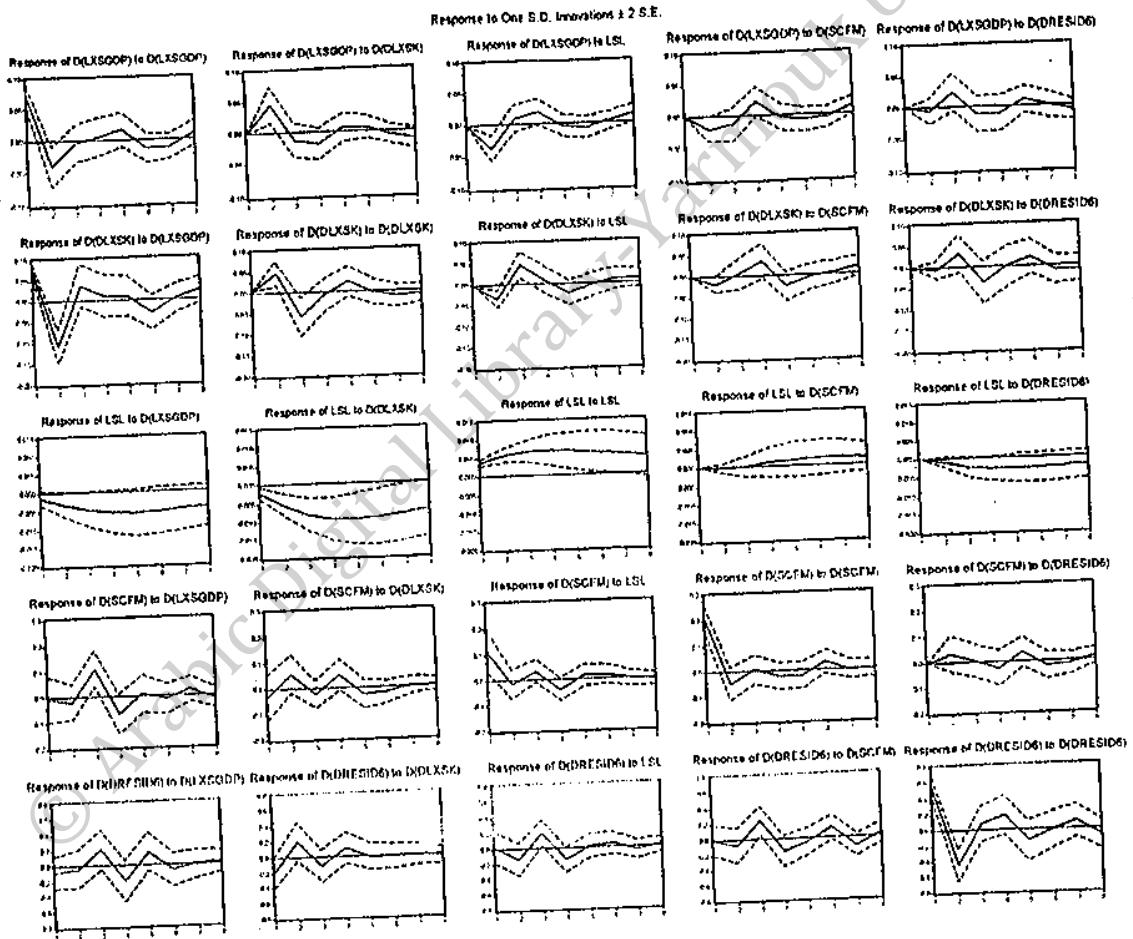


ملحق رقم (22)

شكل رقم (10-4)







ABSTRACT

The Effect of Banking Credit on Economic Growth of Yemen: An Empirical Study (1990-2001)

By: Adel Al-Amery

Supervisor:

Prof. Dr. Houssian Al-Talafha

The study aims at measuring the effect of banking credit, given by commercial banks of Yemen, on economic growth (represented by gross domestic product, GDP) of the economy, and on various economic sectors from 1990 through 2001. Qualitative analytical methods are employed for analyzing data of banking credit, and making necessary comparisons between credit portions extended to each economic sector and the portions of its contribution to the GDP. The study employs an econometric model to test a set of hypotheses on the impact of banking credit on economic growth by using quarterly data for the period 1990-2001. The model consists of two equations: The first is credit function; which measures contributing factors to banking credit. And the second is a production function, in which estimated banking credit is used besides other factors of production. The model is estimated using the Two Stage Least Square method (2SLS) on various specifications.

The study concludes that large amount of banking credit in Yemen is short-term loans and advances. There is no explicit credit policy adopted by commercial banks. About 60% of total credit, for example, is given to commercial sector, which only contributed in average about 11% of the GDP. Meanwhile, other productive sectors (agriculture and industry) suffer from an insufficient credit received during the same period. Both sectors received 14.8% of the total credit, while they contributed in average 36.4% of the GDP. Another finding is that banking credit, in Yemen, significantly and positively is influenced by total bank deposits, GDP, and the population size, and inversely by the real interest rate on loans. Empirical findings indicate a limited positive effect of banking credit on economic growth at both macroeconomic and individual sector levels. This result indicates how modest is the contribution of the banking sector to economic growth of Yemen.

The above empirical results are reflected by production elasticities of banking credit proven significant in all production functions except for agriculture and service sectors. This could be due to the small share of agriculture sector from banking credit. Banks may be afraid from highly risk investment therein because of seasonal fluctuations of production, and dependency on traditional means and rainfalls. Whereas, it is argued that part of banking credit extended to service sectors is exploited in unproductive consumption, or it is not properly invested in service projects supporting economic growth. Moreover, the fact that small size and activities of service organizations make them unable to provide necessary guarantees required by banks in order to obtain credit.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University